معہ حاشیہ
قال اقول
القول المعقول
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴
besturdubooks.wordpress.com

معه حاشیه
قال أقول
القول المعقول
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ ـــــ کوئٹہ
فون: ۷۲۲۶۴

واما نفس المسمى وانما زاد لفظ الاسم على هذا التقدير لدفع وهم حمل هذا القول على اليمين الامر الثالث الرحمن عند البعض علم للذات الواجبة كلفظ الله فانه لا يستعمل فى غيره تعالى فيكون الرحمن بدلا من الله فى التسمية لا نعتا له و عند الاكثر هو نعته لا يستعمل فى غيره تعالى ولذلك قدم على الرحيم واما قول الشاعر لمسيلمة الكذاب سموت غيث الورى لا زلت رحمانا. فكفر الامر الرابع انما عقب الرحمن بالرحيم للتاكيد عند من يقول باتحادهما معنى وللافادة الرحمة فى الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمى مسيلمة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعا بين الصفتين له فباطل فان البسملة قبل تسمية مسيلمة بالرحمن الامر الخامس انما بدأ كتابه بالبسملة امتثالا بالحديث الشريف قال فى التعليق العجيب بحل حاشية الجلال المنطق التهذيب

له قوله بسم الله الخ همنا امور الاول الباء ان كانت زائدة كما هو مفعول عن الالصاق فلابد ان يعين لها معنى تتعلق فان حروف الجر الزائدة لا يحتاج الى متعلق فان كل جار ومجرور لابد له من شئ يتعلق به الا ثلث الحروف الزائدة ولعل ولولا عند من يجر بهما وزاد ابن عصفور كاف التشبيه وليس شئ منها صحيح بقوع الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون فيجب ان يكون تقديره اول شئ ابتدأ به اسم الله الرحمن الرحيم وان كان زائدة وهو المعتبر لمن ...

زيادة حجة الباء وفى توحيد قال البتة الا كلام فى شرح الهداية العلامة العينى وهو بدأت عند الكوفيين فنتعلق بمحذوف والاحسن ان يقدر العامل مؤخرا لاختصاص وقيل هو ابتداء او باسمه تعالى كما فى قوله تعالى اياك نعبد الى اختصاص الابتداء المراد من الاسم فى التسمية اما الصفات الاعداد الثانى ان يكون حقيقة او اضافية واما الدال من ان يكون المسمى وفيه رمز الى ان اسم الله علم المسمى تعالى رضعته تبرك بهما فيما هناك بالذات الغير

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحَمْدُ [له] لِلّٰهِ [عه] الْوَاجِبِ [ته] وجوده

له قوله الحمد لله الخ وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والمراد من الوصف الوصف اللسانى ومن الجميل الجميل الاختيارى لكونه صفة الفعل الذى هو انما يكون بالاختيار والفرق بينه وبين المدح ان المدح اعم الاختيارى وغيره بخلاف الحمد فانه مختص بالاختيارى فلا يقال حمدت اللؤلؤ على صفائها مثلا بل يقال مدحتها هذا ما فى حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما فى التعميم وقيل المدح مخصوص بالاختيارى واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والخصوص من وجه يكون متعلق الاول خاصا وهو النعمة ومورده عاما اعنى اللسان او غيرها ومتعلق الثانى عاما وهو النعمة او غيرها ومورده خاصا اعنى اللسان فعلى هذا المواد التى يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلثة لانه اذا كان الثناء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة اجتماعية واذا كان بغير اللسان بان يكون بافعال الجوارح على النعمة يتحقق الشكر بدون الحمد فهذه المادة افتراقية من جهة واذا كان باللسان على غير النعمة يتحقق الحمد بدون الشكر فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس او للاستغراق فاختار السيد الجرجانى الثانى كما حققه فى حاشية شرح التلخيص من ان الاستغراق اولى لشموله جميع الافراد وافادته ثبوت جميع افراد مدخولها وقال بعضهم بالاول لانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الزمخشرى والحق ان الاختلاف لفظى فان مراد الفريقين واحد اعنى اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمراد بالحمد اما المعنى المصدرى وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بستائش وهو اما مبنى للفاعل اعنى الحامدية او المفعول اعنى المحمودية والمعنى ان جميع المحامد ازلية كانت فما سواها من كل من يصلح صدورها منه لكل من كانت فى حقه انما هى له جل وتعالى قال فى التعليق العجيب لمولانا عبد الحليم اللكنوى يمكن ان يقرء الحمد لله بكسر الدال باتباعه للام او بضم اللام اتباعا بالدال من حيث انهما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة ١٢ عه قوله لله الخ هو علم للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم كلى واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا منحصرا فى فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثانى فانه فيه شائبة التعدد وهو مناف للوحدانية المطلقة ١٢ ته قوله الواجب الخ اعلم المفهوم اما ان يكون وجوده ضروريا او عدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا او لا يكون كلاهما ضروريين كما ليسا محالين فالاول يقال له الواجب كالبارى عز مجده والثانى يقال له الممتنع كشريك البارى تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقى الموجودات وقد يطلق الامكان بالاشتراك اللفظى على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بجانب الوجود مع سلب الضرورة عن العدم والى الامكان العام المقيد بجانب العدم مع سلب الضرورة عن الوجود ويعم الامكان العام المفهومات الثلثة من الواجب والممتنع والممكن الخاص المراد ههنا هو الامكان الخاص بقرينة المقابلة بالواجب والممتنع ١٢ ته قوله الواجب الخ اعلم ان الموجود لا يخلو اما ان يكون وجوده واجبا له اولا فالاول هو الواجب والثانى الممكن وان امتنع وجوده لذاته فان قيل لا يستقيم ان يكون اسم الفاعل (باقى ص ٣ پر)

(صلا سے بقایا) ههنا بمعنى الحال والاستقبال لان وجوب وجوده مستمر لا يختص بزمان دون زمان واذا لم يستقم كونه بمعنى الحال والاستقبال فكيف يصح كونه عاملا والحال ان ذلك من شرائط عمله قلت اسم الفاعل فيما نحن فيه بمعنى الاستمرار وهو مما يجوز اعماله كما يجوز الغائه وليس بمعنى الحال والاستقبال لعدم صحة المعنى ولا بمعنى الماضي لعدم صحته هذا توضيح ما في شرح حكمة العين وحاشية الصادق ۱۲ قوله باختياره اى بمشيته المتعلقة بترك الفعل واتيانه من الشر والخير كما هو مذهب جمهور المتكلمين بان الله تعالى قادر على جميع الممكنات وافعالهم وفاعل مختار في الكل ابتداء اعلم ان الاختيار عند المتكلمين صفة من شانها صحة الفعل والترك عن موصوفها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فالمعنى ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب فالاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب لا كما تقوله الفلاسفة ولا كما اختلقه المعتزلة في افعال العباد وما فهموا ان الامكان ليس من شانه الايجاد وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح ۱۲

[1] قوله وجوده آه مرفوع على انه فاعل لاسم الفاعل وما قال المولى الصادق ان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلعمرى انه اشتباه فان النحاة انما اشترطوا ذلك الشرط في عمل اسم الفاعل في المفعول به لا في عمله في الفاعل قال الشيخ الرضي في شرح الكافية ذيل قول ابن الحاجب ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد آه انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان انتهى وقال في بحث الاضافة اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار آه ثم قال بعد عبارة لا تعلق لها بهذا المقام ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة آه وهذا كله صريح في عدم الاشتراط للرفع وتصريحات النحاة في ذلك متوافرة ليس في نقلها كثير نفع ولعله لم يتيسر المولى المذكور نظرها واغتر بظاهر عبارة الكافية ثم اجاب ما اجاب وانت تعلم ان الشجرة تنبئ عن الثمرة ۱۲ [2] اى البراءة من العيوب البشرية [3] قوله سواه الظاهر من السياق

وُجُوْدُهُ[1] الْمُمْتَنِعِ نَظِيْرُهُ[2] الْمُمْكِنِ سِوَاهُ[3] وَغَيْرُهُ الصَّادِرِ بِاخْتِيَارِهٖ[4] شَرُّهٗ وَخَيْرُهٗ وَالصَّلٰوةُ[5] وَالسَّلَامُ عَلٰى

والسباق ان الضمير راجع الى الواجب لكن يرد عليه بحسب ظاهر اللفظ ان يكون الممتنع ايضا ممكنا خاصا وانه باطل ولو ارجع الضمير الى النظير لزم ان يكون الواجب ممكنا خاصا والجواب ان الحق ان الضمير راجع الى الله تم ولا يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لان قوله الممكن سواه وغيره لما كان مقابلا لقوله الممتنع آه لم يتناوله ولو ارجع الضمير الى النظير لا يلزم ان يكون الواجب ممكنا لمثل ما قلنا وقيل ان المراد من الغير مصطلح المتكلمين وهو الموجود الخارجي والممتنع ليس موجودا في الخارج بل لا في الذهن ايضا فان الحال ليس له صورة لا ذهنا ولا خارجا كما قد حقق ذلك ان ترجعه اليهما بتاويل كل واحد والجواب الاول اربط بالسياق وفي كل خير ۱۲ [4] قوله باختياره آه اعلم ان الاختيار والارادة صفتان زائدتان على العلم والقدرة عند جمهور المتكلمين والعلم عندهم صفة بها يتجلى المذكور لمن قامت تلك الصفة به والقدرة عندهم صفة من شانها صحة التاثير والايجاد من الفاعل وهذا عند من اثبت التكوين صفة زائدة وفسر التكوين بانها صفة من شانها الايجاد بالفعل ومن انكر التكوين فسر القدرة بانها صفة من شانها الايجاد والارادة عندهم صفة غير العلم والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين بالوقوع في وقت دون وقت والاختيار عندهم صفة من شانها صحة الفعل والترك عن موصوفها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل على ما اثبته الشيخ الاشعري لا بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وقال القاضي البيضاوى ان الاختيار اخص من الارادة فانه جعل مع التفضيل اقول اخذ القاضي الاختيار بمعنى الايثار ففسره بما فسره وليس ذلك المعنى مرادا ههنا بل الاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب وقد مر تفسيره لان الشر انما هو صادر عن الله تعالى باختياره بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني فحاصل الكلام ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب كما تقوله الفلاسفة ولا ان افعال العباد مخلوقة لهم كما اختلقه المعتزلة وما فهموا ان الامكان ليس من شانه الايجاد وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح والضميران في قول الشارح شره وخيره الظاهر من سياق الكلام انهما راجعان الى الله تعالى بادنى ملابسة ولو ارجعهما الطرقان لم ودرجوعهما الى الممكن ظاهر بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ هذا ما يمكنا ايراده للمبتدى وان شئت تفصيل حقائق تلك الصفات فارجع الى المبسوطات من كتب الكلام هذا ۱۲ [5] قوله الصلوة آه اعلم ان الصلوة اسم للمصدر وضع موضع المصدر في وقوعه مفعولا مطلقا ولا يستعمل مصدره فيقال صليت صلوة ولا يقال صليت تصلية والفرق بين المصدر واسمه ان الاول حدث (باقى صفحہ پر)

(ملا ے) ويشتق منه الفعل بخلاف الثانى هذا اما قال فى الحاشية نثر الصلوة اما حقيقة فى الدعاء و مجاز فى الاركان المخصوصة او بالعكس والفرق ان الاول اطلاق لغوى والثانى شرعى واما حقيقة او مجاز مرسل فى الاركان المخصوصة واستعارة فى الدعاء وعلى كل تقدير من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن العباد دعاء ۱۲

له قوله على رسوله الخ فى تفسير الرسول اختلاف قيل الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبى فعلى هذا الرسول اعم من النبى وقيل من كان صاحب شريعة متجددة فالنبى اعم منه ايضا وقيل الرسول من كان معه كتاب والنبى من لا كتاب له فعلى هذا فالنسبة بينهما التباين وقيل من انزل عليه كتاب والنبى اعم قال السيد السند فى شرح المواقف الرسول نبى معه كتاب وشرع والنبى غير الرسول من لا كتاب له بل امر بمتابعة من قبله وقيل بينهما مساواة لكن المشهور بين الاقوال ان الرسول خاص والنبى اعم ۱۲ له قوله على رسوله آه اعلم ان النبى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ثم قيل ان بينه وبين الرسول مساواة ويرد عليه ان عدد الانبياء كما ورد فى بعض الروايات مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد الرسل كما عن ابى ذر عند ابن حبان ثلثة مائة و ثلثة عشر فكيف المساواة وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة متجددة او كتاب ناسخ فهو نبى ايضا وعلى هذا الرسول اعم من النبى وهذا مع مخالفة ما روى مخالف الظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الاية وقيل الرسول من كان صاحب شريعة متجددة والنبى اعم فيه ما قال القاضى فى تفسير قوله تعالى فى حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا فانه يدل على انه لا يلزم للرسول شريعة متجددة فان اولاد ابراهيم عليه السلام انما كانوا على شريعته وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبى من لا كتاب معه ويرده ايضا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقيل الرسول من انزل عليه كتاب والنبى اعم وهذا القائل ايضا يقول بالعموم والخصوص بينهما لكن وجه التخصيص عند القائل الاول كون الرسول صاحب شريعة متجددة وعند ذلك القائل كونه منزلا عليه الكتاب ورد بان عدد الرسل كما مر عن ابى ذر عند

ورسوله[1] محمد الذى نشتغل به نهيه وامره
اما[3] بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين

ابن حبان ثلثة مائة وثلثة عشر وعدد الكتب السماوية على ما روى عنه ايضا مائة واربعة فكيف يشترط ذلك و احتمال تكرر النزول لا عبرة به وقال السيد السند فى شرح المواقف الرسول نبى معه كتاب وشرع والنبى غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله تم كلامه ويرد عليه خروج اسمعيل عليه السلام من الرسول مع انه رسول بالنص بل فى هذه العبارة خدشة لفظية اخرى وهو فى قوله الرسول نبى آه وهكذا وقع القيل والقال فقائل بالمساواة وقائل بخصوص الرسول وعموم النبى وقائل بالعكس وقائل بالمباينة والمشهور من بين هذه الاقوال هو خصوص الرسول وعموم النبى وقال الشيخ المفسر الجلال المحلى فى تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول هو نبى امر بالتبليغ ولا نبى اى لم يؤمر بالتبليغ انتهى قال الشيخ سلام الله بن شيخ الاسلام الدهلوى وتعريفهما (اى الرسول والنبى) بما عرفهما الشيخ (المحلى) ارتضاه كثير من العلماء اذ هو اولى مما هو المشهور آه اقول وفى ولا نبى اى لم يؤمر بالتبليغ ايضا بعد هذا الكلام ولم يجد نقلا يحسم الاشكال بحذافيرها وكان يدور فى الخلد توجيه يزيل الاشكال لكن رعاية الادب وقصور الباع ودروس الرباع لا يرخص تذكره هذا والله ملهم الصدق والصواب ۱۲ سه قوله اما آه كلمة اما ههنا للاقتضاب المشوب بالتخلص والفاء فى جوابه لتضمنه معنى الشرط فان تقدير الكلام مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فان كتاب آه وقال مولانا ميرابو البقاء فى حاشية ذلك الكتاب انه وقع العبارة فى بعض النسخ هكذا وبعد فان آه وقال وعلى هذا الفاء تقديرا اما فى نظم الكلام انتهى بحاصله اقول اصله ما وقع عن السيد السند فى شرح المفتاح ان الفاء اما لتوهم اما فى نظم الكلام او على تقديرها ثم تبعه كل من جاء بعده والحق انه ليس هكذا كان توهم اما لم يعتبره احد من اهل العربية واما تقديرها فمشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبله او مفسرا له قال الشيخ الرضى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيد افضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة انتهى وهو صريح فى اشتراط تقدير اما بهذا الشرط ولم يوجد (منه ۱۲)

(ملاحظے آگے) هذا الشرط ههنا فالوجه ان يقال ان بعد من الظروف الزمانية قد يتضمن معنى الشرط فالفاء للجزاء قال الرضي ايضا في مبحث حروف الشرط واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية انتهى كلامه صرح بما ذكرنا الفاضل اللاهوري في حواشي الخيالي والمولى المحقق جمال بن نصير في حواشي الفوائد الضيائية هذا ١٢ ؎ كلمة اما ههنا لمجرد الاستيناف لا للتفصيل ؎ قوله اما بعد الخ اى مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فان كتاب الخ وبعد من الظروف المبنية المقطوعة عن الاضافة فهو مبني على الضم لانه قاعدة فيه عند الانقطاع عن الاضافة۔

؎ قوله الابهري الخ جعفر معرب آب هر بمعنى ماء الرحى وهو بلد عظيم بين قزوين وزنجان وبليدة بنواحي اصفهان قوله اوراقا الخ لعله من قبيل ارادة الحال وذكر المحل لان المكتوب هو النقوش في الكتاب ١٢ ؎ في القاموس الابهر كجعفر بلدة فقال في المنتخب المشهور ان اسم البلدة بالتحريك وسكون الهاء ١٢ ؎ قوله لما من الظروف الزمانية بمعنى اذ يليه فعل ماض لفظا ومعنى يضاف اليه ويستعمل استعمال اداة الشرط في ربط الجملتين بعده وسببية مضمون الاولى لمضمون الثانية وليس حينئذ حرف شرط كلو كما توهم بعضهم كان استعماله في الامور الكائنة لا فيما هو على خطر الوجود قال سيبويه عجب الكلمات كلمة لما اذا دخلت على ماض كانت ظرفا بمعنى اذ واذا دخلت على المضارع كانت حرفا جازما كلم واذا دخلت على غيرهما كانت للاستثناء بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وجوابه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبها قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا او مضارعا مؤولا بالماضي وجميع الاستعمالات واردة في القرآن ١٢ مولانا انور شاه سلمه الله ؎ قوله والموفقين الخ التوفيق جعل الاسباب موافقا للمطلوب الخير هذا المعنى

اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى

بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تنزل

تعسيره وتعمم تيسيره والله خير الميسرين والموفقين

قال ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة

وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في

الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق

بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة

الكتابة بالالتزام اقول ان للمنطقيين اصطلاحات

اصطلاحي واما في اللغة فهو جعل الاسباب موافقا للمطلوب اعم من ان يكون خيرا او شرا ١٢ ؎ اى هذا الباب ايساغوجي اى الكليات الخمس ١٢ ملا جلال ؎ قوله ايساغوجي اى هذا الباب الايساغوجي والمراد به الكليات الخمس في الاصل اسم لحكيم الذى استخرج الكليات الخمس ودونها هكذا قال السيد السند في حواشي شرح المطالع ١٢ ؎ قوله اللفظ الدال انما قدم بحث الالفاظ ومنها بحث الدلالة مع ان المنطق انما يبحث عن المفهوم لان الكليات الخمس لما كانت المنقسم اليها هو الذاتي والعرضي اللذان هما قسمان من الكلي الذى هو قسم من المفرد الذى هو قسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث الالفاظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ موقوفا على الدلالة فوجب التعرض لذكرها اولا فالبحث من الالفاظ والدلالات في هذا الفن انما هو بالتبع لا بالذات ١٢ ؎ ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب بخلاف التمام لان مقابلة النقص ومقابل البعض ١٢ ملا جلال ؎ سيجيء فائدة هذا القيد في الحاشية ١٢ ؎ قوله ان للمنطقيين الخ اعلم ان المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول تصوري او تصديقي او علم باحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتحد الغاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتاخرين واما على مذهب المتقدمين

(بقیہ حاشیہ بر صفحہ)

فالموضوع هو المعقولات الثانية وهى ما يعرض فى الذهن ولا يكون بحذائه شئ فى الخارج كالكلية والجزئية والجنسية والفصلية وغيرها وانما سمى المنطق به لان باعثه القدرة على النطق الحقيقى وهو ادراك المعقولات والمنطقيين جمع المنطقى وهو فى الاصل بمعنى المنسوب الى المنطق وفى العرف من تكفل ببيان احوال الموصل التصورى والتصديقى والمنطق فى الاصل اما مصدر ميمى بمعنى النطق واما اسم مكان او اسم زمان من النطق سمى هذا العلم به لانه كلا من النطق الظاهرى اعنى التكلم والنطق الباطنى اعنى ادراك المعقولات انما يتقوى به . . . والقوة النطقية انما يظهر منه ظهورا تاما فكانه محل النطق بل هو النطق نفسه ١٢ من الصادق ‌له اى مصطلحات وهى اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص ١٢

له قوله وهى الجنس الخ والضابطة فى انحصار الكلى فى الخمس انه اذا نسب الى افراده النفس الامرى فلا يخلو من ان يكون عين حقيقة الافراد او جزء حقيقتها والاول النوع والثانى ان كان تمام المشترك بين شئ من الافراد وبين بعض الافراد الاخر فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا فالاول هو الخاصة والثانى هو العرض العام ١٢ ‌كه قوله هذه يتوقف الخ هذا توجيه تقديم بحث الدلالة على سائر المباحث والتقديم لما توقف مطلق الافادة والاستفادة م

يجب استحضارها على المبتدى اذا اراد ان يشرع فى شئ من (وجوبا استحسانيا ١٢) العلوم ومنها ايساغوجى وهو لفظ يونانى يراد به الكليات الخمس وهى[ا] الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه[م] يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهى[م] المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ (من المفرد والمركب ١٢) والدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به[م] العلم بشئ اخر الاول (اى متلبسا ومتصفا بوصف ١٢) هو الدال والثانى هو المدلول فمن[ه] هذا عرفت ان الدليل (ثم الدليل المشتق الاول) هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وكذا عرفت ان المدلول[ه] هو الذى يلزم من العلم بشئ اخر العلم به و(هو الدال ١٢) الدلالة[ه] تنقسم الى اقسام ثلثة طبعية وعقلية ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة (باسناد ١٢) (اه ١٢) (واستدعاء المزاج ١٢)

جمل الكليات اقساما للفظ المفرد ١٢ ‌كه لتعرف فهم المعنى بدون اللفظ ولا انه عليه باحدى الدلالات الثلث المعتبرة فى العلوم ١٢ ‌كه قوله به العلم الخ هذا الضمير راجع الى الشئ ولا يتوهم حينئذ ان الجملة اذا وقعت صفة الشئ يجب عود الضمير فيها الى ذلك الشئ وههنا لا يعود الضمير الى الحالة التى وقعت الجملة صفة لها لانا نقول لا يجب ان يكون العائد هو الضمير وحده بل قد يستغنى عنه اذا وقعت الجملة تفسيرا للموصوف نظيره قوله تعالى قل هو الله احد حيث وقعت الجملة خبر الضمير الشان ولا ضمير فيها يعود اليه لما وقعت تفسيرا له ١٢ ‌ه قوله فمن هذا عرفت الخ اذا كان معنى الدلالة التى هى مبدأ الدليل كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والمبدأ يكون ماخوذا بحسب الدلالة على المعنى فى المشتق يكون معنى الدليل الذى هو المشتق منها ان الذى الخ فالمعنى ان الدليل هو الذى يلزم من العلم به اى بالدال العلم بشئ اخر الذى هو المدلول فكما يستلزم علم الدال علم المدلول هكذا يستلزم العلم بشئ اخر العلم به ١٢

‌له كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لزم منه العالم حادث ١٢ ‌ه اعم من ان يكون مفردا كما فى الالفاظ المفردة او مركبا كالنتيجة المدلولة من المقدمتين ١٢ ‌ه قوله والدلالة تنقسم الخ اعلم ان الحصر فى اللفظية وغيرها عقلى دائر بين النفى والاثبات واما حصر الدلالة لفظية كانت او غيرها فى الاقسام الثلثة كما هو المذكور فى الشرح فاستقرائى فان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية لكن لم نجد بالاستقراء وحصر الدلالة اللفظية الوضعية فى المطابقة والتضمن والالتزام حصر عقلى كما صرح به السيد رح ١٢

له قوله بحسب اقتضاء العقل الخ ای بحسب اقتضاء العقل فقط لا لمشارکة جزء اٰخر کما هو فی سائر الدلالات فیکون الدلالة العقلیة بواسطة العقل فقط تسمی عقلیة والا فالعقل معتبر فی سائر الدلالات ایضا نحو دلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار هذا مثال للدلالة العقلیة اللفظیة واما الدلالة العقلیة الغیر اللفظیة فکدلالة الدخان علی النار والبناء علی البناء وانما مثل الشارح مثال العقلیة اللفظیة باللفظ المهمل لیتمحض العقلیة من الوضعیة وقیل بالمسموع من وراء الجدار لئلا یکون للحس والرویة دخل فی تعرف وجود اللافظ ۱۲ ے قوله والمراد من الدلالة ههنا الخ ای المعتبر فی العلوم او فی المنطق الدلالة اللفظیة الوضعیة من بین سائر الدلالات ووجه الاعتبار اما لانها الطریق المعتاد فی افادة المعانی واستفادتها بحسب تعلیم الله تعالی وانعامه علی الانسان بنعمة البیان او لان الطبیعیة العقلیة غیر منضبطة لاختلاف فهمها بحسب اختلاف الطبائع والافهام ومع ذلک لا یشمل الا لمعان قلیلة بخلاف اللفظیة الوضعیة فانها منضبطة وشاملة للکل هکذا قال فی الجدیدة شرح میر ایساغوجی ثم الدلالة اللفظیة الوضعیة هی التی تکون بحسب وضع اللفظ الدال علی المعنی وعرف صاحب الکشف اللفظیة الوضعیة بفهم المعنی من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الی من هو عالم بالوضع وقد تفسر بفهم السامع المعنی من اللفظ والسر فیه ان الدلالة نسبة بین اللفظ والمعنی بل بینهما وبین السامع فیعتبر اضافتها تارة الی اللفظ وتارة الی المعنی وتارة الی السامع ۱۲ ے ای تعیین الواضع اللفظ للمعنی ۱۲ ے ایماء الی ان الحصر فیها حصر عقلی ۱۲ ے قوله علی جزء ما وضع له الخ لا بد ههنا من ذکر قید قد ذکر المصنف رح وترک الشارح اعتمادا علی ذکره فی المتن وهو قوله ان کان

اُح اح علی وجع الصدر[^1] فان طبع اللافظ[^2] یقتضی التلفظ[^3] به عند عروض الوجع والدلالة العقلیة ان تکون بحسب[^1] اقتضاء العقل کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ والمراد[^2] من الدلالة ههنا الدلالة اللفظیة الوضعیة التی تکون بحسب وضع[^3] اللفظ الدال علی المعنی وهی ثلثة اقسام لان[^4] اللفظ الدال علی المعنی لا یخلو من ان یدل علی تمام ما وضع له او یدل[^5] علی جزء ما وضع له او یدل علی ما یلازمه فی الذهن[^6] فان کان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان کان الثانی فالدلالة دلالة بالتضمن وان کان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة کالانسان فانه یدل علی الحیوان الناطق[^7] بالمطابقة لکونه تمام ما وضع له الانسان[^8] وانما سمیت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلک ماخوذ من قولهم طابق النعل

[^1]: لدد ۱۲
[^2]: سینه ۱۲
[^3]: من غیر قصد ورویة ۱۲
[^4]: ایا جزء ۱۲ (interlinear gloss under «له او»)
[^5]: بخصوصه ۱۲ (interlinear gloss above «فی الذهن»)
[^6]: الذی هو معناه الموضوع له ۱۲

له جزء احتراز عما لیس له جزء من البسائط مثل الواجب تعالی والنقطة والوحدة والعقل والنفس فان فی زیادة هذا القید ایماء الی ان المطابقة لا یستلزم التضمن الا فی المرکبات دون البسائط حیث لا جزء لمعناها فلا یتحقق التضمن فیها مع تحقق المطابقة ۱۲ ے سیجیء فائدة هذا القید فی الشرح ۱۲ ے قوله فالدلالة دلالة بالمطابقة الخ ای دل علی تمام ما وضع له وایراد لفظ التمام انما هو للاحتیاط والحسن المقابلة بالجزء والا فیکفی ما وضع له واختیار التمام علی الجمیع والکل وما شابهه لما هو المتعارف فی مقابلة الجزء وللاحتراز عن الاشعار بکونه مرکبا حتی یشمل المدلولات البسیطة المطابقیة هکذا قال فی الجدیدة ۱۲ ے قوله الحیوان الناطق الخ ای علی مجموعهما اجمالا بان یکون المجموع ملتفتا قصدا او اما کل واحد منهما فیکون ملحوظا تبعا وضمنا ۱۲ صادق رح

لہ قولہ اذا دل على احدهما الخ اى فى ضمن دلالته على مجموعهما اى لوحظ حال الدلالة على احدهما كونه فى ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولم يقل اذا اريد احدهما لان الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقق العلاقة الكلية و الجزئية والمجازات داخلة فى دلالة المطابقة ١٢ ؎۲ قوله على الجزء الخ فيكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التضمن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل الجزء سببا لتحقق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٢

بالنعل اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل
على احدهما اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه
الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه ومثال الدلالة
بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة و
انما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر
خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له فى الذهن وانما قيد
قوله على ما يلازمه بقوله فى الذهن لان الملازمة الخارجية لو
جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق
المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان
العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم
البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى
الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية لانا نقول العمى عبارة
عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

مولوی انور علی ؎۳ قوله فى ضمنه الخ اى الموضوع له والتضمن صفة المدلول المطابقى ان كان المصدر المعلوم وللمدلول التضمنى ان كان المصدر المجهول قاله فى الجديد ١٢ ؎۴ قوله عنه الخ الضمير راجع الى ما اى عما وضع له والا لزم كون اللفظ دالا على امور غير متناهية وهو باطل بشهادة الوجدان ١٢ ؎۵ قوله على الخارج اللازم الخ فالالتزام بمعنى اللزوم المبنى للفاعل وصف للمدلول الالتزامى وبمعنى اللزوم المبنى للمفعول وصف المدلول المطابقى فسميت الدلالة باسم وصف ملزوم احد طرفيه ١٢ ؎۶ قوله اللازم له فى الذهن قال المنطقيون لابد فى الدلالة الالتزامى من العلاقة المصححة للانتقال اعم من ان يكون عقلية او عرفية والاول هو اللزوم الذى يمتنع منه تصور الملزوم بدون اللازم ثم شرط فيه ان يكون الملازمة ذهنية لا خارجية والا لزم ان يكون اللفظ دالا على امور غير متناهية وذلك باطل ١٢ ؎۷ بيان لفائدة تقييد المص بقيد فى الذهن اى باعتبار اللزوم الذهنى ١٢ ؎۸ قوله على ما يلازمه الخ فان قيل قد يتحقق الدلالة اللفظية على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهنى كما فى اكثر انواع المجازات فلا يحصر الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهنى فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة فى هذا الفن ما كانت كلية وما ليس بكلية لا يسمونه الدلالة ١٢ ميرسيد شريف ؎۹ قوله لان الملازمة الخارجية الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كالاسهال لشرب السقمونيا ١٢ ؎۱۰ اى عدم الالتزام بدون الملازمة الخارجية ١٢ ؎۱۱ اى كون الملازمة الخارجية شرطا لتحقق التزام ١٢ ؎۱۲ قوله لان العدم الخ اى الذى فيه شائبة الوجود كالعمى مثلا فانه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا فعلى هذا البصر والعمى متقابلان تقابل العدم والملكة والمتقابلان هما الشيئان اللذان لا يجتمعان فى محل واحد فى ان واحد من جهة واحدة فلما علم من البصر بطريق الالتزام (ص ۹ پر)

رهفيه مش والحال ان فى الخارج معاندة بينهما فلا يكون ملازمة فيه بينهما فعلم ان الملازمة الخارجية ليست بشرط والايلزم تحقق المشروط بدون تحقق الشرط وهذا باطل قطعا فثبت ان المراد من اللزوم ههنا هو اللزوم الذهنى ۱۲ ؎ قوله فيكون البصر خارجا الخ ولابد من الدخول فى الموضوع له فى الدلالة التضمنية والا فيكون مجازا لاحقيقة ۱۲ رصفيه هذا ؎ قوله تضمنية الخ لانها دلالة على جزء ما وضع له وهو البصر الذى وقع جزءا من عدم البصر الذى وضع له العمى ۱۲ ؎ قوله تضمنية الخ لانها لاتحقق الا فى اللفظ الذى يكون معناه الموضوع له مركبا لا بسيطا وهذا المعنى للعمى وهو العدم المضاف الى البصر بسيط اذ لم يعتبر فيه البصر بل انما اعتبر التقييد فى اللحاظ ۱۲ مولوى انور على ؎ قوله ثم اللفظ اما مفرد الخ قال السيد السند فى شرح ذلك الكتاب ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا على شهرة الامر انتهى واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هى صفة للمعنى دون اللفظ لكن

ان يكون دلالة تضمنية[1،2] قال ثم اللفظ[3] اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة[4] على جزء معناه كالانسان[5] واما مؤلف وهو الذى لا يكون كرامى الحجارة اقول لما فرغ[6] عن بيان الدلالات الثلث شرع فى تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد[7] ومؤلف[8] لانه اما ان لا يراد[9] بالجزء منه اى من اللفظ[10] الدلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة[11] على جزء معناه او يراد[12]

من الالف والنون وغيرهما ۱۲

يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول انتهى قال صاحب الجديدة لما تقرر ان الكلى والجزئى من اقسام المفهوم دون اللفظ لان المانع عن شركة كثيرين وغير المانع عنه هو ما حصل فى العقل لا اللفظ الدال عليه انتهى فيكون حقيقة صفة المفهوم ۱۲ ؎ قوله كالانسان الخ فان جزءه كالالف والنون لا يدل على الحيوان الناطق ۱۲ ؎ قوله لما فرغ الخ ههنا سوالات مشهوران احدهما ان القضية المشتملة على كلمة لما لزومية على ما صرحوا به ومن البين ان الشروع فى تقسيم اللفظ غير لازم للفراغ من بيان الدلالات الثلث

والجواب ان اللزوم قد يكون عاديا ولا شك ان من تصدى تاليف كتاب ففراغه عن مبحث يستلزم شروعه فى مبحث آخر عادة الى ان يتم المباحث وثانيهما ان كلمة لما اذا دخلت على الماضى تكون ظرفا بمعنى اذ الزمانية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشروع مع انه لا يسع زمان واحد بل يتعاقبان واجيب بوجوه الاول ان المراد بالشروع ارادة الشروع وهى مما يمكن ان يسعهما زمان الفراغ الثانى ان المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفى الممتد الذى يسع للشروع ومن زمانه الحقيقى المطبق عليه وهذا كما يقال فرغت من القراءة فى هذا الشهر مع ان الفراغ قد وقع فى النصف الاول منه الثالث ان كلمة لما قد تستعمل للتعليل مجردة عن معنى الظرفية والتعليل كاللزوم قد يكون عاديا ؎ قوله مفرد الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤلف والمركب لكن قد صرح السيد السند فى حاشية الكشاف بان المؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما بين اجزائه مناسبة ايضا فانه ماخوذ من الالفة ولعل ما قاله السيد اصطلاح غير مشهور فانه كثيرا ما يطلقون احدهما مقام الآخر بلا رعاية المناسبة هذا ما قاله فى الحاشية قال فى الجديدة انما قدم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدمى ومفهوم المركب وجودى والاعدام انما تعرف بملكاتها تنبيها على ان المقصود بالتعرف ههنا هو المفرد لانه مقسم للكليات بخلاف المركب فان تعريفه انما هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليهما والتقسيم باعتبار الذات وذات المفرد مقدم على ذات المركب فقدم وضعا لموافقة الطبع انتهى ۱۲ ؎ المؤلف والمركب مترادفان الا ان فى المؤلف يعتبر المناسبة بين الاجزاء والمركب اعم منه ۱۲ ؎ اما ان لا يراد الخ قال فى الحاشية لعله اراد بالجزء الجزء الموضوع فلا يرد ان تعريف المفرد يصدق على مثل زيد قائم لانه لم يرد بزاء زيد بياءه مثلا الدلالة على جزء المعنى وذلك ان المراد من الجزء الموضوع ومثل الزاء من زيد مهمل لا معنى له انتهى ۱۲ ؎ قوله من اللفظ الخ فى التفسير ايماء الى ان مرجع الضمير فى قول المصنف ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه راجع الى الموصوف الموصول وهو اللفظ الذى حذف من العبارة اختصارا (منه)

ذلك كقولك رامی الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه علی جزء معناه لان الرامی يدل علی ذات من له الرمی والحجارة يدل علی جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثانی فهو مؤلف وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه صادق علی اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثانی ان يكون له جزء ولا معنی له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنی لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما لان معناه شخص معين والرابع ان يكون له

(بقيه مث) واعتبر فی المعنی ۱۲ ؎ قوله فانه لفظ لا يراد الخ قال السيد السند فی شرح ذلك الكتاب والمراد بالارادة الارادة الجارية علی قانون اللغة انتهی قال صاحب الجديدة ای الوضع اللغوی لانه الكامل المتعارف فی محاورات اهل اللسان فالمطلق ينصرف اليه انتهی ۱۲ ؎ ای بالجزء منه دلالة علی جزء معناه ۱۲

(صفوہٰذا) ؎ قوله يدل الخ الاصوب والاوفق بما سبق ان يقال فانه لفظ يراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه ۱۲ ؎ قوله علی ذات من له الرمی الخ لان المشتق يعتبر فيه المعروض الذی قام به مبدأ الاشتقاق اما عاما او خاصا عند الجمهور ۱۲ ؎ الاولی علی اجسام معينة لان الحجارة جمع حجر ۱۲ ؎ قوله فان كان الاول الخ ای ما لا يراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه هذا اللف علی ترتيب اللف وانما سمی هذا القسم به لانفراد اللفظ والدلالة والمدلول كما سمی مقابله مؤلف لتصاحب اللفظين والدلالتين والمدلولتين واجتماعهما ۱۲ ؎ قوله مؤلف آه قال فی الحاشية القيود المعتبرة فی تحقق المركب اربعة تحقق جزء اللفظ وتحقق جزء المعنی وتحقق الدلالة وتحقق القصد فبالنظر الی انتفاء احد هذه القيود يتحقق اقسام المفرد متعددة انتهی ۱۲ ؎ قوله علی اربعة اقسام الخ بل علی ستة اقسام ترك المصنف رح ذكر الاثنين منهما صريحا وهما مثل همزة الاستفهام واسماء حروف التهجی اما الاول فلما ذكره مولانا مير ابو البقاء فی حاشية ذلك الكتاب ان مثل همزة الاستفهام اما راجع الی القسم الاول الذی لا جزء له وان كان لمعناه جزء كق علما فی ان كلا منهما يخرج بقيد احد اما راجع الی القسم الذی لا جزء لمعناه وان كان للفظ جزء كاسماء حروف التهجی فی الخروج بقيد واحد والثانی ان يكون له جزء ولا معنی له صادق علی ثلثة اقسام الاول ان لا يكون للفظ جزء ولا لمعناه كاسماء حروف التهجی والثالث ان للفظ والمعنی جزء ولكن لا يكون لجزء لفظه معنی كزيد انتهی ۱۲ ؎ قوله نحو ق علما آه الماقيد بكونه علما لان سلب الاجزاء منه انما يصح اذا كان علما لكون حالة العلمية محفوظة عن التغير فيلاحظ ق من حيث انه هو لا من حيث انه حذف منه بعض الحروف بخلاف حالة غير العلمية اعنی حالة كونه امرا فانه طلبا حذف بعض حروفه بالاعلال فان اصله اوق فلا يصدق عليه انه لا جزء له فانه ملاحظ فيها من حيث انه حذف منه بعض الحروف لاستقامة المعنی ويندرج فی هذا القسم ما لا يكون له جزء ولا لمعناه جزء كهمزة الاستفهام وسائر حروف الهجاء اذا سمی بها البسيط كالعقل والنفس وما لا يكون له جزء ويكون لمعناه جزء نحو ق اذا سمی زيد ۱۲ ؎ قوله له جزء ولا معنی له اعنی بالجزء الذی يفيد داخل فی الوضع نحو زيد فان معناه الذی الانسان مع هذا التشخص انما هو معنی زيد لا دلالة لبعض حروفه علی بعض المعنی لان حروف التهجی انما وضعت لان يتركب منها الكلمات لا معنی لها سوی هذا الغرض فی اللغة واما حروف المقطعات القرآنية فلا دخل فيها للوضع لانها مظهرة لاسرار الله تعالی تم جهد فيها بعض الكاملين رحمهم الله تعالی واما التعبير بالاعداد انما هو اصطلاح قوم لا بحسب اللغة وضعت للاعداد ۱۲ ؎ ويندرج فيه ما يكون معناه بسيطا او مركبا ؎ قوله زيد علما الخ لانه لو لم يكن علما لكان مهملا اذ لا وضع فيه سوی الوضع العلمی فيخرج من المقسم ۱۲ ؎ قوله لان معناه شخص معين الخ والا فهو مركب لان جزء اللفظ يدل علی جزء المعنی ۱۲ ؎ اذ ليس شیء من العبودية والالوهية جزء لمعناه العلمی ۱۲

ف قيد به لانه لو لم يكن علما لكان مركبا توصيفيا من ذلك اللفظ ١٢ ٢ قوله الانسانية الخ ولا شك فى انه ليس شئ من الحيوان والناطق مع كونهما جزئين للانسان جزئين مرادين لمعناه العلمى اذ عند العلم لا يراد الا الذات المعينة مع قطع النظر عن الحقيقة الانسانية ١٢ يكو دزى ٣ قوله المفرد اما كلى الخ قد عرفت فيما قبل ان بحث الدلالة و الاقسام انما هو لكون معرفة الكليات موقوفة عليها لما فرغ المصنف عن بيانهما شرع فى بيان الكليات وقسمها اولا فالمقسم عند المنطقيين انما هو المفهوم دون اللفظ لان المانع عن الشركة وعدمها ما هو حصل فى العقل لا اللفظ الدال عليه لكن المصنف جعل من اقسام اللفظ اما تبعا و مجازا واما اعتمادا على فهم الطالب لان كثيرا ما يطلقون الفاظا مثل هذا قال السيد السند فى شرحه اعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هى صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون المعانى لكن يتصف بهما المعانى تبعا تسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسما للكليات انتهى ١٢ ٤ اى تصور مفهومه مجردا عن العوارض الخارجية واللواحق والقرائن ١٢ ٥ قوله ينقسم الى كلى وجزئى الخ انما قدم الكلى على الجزئى لانه المقصود بالذات والمبحوث عنه فى هذا الفن بخلاف الجزئى لانا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات من حيث خصوصيتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها هذا ما قاله فى الجديدة وايضا بحثنا انما هو محصور فى العلم الكاسب والمكتسب والجزئى لا يكون كاسبا ولا مكتسبا فالعلم بها لا يفيد شيئا بل طريق حصوله ليس الا الحواس الظاهرة او الباطنة فلا يتعلق الغرض به هكذا فى حواشى المطالع واما فى التعريف المشهور للكلى والجزئى من ان المفهوم ان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه فهو جزئى والا فكلى فههنا الجزئى مقدم على الكلى لان مفهومه ملكة ومفهوم الكلى عدم محض والاعدام انما تعرف بملكاتها ولاجل انه بسيط بالنسبة الى الكلى والبسيط مقدم على ما هو بسيط بالنسبة اليه ١٢ ٦ قدمه لكونه مقصودا اذ الكسب والاكتساب انما يجرى فيه ١٢ ٧ دليل حصر المفرد فى الكلى والجزئى ١٢ ٨ قوله من حيث انه متصور الخ اى مع قطع النظر عن الامور الخارجية كبرهان التوحيد وشمول نقائض الكليات الفرضية لجميع المفهومات اعتراف فى هذا التفسير ايماء الى انه لا بد فى هذا التعريف من اعتبار الحيثية التى دل عليها قول المصنف رح نفس تصور مفهومه اذ تصور مفهوم الجزئى قد لا يمنع للعقل من تجويز شركته بين كثيرين كالضمائر الغائبة وكذا تصور مفهوم الكلى قد يكون مانعا عن وقوع الشركة كواجب الوجود كما سيصرح به الشارح ولو قال فى تفسيره اى تصوره البحت مجردا عن النظر فى الذهن الخارجية لكان اولى لانه يدل صراحة على فائدة قيد النفس ١٢ ٩ قوله بين كثيرين الخ اى يكون ما حصل فى العقل مشتركا بين كثيرين فلا يرد الاعتراض بان الطائفة من الناس اذ تصوروا زيدا كان صورته الموجودة فى الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة فى اذهان الطائفة فينبغى ان يكون كليا لان الكلية امكان اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل لا اشتراك الصور الحاصلة فى الاذهان فى الصورة الموجودة فى الخارج ولا شك انه لا يمكن اشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل من مفهوم زيد هكذا قال فى حاشية بديع الميزان ١٢

جزء ذو معنى دالٌ عليه لكن لا يكون دلالته مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول المفرد ينقسم الى كلى وجزئى لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اى من الاشتراك بين كثيرين او لا يكون فان

(Interlinear glosses: موصوف ١٢ — صفة ١٢ — اى حين كونه علما ١٢ — اى اللفظ المفرد ١٢ — اى بين الافراد الكثيرة ١٢ — اى اللفظ المفرد ١٢ — اى فى ذلك المفهوم ١٢)

له قوله نفس تصور مفهومه الخ ای ان منع من حیث انه متصور وانما قید بهذا لئلا یرد الاعتراض بان المانع عن وقوع الشرکة لا یصح ان یکون نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه لشرط تصوره وحصوله عند العقل لان المانع فی نظره هو هویة المعلوم دون العلم وانما یدخل العلم فی نظره او لا یلتفت الیه کیف وان الجزئی بمجرد تصوره لا یمنع وقوع الشرکة سواء التفت الی تصوره اولا فدخل الجزئیات باسرها فی تعریف الکلی ووجه عدم ورود الاعتراض ان المراد هو ذلک لکن اسند المنع الی التصور تجوزا اسناد الفعل الی الشرط هکذا قال فی حاشیة بدیع المیزان ۱۲ ؎ قوله وان لم یمنع نفس تصوره الخ وان منع منه امور خارجة عن المفهوم کبرهان التوحید فی مفهوم واجب الوجود

منع نفس[1] تصور مفهومه عن اشتراکه بین کثیرین فهو جزئی کزید علما فانه اذا تصور مفهومه یمتنع عند العقل صدقه علی کثیرین وان[2] لم یمنع نفس تصور[3] مفهومه (بالنظر الی نفسه ۱۲) عن اشتراکه بین کثیرین فهو کلی کالانسان فان مفهومه عند العقل لم یمتنع عن صدقه علی کثیرین وانما قید بنفس تصور مفهومه فی الکلی والجزئی لان من الکلیات ما یمنع الاشتراک بین امور متعددة بالنظر الی الخارج[4] کواجب[5] الوجود فان الدلیل الخارجی یقطع عرق الشرکة عنه لکن عند العقل لم یمنع عن صدقه علی کثیرین والا[6] لم یفتقر الی دلیل اثبات الوحدانیة قال والکلی[7] اما ذاتی وهو الذی یدخل تحت حقیقة جزئیاته کالحیوان بالنسبة الی الانسان والفرس و

قال فی الهدیة یعنی ان الکلی هو الذی لا یمنع مفهومه عن الشرکة مع قطع النظر عن امر خارج عن مفهومه من حیث انه متصور کبرهان التوحید فی مفهوم واجب الوجود وشمول النقائض لجمیع الاشیاء فی الکلیات الفرضیة تلخیص الکلام ان ما حصل فی العقل فهو بمجرد حصوله فی العقل ان امتنع فرض صدقه علی کثیرین فهو الجزئی وان لم یمتنع فهو الکلی لا یقال ان کان مجرد الفرض کافیا فلنفرض الجزئی ایضا مشترکا بین کثیرین کما نفرض اللاشیٔ مشترکا بین کثیرین لانا نقول فرض الجزئی مشترکا بین کثیرین فرض ممتنع بالتصیف لان الهذیة فی مفهومه مانعة عن هذا الفرض بخلاف فرض مثل اللاشیٔ بین کثیرین فانه فرض ممتنع بالاضافة وهذا حاصل توضیح ما قال السید ۱۲ ؎ ای تصور مفهومه بالنظر الی نفسه ۱۲ ؎ ای خارج عن نظر العقل وتصوره ۱۲ ؎ قوله کواجب الوجود الخ وکذا الکلیات الفرضیة التی لا یمکن صدقها علی شیٔ من الاشیاء الخارجیة الذهنیة مثل اللاشیٔ واللاموجود واللاامکان فان کل ما یفرض فی الخارج فهو شیٔ فی الخارج وموجود فیه وممکن عام وکذا کل ما یفرض فی الذهن فهو شیٔ وموجود وممکن عام فیه فلا یصدق کل منها علی شیٔ اصلا لا فی الخارج ولا فی الذهن والا یلزم اجتماع النقیضین وهو محال لکن ذلک لا لنفس تصور مفهومها ۱۲ ؎ کقوله تعالی لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا ۱۲ ؎ ای الخارج عن مفهوم واجب الوجود ۱۲ ؎ قوله والا لم یفتقر الی دلیل اثبات الواحدانیة لان الافتقار الی الدلیل انما هو لاجل ان العقل یجوز خلاف ما یدل علیه الدلیل ۱۲ ؎ قوله والکلی اما ذاتی الخ ای منحصر فی هذین القسمین لان الکلی اذا نسب الی ما تحته من الجزئیات فهو اما خارج عنها او داخل فیها فان کان الاول فهو العرضی فان کان الثانی فهو الذاتی کالانسان والحیوان مثلا لانهما داخلان فی حقیقة زید وعمرو وبکر وغیرها والمراد بالجزئیات الافراد المحققة ای بحسب الخارج کما فی القضیة الخارجیة او تقدیرا کما فی القضیة الحقیقة وهی المستعملة فی العلوم وعلی کلا التقدیر یکون المراد بحقیقة الافراد فی نفس الامر وانما قیدنا بالافراد المحققة لا یتعلق الغرض العلمی بالبحث عن احوال الکلیات الفرضیة التی لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا ۱۲

له ای لا يدخل تحت حقيقة جزئياته ۱۲ له قوله الى ذاتي وعرضي الخ انما قدم الذاتي على العرضي لكونه وجوديا بحسب المفهوم وعدميا العرضي بحسب الذات هكذا قال مولانا صادق ره وقد يفسر الذاتي بما يكون رفعه رفع الذات هذا تفسير الاصوليين وقد يفسر بما ليس بعرضي هذا تفسير الشيخ وقد يفسر بما يكون جزء الماهية هكذا في شرح المطالع والاشارات وقد يفسر بما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته سواء كان عينا او داخلا فيها والتفسير المذكور في المتن يوافق الاول والثاني والرابع لان التفاسير كلها شاملة للنوع اذ ليس هو خارجا عن ماهية افراده ولا عرضيا لها وكذا رفعه عين رفع الذات و الماهية هكذا قال في الجديدة لكن الثالث ليس بموافق له لان ذاتية النوع لما يصدق على اعتبارة اللهم الا ان يقال ان

واما عرضي وهو الذي بخلافه كالضاحك بالنسبة الى الانسان

اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا

تحت حقيقة جزئياته اولا يكون فان كان داخلا تحت

حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان

فانه تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه

مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان

لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك

الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه

عرضي لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان

لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه

خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل تكون

ای نفس ماهیة افراده کالنوع ۱۲

المراد بالجزئية ما هو داخل في حقيقة جزئياته ۱۲ سه اى الماهية الكلية المنفقة في الافراد كالانسان لزيد وعمرو وبكر ۱۲ سه قوله بالنسبة الى الانسان الخ لا بالنسبة الى الناطق والا فهو عرض عام لانه ليس داخلا فيه انما هو شامل له ولغيره كذا قال المولوي انور على في حاشية هذا الكتاب ۱۲ ه لكونه مركبا من الحيوان والناطق الخ قال المحقق الشريف في حواشي حكمة العين الانسان يطلق على الهيكل المحسوس وعلى النفس وهي الانسان بالحقيقة ولذا يشير كل احد بقوله انا والاول اى الهيكل مركب في الخارج من المادة والصورة وفي الذهن من الجنس والفصل الماخوذين منهما لا غير واما ان الانسان ماهية مركبة من جزئين احدهما البدن المادي والثاني النفس المفارقة وليس كذلك اللهم الا ان يقال باعتبار العقل انتهى وقال شارح عيون الحكمة ان الحيوان هو الجسم المادي

والناطق بمعنى مدرك الكليات هو النفس المجردة فلا يصدق التركيب التوصيفي بينهما انتهى له قوله كالضاحك بالنسبة الى الانسان الخ انما قال بالنسبة الى الانسان لانه بالنسبة الى افراده نوع لكونه تمام ماهيتها ۱۲ ه اى بدون اعتبار الضاحك وما يماثله في حقيقته ۱۲ ه قوله وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية الخ اى بناء على تعريف المصنف الذاتي بما يكون داخلا تحت حقيقة جزئياته لا تكون نفس الماهية ذاتية كالانسان مثلا لانه عين حقيقة الافراد لا جزءها فيبقى ان يكون عرضيا والامر ليس كذلك قال السيد السند تعريف المصنف الذاتي بما يدخل في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي والاجود في التقسيم ان يقال الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو العرضي كالضاحك وان لم يكن خارجا فهو الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات اقول تقسيم المصنف ره على هذا التعريف الى الاقسام الثلثة صحيح لان اطلاق الذاتي عليهما هو عين حقيقة الافراد اصطلاحي لا لغوي حتى يلزم المحذور قال في شرح ذلك المنسوب الى المحقق التفتازاني واقول الذات كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات

ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جزئياتها اليها انتهى ۱۲

من العرضيات لانها تخالف الذاتي وبذلك التفسير وكل ما يخالفه
فهو عرضي وقد يقال الذاتي ما ليس بعرضي اي ليس بخارج فح
تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب
الشيء الى نفسه وهو محال لانا نقول هذه التسمية اي تسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك
المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي
اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا
واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالانسان بالنسبة الى عمرو وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

---

۱ قوله فهو عرضي الخ فنفس الماهية عرضية وهذا خلف فتفسير المصنف رح باطل الا ان يراد بما لا يكون داخلا ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته ۱۲ ۲ قوله وقد يقال الخ توجيه آخر غير ما وجه الشارح اولا لكلام المصنف وحاصله ان المراد بالذاتي ههنا مقابل العرضي اي ما لا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات سواء كانت عينها كالنوع بالنسبة اليها او جزء لها كالجنس والفصل بالنسبة اليها ويمكن حمل كلام المصنف ايضا على هذا التوجيه بان يراد من قوله بما لا يدخل تحت حقيقة جزئياته ما لا يخرج عنها ۱۲ ۳ قوله لا يقال الخ حاصل الايراد منع كون الماهية النوعية ذاتية لافرادها مستدلا بان الذاتي هو ما يكون منسوبا الى الذات ومغايرا لها لا عين الذات لوجوب التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه فينبغي ان يكون المنسوب اليه الى الذات غير الذات اذ لو كان عينها لزم الاتحاد بين المنسوب والمنسوب اليه ولزم منه انتساب الشيء الى نفسه وهو محال فيجب ان يكون غير الذات فلا يصدق على الماهية النوعية التي هي عين الذات انها ذاتية ۱۲ ۴ لان حقيقة الماهية النوعية عين الذات ۱۲ ۵ قوله والا لزم الخ اي ان جاز ان يكون نفس الماهية ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه لان حرف السلب قد دخلت على لا يجوز فتقيد الاثبات لان نفي النفي اثبات ۱۲ ۶ قوله ليست بلغوية الخ لانها لو كانت لغوية لكان المنسوب والمنسوب اليه متغايرين والامر ليس كذلك قال في الحاشية لا يلزم انتساب الشيء الى نفسه على تقدير كون هذه التسمية لغوية اما لان المنسوب ما صدق عليه مفهوم الماهية كالانسان والمنسوب اليه افراد ما صدق عليه مفهوم الماهية كزيد وعمرو وبكر كما وضح الفاضل الصادق ما اجمله الشريف الجرجاني اولا لان المنسوب ماهية بالنسبة الى انه ليس بخارج عن حقيقة افراده وبهذا الاعتبار انها ذات والتغاير بالاعتبار كاف في وجه التسمية انتهى وايضا اقول وان كان وجه التسمية مبنيا على الاصطلاح لكن رعاية المعاني ضروري بين المصطلحات المنقولة عن اللغة المنقولة عنها ۱۲ ۷ قوله ويرسم بانه كلي الخ انما قال يرسم دون يحد تنبيها على ان هذا التعريف رسم لان المقولية عارضة للكليات فيكون التعريف بها رسما والسرفية ان الجنس كل ذاتي للافراد المختلفة بالحقائق سواء اعتبر المقولية عليها اولا وهي انما عرضت لها بعد تقومها هكذا في شرح الاشارات واما ما قيل انها حد وهم فلا يلتفت اليه ۱۲ ۸ احترز بهذا القيد عن النوع والخاصة والفصل القريب يكروزي ۱۲ ۹ سيجيء فائدة هذا القيد في الشرح ۱۲ ۱۰ قوله مختلفين بالعدد الخ احترز به عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد و من خص الاحتراز بالجنس فقد اخطأ هكذا قال صاحب يكروزي ۱۲

[1] قوله اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل الخ يعني ان الذاتي على ثلثة اقسام الاول جنس والثاني نوع والثالث فصل ۱۲ [2] قوله ما هو الخ قال في الحاشية قيل ان الجنس لكونه ماهية مشتركة لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هما او ما هم واعلم ان المراد من الذاتي ما هو المفسر بما هو ليس بخارج عن حقيقة الجزئيات لا بما عرفه المصنف رح بقوله ما يكون داخلا تحت حقيقة جزئياته الا ان يراد بالدخول في قوله عدم الخروج واجيب بان العرب كثيرا ما يذكرون المفرد ويريدون به المثنى والمجموع كقوله تعالى الله ورسوله احق ان يرضوه وقوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى حيث اريد في الاول يرضوهما وعبر بالمفرد تنبيها على ان ارضاء احدهما عين ارضاء الآخر واريد في الثاني اصطفوا انتهى ۱۲ [3] قوله فهو الجنس الخ سواء كان بعيدا او قريبا والجنس القريب ما يجاب به عن السوال عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وعن سائر ما يشاركه في الحيوانية والجنس البعيد ما يجاب به عن السوال عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه دون البعض كالجسم النامي حيث يقع جوابا عن الانسان والشجر ولا يقع جوابا عنه وعن الفرس لانه ليس تمام المشترك بينهما ۱۲ [4] قوله اذا سئل عن الانسان والفرس الخ اي اذا سئل عن تمام الماهية المشتركة بينهما ۱۲ [5] قوله وان سئل الخ اي ان سئل على الانفراد كما هو في حالة طلب الماهية المختصة لا يقع في الجواب الحيوان مثلا لانه ليس تمام الماهية المختصة بكل واحد منهما ۱۲ [6] قوله لانك الخ دليل عدم كون الحيوان تمام الماهية المختصة لشيء من الانسان والفرس هكذا قال ملا صادق ۱۲

ماهو واما[7] غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب اي
شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي
يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته اقول هذا شروع
في بيان الكليات الخمس (الكلي الصحيح الخمسة ۱۲) اعلم[1] ان الذاتي اما جنس او
نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو[2] بحسب
الشركة المحضة (اي العوارض ۱۲) اي لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس[3]
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل[4] عن
الانسان والفرس بما هما كان الجواب حيوانا عنهما لانه
تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل[5] عن كل واحد من
الانسان والفرس بالانفراد لم يصح ان يقع جوابا عن كل
واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك[6]
اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول الانسان ما هو فجوابه
حيوان ناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال (اي الحيوان الذي هو الجنس ليس تمام ماهيته المختصة)
فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً[1] ذاتياً
قوله كلي زائد لا طائل تحته[2] وقوله مقول جنس متناول للجزئيات
والكليات الخمس قوله على كثيرين يخرج[3] الجزئيات كلها لما مر من
ان الجزئي انما يقال على واحد وقوله مختلفين[4] بالحقائق يخرج النوع
لكونه مقولاً على كثيرين متفقين[5] بالحقائق وقوله في جواب ما هو
يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام و
ان كان الذاتي مقولاً[6] في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية[7]
معاً فهو النوع[8] كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيد او عمرو او
بكرا وغير ذلك لانه[9] اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما
هو كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم و
اذا[10] سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام
ماهيته المختصة به فتعين[11] انه اعني النوع ما يكون مقولاً في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً[12] ويرسم بانه كلي مقول

[1] قوله قولاً ذاتياً الخ اى لا قولاً عرضياً قال في الحاشية هذا القيد قد يوجد في بعض نسخ المتن والشرح ولا حاجة اليه لانه يغني قوله في جواب ما هو ۱۲ [2] قوله زائد الخ وذلك ان الكلي معناه انما هو المقول على كثيرين فذكره بعده لا يفيد شيئاً يمكن ان يقال ذكره بعد لا على طريقة تصريح ما علم ضمنا فيفيد قال ملا صادق في حاشية هذا الكتاب وقد يقال انه ليس بزائد لان الكلي اعم من الحقيقي والفرضي تقول كل جنس يتناول الكليات الفرضية والحقيقية والاضافية وقوله مقول على كثيرين فصل يخرج الكليات الفرضية لان المتبادر منه هو المقول في نفس الامر بالفعل او بالامكان ۱۲ [3] قوله يخرج الجزئيات كلها الخ لكونها غير مقول على كثيرين وان كانت محمولة على الواحد نحو هذا زيد ۱۲ [4] قوله مختلفين بالحقائق الخ احتراز عن النوع والخاصة والفصل القريب واما تخصيص النوع به فليس بجيد ۱۲ [5] قوله متفقين بالحقائق الخ قال ملا صادق الاولى بالحقيقة اذ ليس لافراد النوع حقائق والقول بان الجمعية باعتبار تعدد المواد او باعتبار التعدد الاعتباري مما لا يلتفت اليه ۱۲ [6] قوله مقولا الخ اى محمولاً لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الحمل وهو اتحاد المتغايرين بحسب المفهوم في الوجود وانما اظهر الذاتي موضع المضمر تقريبا لفهم المبتدى ۱۲ [7] قوله والخصوصية معاً الخ قال ملا صادق رح اى جميعا كذا في القاموس فلا يرد ان مع للمصاحبة اى مشاركة الاثنين في زمان واحد ولا يمكن ان يجاب بالنوع بحسب الشركة والخصوصية في زمان واحد لامتناع ان يسأل عن الماهية المشتركة والمختصة في زمان واحد على انه يجوز ان يكون السائل متعددا فيسألان عنهما في زمان واحد فيجاب عنهما بالنوع في زمان واحد ۱۲ [8] قوله فهو النوع الخ وهو على قسمين حقيقي وهو المراد ههنا واضافي وهو ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان مثلاً ۱۲ [9] قوله لانه الخ دليل لوقوع النوع في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا الاول للاول والثاني للثاني ۱۲ [10] قوله واذا سئل عن زيد فقط الخ قال ملا صادق رح قيل قد يسأل عن الماهية بحسب الخصوصية المختصة نحو ما الانسان فيقع في جوابه الحيوان الناطق وهذا التقسيم لا يشمله قلنا هذا لا يضرنا لان القول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة منحصر في الحد التام وهو ليس من اقسام الكلي الذي هو من اقسام المفرد ۱۲ [11] قوله فتعين الخ يعني اذا ثبت ان النوع يقع في جواب السوال عن الماهية المشتركة بين جميع الافراد وعن الماهية المختصة تعين ان النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ۱۲ [12] قوله معاً الخ قال في الحاشية فان قيل النوع الغير المتعدد الاشخاص المنحصر في شخص واحد مثل

(بقیہ ص١٦) كالشمس لا يصلح ان يقال في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا بل انما يقال في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة قلنا ههنا ايضا شركة لان الشركة في الافراد اعم من ان تكون تلك الافراد موجودة في الخارج او في الذهن وههنا الافراد ذهنية ١٢

له قوله مختلفين الخ اى بتعدد الاشخاص لان التشخص الزائد على الماهية الموجب للتعدد ١٢ ٢ه قوله يخرج الجنس الخ وكذا ما يساويه من فصل وخاصة وعرض عام لان الجنس وان كان مقولا على افراد نوع مختلفة بالعدد بناء على ان كل ما يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا لتضمن الكثيرين المختلفين بالحقائق الكثيرين

على كثيرين مختلفين[له] بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي زائد كما مر وقوله مقول جنس شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج[٢] الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد اى بعوارض وتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والعدد وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج[٣] الثلثة الباقية المذكورة[٤] وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب اى[٥] شئ هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اى شئ هو في ذاته الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فهو الفصل ولو قال في التعريف[٦] او في الوجود ايضا لكان اشمل

المتفقين بالحقيقة الا انه لما قيد قول النوع على مختلفين بالعدد دون الحقيقة خرج الجنس لان الجنس كما يقال على مختلفين بالعدد يقال على مختلفين بالحقيقة ايضا وقس عليه حال ما يساوى الجنس من المذكورات ١٢ ٣ه قوله يخرج الثلثة الباقية الخ قال ملا صادق رح فيه مثل ما عرفت من لزوم اخراج المخرج لخروج العرض العام وفصل الجنس وخاصته بما يخرج به الجنس والاظهر اخراج ما عدا النوع من الكليات كلها بقوله في جواب ما هو اذ ما من كل من الكليات الخمسة الا وهو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن ما عدا النوع لا يقال في جواب ما هو ١٢ ٤ه وهي الفصل والخاصة والعرض العام ١٢ ٥ه قوله اى شئ الخ اعلم ان كلمة اى موضوعة لطلب مطلق التمييز لكن الاصطلاح وقع على مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو فخرج الحد والجنس هكذا قال مولانا بحر العلوم في شرح السلم قال مولانا صادق رح اعلم ان كلمة اى للسوال عما يميز الماهية عن اغيارها في الجملة ذاتيا كان

او عرضيا فان لم يقيد بشئ كما بقولنا في جوهره وذاته ولا في عرضه كان السوال عن مطلق المميز فيقال كل من الفصل والخاصة في الجواب وان قيدت بفي جوهره او في ذاته كان السوال عن مميزها الذاتي فيقال في الجواب مطلق الفصل دون الخاصة وان قيدت بفي عرضه كان السوال عن المميز العرضي فيقال في الجواب الخاصة دون الفصل ١٢

٦ه بان يقول وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس او في الوجود ١٢ ٧ه قوله او في الوجود الخ بان يقول عما يشاركه في الجنس او في الوجود لكن الحق هو الذي ما قال صاحب السلم ما لا جنس له لا فصل له كالوجود انتهى لان الفصل انما يميز عما يشاركه في الجنس فاذا لم يكن له جنس لا يكون شيئا مشاركا فيه فلا يكون له فصل ايضا ١٢

ليدخل[1] فصول الماهية المركبة من[2] امرين متساويين و امور
متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء[3] على بطلان
تركب الماهية عن امرين متساويين او امور متساويات
ولقائل ان يقول[4] فعلى[5] هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس
في تعريف الفصل لانه ح لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف
الفصل اصلا لانه لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز فكان
ذكره لغوا قلنا ذكر الجنس ههنا ليدل[6] على المقصود بالمطابقة
ولذلك اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز
(هذا لا يوجد في بعض النسخ ١٢ — مبتدأ ١٢)
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان (خبر ١٢)
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق[7] لان السؤال باي شيء
هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره[8] وكل ما يميز

---

[1] قوله ليدخل الخ قال الصادق حق الاداء ان يقال لانه يدخل فيه الخ او يقال لكان يدخل فيه كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام اقول كلام الشارح لا غبار عليه اذ معناه لكان اشمل لادخاله اي قيد في الوجود فصول الماهية المركبة الخ في تعريف الفصل ١٢

[2] قوله من امرين متساويين الخ هذا مذهب المتاخرين لانهم قائلون بجواز تركب الماهية من امرين متساويين او امورات متساويات وانما شرط التساوي لان البحث انما هو في الاجزاء المحمولة والمتباين لا يحمل على الآخر ١٢

[3] قوله بناء على بطلان تركب الماهية الخ قال في الحاشية هذا عند القدماء وتحرير مذهبهم ان تركب الماهية الحقيقية من امرين متساويين فصاعدا باطل قطعا بناء على ان كل ماهية حقيقية لها فصل يجب ان يكون لها جنس لعموم لا نزاع في تركب الماهية الاعتبارية عن متساويين فصاعدا كما لا نزاع لاحد في ان كل ماهية لها جنس يجب ان يكون لها فصل واما ان يكون ماهية حقيقية لها فصلان فصاعدا فباطل عندهم واستدلوا عليه بوجوه اقواها ما قالوا ان كلا من ذينك الامرين اما ان يحتاج احدهما الى الآخر اولا والثاني باطل لوجوب افتقار كل جزء من مركب حقيقي الى الآخر والا يكون من قبيل وضع الحجر في جنب الانسان ولم يكن التركيب والاول ايضا باطل لانه ان احتاج كل منهما الى الآخر يلزم الدور والا يلزم الترجيح فلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الآخر بدون احتياج الآخر اليه ترجيح بلا مرجح ويدفع بمنع لزوم الدور لجواز تغاير جهتي الاحتياج كما في الهيولى والصورة انتهى ١٢

[4] اي على بناء الكلام على بطلان الخ ١٢

[5] قوله فعلى هذا الخ اي على بناء القول على بطلان تركب الماهية من امرين متساويين فصاعدا واختيار مذهب القدماء من انه لا بد لكل فصل من جنس لا حاجة الى ذكر الجنس في تعريف الفصل لان ما يذكر في التعريفات يكون اما لافادة الشمول كالاجناس وما يساويه واما للاحتراز كالفصول والخواص وذكر الجنس هناك لا يفيد شيئا منهما فيكون ذكره لغوا ١٢

[6] قوله ليدل على المقصود الخ وهو بطلان تركب الماهية من امرين متساويين اختيار مذهب القدماء احق لا بل لكل فصل من جنس وما لا جنس له لا فصل له ١٢

[7] قوله لان السوال الخ والضابطة ان السوال باي يكون عما يميز المسئول عنه عما يشاركه فيما اضيف اليه اي ١٢

[8] قوله عن غيره الخ اي في الجملة سواء كان ذاتيا او عرضيا ١٢ -

الشئ عن غیرہ یصلح للجواب فالناطق یمیز الانسان به عن غیرہ فیصلح ان یکون جوابا ویرسم الفصل بانه کلی یقال علی الشئ فی جواب[1] ای شئ هو فی ذاته قوله کلی مستدرك و قوله یقال[2] علی الشئ جنس شامل للکلیات الخمس و قوله فی جواب ای شئ هو[ای ذاته کما مر ۱۲] یخرج النوع والجنس و العرض العام اما الجنس والنوع فهو ظاهر لانهما[3] مقولان فی جواب[4] ماهو لا فی جواب ای شئ و اما العرض العام فلا[5] یقال فی الجواب اصلا و قوله هو فی ذاته ای فی جوهره[6] یخرج الخاصة لانها وان کانت تمیز الشئ لکن لا فی جوهره و ذاته بل فی عرضه قال واما العرضی فاما ان یمتنع انفکاکه عن الماهیة وهو العرض اللازم اولا یمتنع انفکاکه وهو[7] العرض المفارق وکل واحد منهما اما ان یختص بحقیقة واحدة وهو الخاصة کالضاحك[8] بالقوة اوالفعل للانسان وترسم بانها کلیة تقال علی ماتحت حقیقة واحدة فقط قولا عرضیا واما ان یعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

---

[1] قوله فی جواب ای شئ الخ والشئ اعم من ان یکون من ذوی العقول اولا ۱۲ [2] قوله یقال علی الشئ الخ قد وقع فی کثیر من النسخ قوله کلی جنس للکلیات ولیس فیها قوله کلی مستدرك وتوجیه هذه النسخة هو انه انما لم یقل ههنا کلی ذاتی لان المقول من الشئ اعم من الکلی لتناوله الجزئی ایضا بخلاف المقول علی کثیرین فانه هو الکلی علی مازعمه ۱۲ من الصادق رح [3] قوله لانهما مقولان الخ استشکل الامام الرازی رح فی هذا المقام بانا اذا قلنا الانسان ای شئ هو فی ذاته کان المطلوب ذاتیا من ذاتیات الانسان یمیزه عما یشارکه فی الشیئیة فیصح ان یجاب بانه حیوان ناطق فیلزم صحة وقوع الحد فی جواب ای شئ ویلزم ان لایکون تعریف الفصل مانعا لصدقه علی الحد واجاب صاحب المحاکمات بان معنی ای وان کان بحسب اللغة طلب الممیز مطلقا لکن ارباب المعقول اصطلحوا علی انه لطلب ممیز لا یکون مقولا فی جواب ماهو وبهذا یخرج الحد و الجنس والنوع ایضا ۱۲ عبد الله الیزدی [4] قوله فی جواب ماهو الخ وکل مایقع فی جواب ماهو لا یقع فی جواب ای شئ اصطلاحا ۱۲ [5] قوله فلا یقال فی الجواب اصلا الخ قال مولانا الصادق رح لایقال ان العرض العام یقال فی جواب کیف کما اذا قیل کیف زید فیقال ماش وفی جواب الهمزة للاستفهام کما اذا قیل اماش زید اوغیر ماش فیقال ماش لانا نقول المراد بالجواب ماهو الجواب فی عرف هذا الفن وهو جواب ماهو وجواب ای شئ والعرض العام لا یقع فی جواب شئ منهما لان الواقع فی جواب ماهو لابد ان یکون تمام الماهیة المشترکة او المختصة والعرض العام لیس شیئا منهما والواقع فی جواب ای شئ لا بد ان یکون ممیزا للشئ من غیرہ والعرض العام لیس کذلك وقد عرفت مافیه فلا یفیده انتهی ۱۲ [6] قوله فی جوهره الخ قال فی القسطاس لفظ الماهیة یراد به الذات والحقیقة والجوهر ۱۲ [7] قوله وهو العرض المفارق الخ لامکان مفارقته سواء وقعت بالفعل سریعا کحمرة الخجل او بطیئا کشباب اولم یقع اصلا کالفقر الدائم یمکن غناؤہ ۱۲ یکروزی [8] قوله کالضاحك الخ الاول مثال للازم الخاص والضاحك بالفعل مثال للمفارق الخاص ۱۲ یکروزی ـ

كالتنفس بالقوة او الفعل للانسان وغيره ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا اقول العرضى اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان والثانى هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهى ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك عن ماهية الانسان مختص بها وترسم اى الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج

له قوله اما ان يمتنع الخ قال المحقق فى شرح الاشارات معنى امتناع الانفكاك عن الماهية ان تدوم مصاحبته اياه و يمكن ان يعلم سبب دوامها حتى لو دامت مصاحبته ولم يمكن ان يعلم السبب كان مفارقا ومن ههنا يعلم معنى عدم امتناع انفكاكه قيل تعريف اللازم لا يصدق على اللازم الاعم لانفكاكه عن الملزوم فى مادة الافتراق ولذا فسر المحقق الطوسى الى ما يمتنع انفكاكه للشئ عنه واجيب بان الانفكاك بمعنى السلب تامل هكذا قال فى الحاشية ١٢ كه قوله لا يمتنع انفكاكه الخ اى بوجه من الوجوه المذكورة فلا يجامع المفارق شيئا من اقسام اللازم ١٢ كه قوله كالكتابة الخ اعلم ان التمثيل بالكتابة والسواد من المسامحات المشهورة فى عباراتهم والا فالكلام فى الكلى الخارج عن ماهية الافراد فلابد ان يكون محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تساهلوا وذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم ١٢ من الصادقية و السيد السند كه قوله وكل واحد منها الخ الظاهر من تقسيم المصنف انه جعل العرض اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلى بالاصالة والخاصة والعرض العام قسمين لهما وحينئذ وان انحصر الاقسام الاصلية الاولية للكلى فى الخمس الا ان فيه مخالفة القوم حيث اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام قسمين اصليين للكلى لا قسم القسم ولو جعل العرض اللازم و المفارق والخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية مع انه لا يساعده عبارته يزيد اقسام الكلى الخارج عن الماهية على الخمسة فكان المناسب عليه ان يقسم الكلى الخارج عن الماهية اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم و المفارق قسمين لهما حتى ينحصر الاقسام الاول للكليات الاصلية فى الخمس المذكورة ١٢ من السيد السند هكذا قاله فى الحاشية شه قوله بحقيقة واحدة الخ قال فى حاشية ذلك الكتاب سواء كانت تلك الحقيقة جنسية كالتنفس بالقوة او بالفعل للحيوان او نوعية كالضاحك الخ فالماشى من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الحيوان فقط بمعنى انه لا يقال على ما تحت حقيقة الاخرى مباينة للحيوان خاصة ومن حيث انه يقال على ما تحت حقيقة الانسان والفرس والحمار عرض عام ١٢ من الصادقية له وقد ترسم بانها كلية يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى عرضه ١٢ شه قوله مستدرك الخ فيه ما عرفت فى الجنس ان للقول على ما تحت حقيقة واحدة يتناول الجزئى ايضا بناء على ما مر (ص ١٢ ج)

النوعَ والفصلَ لانهما مقولان على ماتحت حقيقة واحدة[1] ولاذاتيا[2] لاعرضيا وان[2] لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق[3] واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة[4] عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك[5] عن ماهيتها غير مختص بماهية واحدة ويرسم العرض العام بانه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضيا فقوله كلي زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله على ماتحت حقائق مختلفة يخرج النوعَ والفصلَ[6] والخاصةَ لانها لا تقال الا على ماتحت حقيقة واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه[7] قول ذاتي لاعرضي

(بقيه ص۲) من ان الجزئي يقال على واحد فقوله يقال الخ يكون اعم من الكلي فلا يكون مستدركا ۱۲ [۸] قوله قولا عرضيا الخ اي قولا منسوبا الى العرض المخفف من العرضي اولى العرضي فان المنسوب الى العرض ايضا عرضي ۱۲ محمد صادق رحمه الله ۱۲

[۱] قوله قولا ذاتيا الخ اي منسوبا الى الذات لكون النوع عين الذات وكون الفصل داخلا في الذات ۱۲ من الحاشية [۲] قوله وان لم يختص الخ فيه ايماء الى ان التقسيم الذي في المتن بقوله اما ان يختص الخ واما ان يعم الخ وان كان بحسب اللفظ دائرا بين الضدين الوجوديين لكن بحسب المآل دائر بين الايجاب والسلب اللذين لابد منهما في التقسيم الحاصر بالحصر العقلي ۱۲ [۳] قوله فوق واحدة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالجمع مافوق الواحدة فكان هذا حقيقة عرفية في تعريفات هذا الفن ۱۲ ص [۴] قوله بالقوة الخ قال في الحاشية فان قيل ان التنفس بالفعل ايضا عرض لازم للانسان وغيره من الحيوانات غير منفك عنها مادام حيوانا ولذا لا يخلو النائم والساهي عنه وان خلا حيوان عنه كما في السكتة وغيرها يموت في اكثر الامراض لو بعد التنفس فكيف يصح الحكم بلزوم التنفس بالقوة له ومفارقة التنفس بالفعل عنه قلنا ان التنفس على ما قال الشيخ الرئيس في الفن العاشر من القانون يتم بحركتين ووقفتين بينهما على مثال ما عليه الامر في النبض الا ان حركة التنفس ارادية يمكن ان يغير عن مجراه الطبعي صارف ومعنى كون حركة المتنفس ارادية على ما افاد العلامة الشيرازي في شرحه لكليات القانون ان حركته يتعلق بالارادة من حيث وقوع كل نفس في زمان يتمكن المتنفس من ان يقدمه على ذلك الزمان وان يؤخره منه بحسب ارادته لكنها لا يتعلق بالارادة من حيث الاحتياج الضروري اليها فهو طبعي من حيث الحاجة الى مطلق التنفس وارادي من حيث امكان تغير النفسات الجزئيات عن اوقات تقتضيها الحاجة ويكون وقوعها في الاوقات عن مجراه الطبعي انتهى واذا دريت هذا علمت ان حركة المتنفس بمعنى كونها طبعية عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات وهذا هو المراد بالتنفس بالقوة واما بمعنى كونها ارادية بالمعنى الذي مر فهو المراد بالتنفس بالفعل لان المتنفس قد يقدمه على زمان ويؤخر عن زمان فاحفظ فانه نفيس ۱۲ [۵] قوله ينفك الخ يعني ان الانسان وغيره يتمكن من ان يقدمه على زمان مجراه الطبعي وان يؤخره عنه متى شاء ۱۲ [۶] قوله والفصل الخ اي الفصل القريب للنوع والفصل القريب للجنس من حيث انه فصل قريب والخاصة من حيث انها خاصة واما الفصل القريب للجنس من حيث انه فصل بعيد للنوع ويقال على ماتحت حقائق نوعية فيخرج عنه بقوله عرضيا ولا يخفى ان القول المذكور يخرج الجنس ايضا من حيث انه يقال على ماتحت حقيقة واحدة جنسية ۱۲ صادق رح [۷] قوله لانه الخ قال بعض المحشين الظاهر ان الضمير في قوله لانه راجع الى الجنس ففي الكلام تسامح والمراد انه مقول ذاتي اقول لا تسامح في الكلام بل فيه المجاز بالحذف والتقدير لان قوله قول ذاتي ۱۲ مولوی انور علی

وكون[1] هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات[2] متساوية لها [موصوف] [صفت] الا ان[3] المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال** القول الشارح الحد[4] قول[5] دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب[6] عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص هو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع **اقول**

[1] **قوله** وكون الخ هذا جواب دخل مقدر تقريره ان الامام صرح في الملخص ان الحق ان هذه التعريفات حدود لا رسوم اذ لا ماهية للجنس الا هذا القدر ضرورة انا لا نعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وان كان المشهور انهم يقولون ان الجنس يرسم بكذا والنوع يرسم بكذا انتهى والحاصل ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسمائها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فينبغي ان يقال يحدون دون يرسم والجواب ماخوذ مما قال الكاتبي في شرح الملخص بانا لا نسلم انه لا ماهية للجنس وراء هذا المفهوم لم لا يجوز ان يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم الجنس انتهى ويؤيده ما قال المحقق في شرح الاشارات ليس للجنس في نفسه الا الكلي الذاتي لمختلفا الحقيقة وان المقولية المذكورة وصلاحيتها مما يعرضها بعد ثبوته انتهى كلامه لكن المحقق الرازي وكلام الكاتبي في شرح المطالع بقوله هذا الكلام ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المعتبر وفي شرحه الشمسية ان الكليات امور اعتبارية حصل مفهوماتها اولا ثم وضعت اسمائها بازائها فلا يكون لها معان وراء تلك المفهومات فتكون حدودا ۱۲ مولوی انور علی

[2] **قوله** متساوية الخ الاظهر ان يقال مساوية كما لا يخفى على من يعرف الفرق بين باب المفاعلة وباب التفاعل مع تشاركهما في انهما للمشاركة ۱۲ س

[3] **قوله** الا ان المناسب الخ قال في الصادقية الظاهر ان يقول بدله الصواب او الصحيح واعترض على قوله الا ان المناسب الخ بان حاصل الوجه المذكور انه لم يعلم كون هذه التعريفات حدودا اسمية او رسوما اسمية بالامكان المذكور والاحتمال المسطور عملا بمقايستها الى الواقع فاطلق عليها الرسوم لانها رسوم حقيقية قطعا وان لم يعلم كونها حدودا اسمية او رسوما اسمية ولا يذهب عليك ان الحد الحقيقي والرسم الحقيقي لا يكونان الا في الماهيات الموجودة المعلوم الوجود على ما صرحوا به والكليات من المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية فكيف يكون تعريفات هذه رسوما حقيقية قطعا ۱۲

[4] هذا تعريف للحد التام كما ستطلع عليه ۱۲

[5] **قوله** قول دال الخ كان المناسب لنظم البيان ان يذكروا اولا تعريف مطلق الحد والرسم ثم يقسم كلا منهما الى التام والناقص ثم يبين تعريف كل واحد من الاقسام الاربعة ولو حمل قوله قول دال الخ على تعريف مطلق الحد لم يصح ارجاع ضمير هو في قوله وهو الخ الذي الى مطلق الحد ومع ذلك لا يناسب لسوق اذ على هذا ينبغي ان يذكر تعريف مطلق الرسم ايضا فلهذا حملنا قوله قول دال الخ على تعريف الحد التام وحملنا قوله هو الذي الخ (۲۳)

(بقیہ ص۲۲) علی حکمه ۱۲ هکذا قال فی الحاشیة ۳ قوله عن جنس الشیٔ الخ الجنس القریب هو الذی یقال علی الکثرة المختلفة الحقیقة فی جواب ما هو بحیث یکون الجواب عن الماهیة وعن بعض المشارکات هو الجواب عنها وعن الکل کالحیوان فان اختلف الجواب کان بعیدا کالجسم النامی ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی وهی ۴ قوله وفصله القریب الخ الفصل القریب ما یمیز الماهیة عن المشارکات فی الجنس القریب کما مر ۱۲ ملا محمد حسین۔

۱ قوله العلم علی نوعین الخ قال فی الصادقیة وفی بعض النسخ الموصل الی العلم ینقسم الی قسمین وفی بعض اٰخر العلم الموصل ینقسم الی قسمین واعلم ان العلم هو الصورة الحاصلة من الشیٔ عند الذات المجردة والشیٔ الحاصل صورته عنده ما یسمی معلوما و اختلفوا فی ان الحاصل عند النفس هل هو اشباح الاشیاء وامثالها ام ذواتها مجردة عن الوجود الخارجی ولوازمه والاول هو المذهب المشهور والثانی هو التحقیق المنصور انتهی ۱۲ ۲ قوله مع عدم الخ انما قال مع عدم اعتبار الحکم ولم یقل مع عدم الحکم لان الاول اعم من الثانی لانه یعم ما فیه حکم الاصل لکن لم یعتبر کما فی اطراف الشرطیة او لم یکن فیه حکم اصلا کما فی تصور المفردات ۱۲ ۳ قوله فهو القول الشارح الخ سمی به لشرحه الماهیة اما بکنهها وهو الحد او بوجه یمیزها عما عداها وهو الرسم ۱۲ ایکروزی ۴ الحجة الغلبة سمی بها لان بها یغلب علی الخصم ۱۲ ۵ قوله وهو التعریف الخ وفی نسخة هو المعرف قال مولانا الصادق ۱۲ وهو فی المشهور ما یستلزم تصوره تصور شیٔ اٰخر بطریق الکسب والنظر وقیل ما یستلزم تصوره تصور الشیٔ او امتیازه عن جمیع ما عداه وقیل ما یکون سبباً لمعرفة شیٔ اٰخر ولا یبعد ان یفسر التصورات المرتبة الموصلة الی المطلوب التصوری علی قیاس تفسیر الحجة فیما بعده بالقضایا المرتبة الموصلة الی المطلوب التصدیقی وهو الانسب بما مر فی وجه حصر العلم فی القول الشارح والحجة انتهی ۱۲

العلم[۱] علی نوعین احدهما القول الشارح والاخر[۲] الحجة لانه ان کان تصورا مع[۲] عدم اعتبار الحکم فیه موصلا الی المطلوب التصوری فهو[۳] القول الشارح وان کان تصورا مع اعتبار الحکم فیه موصلا الی المطلوب التصدیقی فهو الحجة[۴] واذا عرفت هذا فنقول من تلک الاصطلاحات المنطقیة المذکورة القول الشارح و[۵] هو التعریف اعم من ان یکون حدا او رسما والحد قول[۶] دال علی ماهیة الشیٔ فقوله قول دال جنس شامل للحد والرسم وقوله علی ماهیة الشیٔ یخرج الرسم کما سنبینه هذا هو تعریف الحد وقیل لم یجز تعریفه لئلا[۷] یلزم التسلسل قلنا لا نسلم لزوم التسلسل لان حد[۸] الحد نفس[۹] الحد کما ان وجود الوجود
ولا یلزم التسلسل ۱۲

۶ قوله قول دال الخ الظاهر من العبارة ان هذا التعریف لمطلق الحد تاما کان او ناقصا لکن فی دلالة حد الناقص علی ماهیة المحدود نظر اللهم الا ان یراد بدلالته علی ماهیة الشیٔ افادته العلم بذاتیاته کلا او بعضا وفیه نظر بعد لعدم صدق التعریف علی الحد الناقص بالفصل وحده وصدقه علی الرسم التام الاکمل من الحد التام کالحیوان الناطق الضاحک والرسم الناقص المرکب من الذاتی والعرضی کالحیوان الضاحک الا ان یعتبر قید فقط وبنی الکلام علی مذهب من لم یجوز التعریف بالمفرد والحق ان هذا تعریف للحد التام قال صاحب القسطاس للحد اما تام وهو القول الدال علی ماهیة الشیٔ وهو انما یتم بالجنس والفصل القریبین واما ناقص وهو القول المشتمل علی الفصل القریب وعلی غیره دون الجنس القریب انتهی ۱۲ صادقیه ۷ قوله لئلا یلزم الخ تقریر لزوم التسلسل انه لو احتاج الحد الی المعرف والحد لاحتاج حد الحد ایضا الی الحد لعدم الفصل بین الحد وحده و بین حد الحد فی الاحتیاج وهکذا یحتاج حد حد الحد الی الحد فیتسلسل ۱۲ ۸ لصدق تعریف الحد فهو ما یستلزم تصوره الخ علیه ۹ قوله نفس الحد الخ معناه اذا عرفنا الحد بقولنا ما یستلزم تصوره الخ فقد علم افراده بهذا التعریف ومن جملة افراده معرفة لانه ایضا مما یستلزم تصوره الخ فکان معرفة معرفة معلوماته ولم یحتج الی معرف اٰخر (ص۲۴)

(بقیہ ص۲۳) اویقال معناہ ان مفهوم الحد اذا حد یحد فقد علم جمیع ماصدق علیه الحد بذلك ومن جملة ماصدق علیه ذلك الحد فکان معلومًا بنفسه ولم یکن محتاجًا الی معرف آخر ۱۲ حاشیة قال اقول

لہ قوله نفس الوجود الخ قال الطلبی فی شرح المیزان قیل علیه ان العینیة ممنوعة ضرورة ثبوت التغایر بین المضاف والمضاف الیه واجیب عنه بان کون التغایر ضروریا انما هو فی الامور الخارجیة واما فی الاعتباریة فیصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من الامور الاعتباریة قال الصادق دم لانه امر معنوی لا تحقق له فی الخارج وانما الموجود فی الخارج هو الوجود هذا کما قیل ان حقیقة الوجود نفس صیرورة الذات ووقوعها فی ظرف ما ۱۲ کہ الذی یترکب من جنس الشئ وفصله القریبین ۱۲ سہ قوله فصله القریب الخ انما لم یقل بفصله فقط کالناطق فی تعریف الانسان علی ما قالوا لان الناطق مرکب معنی والاعتبار للمعانی فان کان معناه جسم او جوهر له النطق کان کالجسم الناطق بعینه وان کان معناه شئ له النطق ونحوه لم یکن حدا لان الشیئیة عارضة ۱۲ یکروزی کہ من کونه مانعا من دخول الغیر ۱۲ ھہ قوله والرسم الخ قال مولانا نور علی فی حاشیة فذلک الکتاب وهو قول دال علی لازم الشئ وبعبارة اخری هو قول دال علی خاصة الشئ یمیزه عما عداه ۱۲ لہ قوله والخاصة اللازمة الخ قید الشارح الخاصة باللازمة وهو مما لا یحتاج الیه بل یجب ترکه وتقییدها بالشاملة لیصدق التعریف علی المرکب من الجنس القریب والخاصة الشاملة المفارقة ولا یصدق علی المرکب من الجنس القریب والخاصة الغیر الشاملة فان الاول رسم تام والثانی لیس برسم تام ۱۲ ئہ قوله فلتحقق المشابهة الخ وقیل لقربه من الحد التام لصیرورته حدا تاما بمجرد تبدیل الخاصة بالفصل القریب بخلاف الرسم الناقص فانه بعید عنه اذ لابد فی صیرورته حدا تاما مع التبدیل المذکور من اتمام الجنس ایضا ۱۲ صادقیه شہ قوله فیه الخ ای فی الرسم التام او فی کل واحد من الحد التام والرسم التام وقس علیه قید اما الحد التام فقید بالفصل القریب واما الرسم التام فقید بالخاصة ۱۲

نفسُ الوجود والحد ینقسم الی قسمین تام وناقص والحد التام هو الذی یترکب من جنس الشئ وفصله القریبین کالحیوان الناطق بالنسبة الی الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فیقال الحیوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما کونه حدا فلان الحد فی اللغة المنع وهذا لکونه مشتملا علی الذاتیات مانع عن دخول الغیر فیه واما کونه تاما فلکون الذاتیات مذکورة بتمامها فیه والحد الناقص هو الذی یترکب من الجنس البعید وفصله القریب کالجسم الناطق بالنسبة الی الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجیب بانه جسم ناطق کان الحد ناقصا اما کونه حدا فلما مر واما کونه ناقصا فلعدم ذکر بعض الذاتیات فیه والرسم ایضا ینقسم الی قسمین تام وناقص اما الرسم التام فهو الذی یترکب من جنس الشئ القریب والخاصة اللازمة له کالحیوان الضاحك فی تعریف الانسان اما کونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما کان هذا التعریف بالخاصة اللازمة التی هی من اثر الشئ کان تعریفا بالاثر و اما کونه تاما فلتحقق المشابهة بینه وبین الحد التام من جهة انه وضع فیه

الجنس القريب وقيل بامر مختص بالشئ واما الرسم الناقص فهو الذى يتركب من[1]
العرضيات التى تختص جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة
كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش[2] على قدميه عريض الاظفار[3]
بادى البشرة[4] مستقيم القامة[5] ضحاك[6] بالطبع فان جملة هذه
الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها
لوجود بعض منها فى غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة
اللازمة من آثار الشئ فيكون تعريفا بالاثر الذى هو الرسم واما
كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق
المشابهة بينه وبين الحد الناقص كتحققها[7] بين الرسم التام والحد
التام قال القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب فيه وهى حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
اقول لما[8] فرغ المصنف عن القول الشارح شرع فى الحجة
وهى القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقى و

---

[1] قوله من العرضيات الخ قال فى الجديدة حاشية ميرايساغوجى قيل هذا لا يصدق على الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك والجوهر الكاتب مع انه المشهور بالرسم الناقص والمذكور فى عامة الكتب واجيب بان المركب من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه انه مركب من عرضيات الخ انتهى ۱۲ [2] قوله ماش الخ عرض عام لاكثر انواع الحيوان ماعدا اللتى لا تمشى على قدميها كانواع السمك والديدان ۱۲ [3] قوله عريض الاظفار الخ وهو ايضا عرض عام لانواع الحيوانات عريض اظفارها كالقرد والفيل والفرس والحمار ۱۲ [4] قوله بادى البشرة الخ هو ايضا عرض عام لانواع الحيوانات اللتى لا شعر على اكثر جلدها كالسمك والخفافش والحيات والديدان ۱۲ [5] قوله مستقيم القامة الخ هو عرض عام لما هو مستقيم من انواع النبات والحيات والاشجار وان كان اطلاق القامة عليها امرا غير معروف هذا كله من افادات مولوى انور على ۱۲ [6] قوله ضحاك بالطبع الخ اعلم ان التعريف بالضاحك يحتمل ان يكون رسما تاما ان اريد به الحيوان الضاحك و يحتمل ان يكون رسما ناقصا ان اريد به الشئ الضاحك واما التعريف بالعرض العام مع الفصل والخاصة وبالجنس البعيد مع الخاصة و بالفصل مع الخاصة فكلها رسم ناقص ۱۲ يكرم زى [7] قوله كتحققها بين الرسم التام الخ يعنى كما لوحظ فى تسمية الرسم التام بالتام كونه متشابها للحد التام فى وضع جنس قريب فى كليهما كذلك لوحظ فى تسمية الرسم الناقص بالناقص كونه متشابها بالحد الناقص فى عدم ذكر بعض الاجزاء فى كليهما اما فى الحد الناقص فلعدم ذكر جنس قريب فيه واما فى الرسم الناقص فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه وهو الجنس القريب ايضا ۱۲ انور على [8] قوله لما فرغ المصنف الخ يعنى لما فرغ المصنف من القول الشارح الذى هو المقصد الاعلى فى باب التصورات اراد ان يشرع فى الحجة التى هى المقصد الاعلى والمطلب الاقصى فى باب التصديقات لكن كان لها مبادى تتركب هى القضايا كما ان للقول الشارح مبادى يتركب منها وهى الكليات الخمس ومعرفة مبادى الشئ متقدم على معرفته فلا جرم اشتغل ببيان احوال القضايا ثم ببيان احوال الحجة كما سلكت هذه الطريقة فى مباحث التصورات ۱۲

القضيه قوله[1] يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهو الذى يسميه بعضهم خبرا والقول هو[2] المركب سوآء كان لفظا مركبا كما فى القضية الملفوظة او مفهوما[3] عقليا مركبا كما فى القضية المعقولية وهو اى القول جنس يتناول الاقوال[4] التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل[5] محترز به عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهى والاستفهام وغيرها وهى اى القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية فان المحكوم عليه وبه فى القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية[6] وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين فى الحملية بل قد يكون احدهما جملة

اى القائل والمقول ١٢ — الفاظا كانت او معانى ١٢ — اى التى لا يصح السكوت عليها — اى التى لا تحتمل الصدق والكذب ١٢ — نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ١٢

[1] قوله يصح ان يقال الخ اى يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه وقطعه عما هو خارج عنه فيشمل القضايا البديهية الصدق او الكذب نحو السماء فوقنا والله واحد واجتماع النقيضين واقع فانا اذا نظرنا الى مفهوم القضية اعنى ثبوت الشئ للشئ فى الحملية وثبوته عنده فى المتصلة او منافاته اياه فى المنفصلة او سلب ذلك احتمل عند العقل الصدق والكذب انما اورد المصنف او الفاصلة مع ان المشهور هو الواو تصريحا بان المراد احتمالهما على سبيل البدلية والصواب هو لفظ الواو اذ احتمال الصدق والكذب على سبيل البدلية ليس له معنى والا يلزم عدم تجويز الصدق فى ان تجويز الكذب وبالعكس فيلزم اذعان الصدق فى ان واذعان الكذب فى ان اخر وهو كما ترى فان القضية فى وقت واحد محتمل للصدق والكذب باعتبار النظر الى نفس الحكاية ولا استحالة فى اجتماع النقيضين فى الالفاظ قد صرحوا بذلك بل قد عد اصحاب فن البيان علاقة التضاد من اسباب التفارق فى الخيال هذا والاسلم فى تعريف القضية ما قيل انها مركب تام قصد به الحكاية عن الواقع ١٢ [2] قوله هو المركب الخ اى فى اصطلاح هذا الفن وصرح فى اساس الاقتباس بان القول حقيقة فى المعقول و الملفوظ قول بالعرض على عكس المركب وعلى هذا لا ترادف بينهما كما يتبادر من كلام الشارح ان كلا من القول و المركب مشترك معنوى بين المركب الملفوظ والمعقول من الصادقيه ١٢ [3] قوله او مفهوما عقليا الخ قيل الاولى ترك قيد العقلى لان المفهوم عبارة عما حصل فى العقل فوصفه بالعقلى يحتاج الى التجريد لا يبعد ان يقال ان ما حصل فى العقل بمعنى ما حصل عنده يحتمل اللفظ والمعنى والوصف بالعقلى للتنصيص على ما يقابل اللفظ فتامل ١٢ صادق [4] قوله الاقوال التامة الخ اعلم ان المركب اما تام واما ناقص فالاول هو الذى يصح السكوت عليه ويفيد فائدة تامة نحو زيد قائم مثلا والثانى وهو الذى لا يصح السكوت عليه بل يحتاج الى لفظ آخر ينتظره المخاطب انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس فيه نسبة تامة تطابق الواقع اولا والانشاءات ان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها حتى يتصور المطابقة وعدمها لان تلك النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء بخلاف النسبة فى الاخبار فانها حكاية عن نسبة خارجية فلذا سميت خبرا فيتصور فيها الصدق والكذب ١٢ [5] قوله فصل الخ قال مولانا الصادق رح فان قيل الفصل على ما مر قسم من الذاتى والذاتى قسم من الكلى والكلى قسم من المفرد وقوله يصح ان يقال الخ مركب فكيف يصح ان يكون فصلا قلنا لا نسلم اختصاص الكليات الخمس بالمفرد بل قد يكون مركبا والكلى والجزئى قيل ان نقسم المفرد على ما اسلفنا ولو سلم فيجوز ان يكون المراد بالفصل معناه اللغوى اى المميز ١٢ [6] قوله فشرطية الخ لاشتمالها على ادوات الشرط اما باعتبار نفسها كما فى المتصلة او باعتبار لازمها كما فى المنفصلة ١٢

نحو زید ابوہ منطلق والشرطیۃ اما متصلۃ وھی التی یحکم فیہا بصدق قضیۃ اولاصدقہا علی تقدیر صدق قضیۃ اخری وھی موجبۃ ان حکم فیہا بایجاب صدق قضیۃ علی تقدیر صدق قضیۃ اخری کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود وسالبۃ ان حکم فیہا بسلب صدق قضیۃ علی تقدیر صدق قضیۃ اخری کقولنا لیس ان کانت الشمس طالعۃ فاللیل موجود واما شرطیۃ منفصلۃ وھی التی یحکم فیہا بالتنافی بین القضیتین فان حکم فیہا بالتنافی ایجابا فالقضیۃ منفصلۃ موجبۃ کقولنا العدد اما ان یکون زوجا او فردا وان حکم فیہا بالتنافی سلبا فالقضیۃ منفصلۃ سالبۃ کقولنا لیس اما ان یکون الانسان اسود وکاتبا **قال** والجزء الاول من الحملیۃ یسمی موضوعا والثانی محمولا والجزء الاول من الشرطیۃ یسمی مقدما والثانی تالیا **اقول** الجزء الاول ای المحکوم علیہ من القضیۃ الحملیۃ

---

۱ **قولہ** بصدق قضیۃ الخ کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود فانہ حکم فیہا بوجود النہار علی تقدیر صدق طلوع الشمس والمراد بالقضیۃ الاخری مضمونہا ۱۲ ۲ **قولہ** کقولنا لیس ان کانت الشمس طالعۃ فاللیل موجود الخ ھذا امثال الشرطیۃ المتصلۃ السالبۃ لانہ حکم فیہا بسلب صدق وجود اللیل علی تقدیر صدق طلوع الشمس ۱۲ ۳ ای اوقع التنافی واذعن وقوعہ ۱۲ ۴ ای انتزع التنافی واذعن لاوقوعہ ۱۲ ۵ **قولہ** بالتنافی سلبا الخ ای بسلب التنافی کقولنا لیس اما ان یکون الانسان اسود او کاتبا لانہ حکم فیہا بان لا تنافی بین کون الانسان اسود وبین کونہ کاتبا قال الصادق فی التمثیل تسامح لاعتبار التنافی بین القضیتین دون المفردین اقول ھذا المثال یرجع الی التنافی بین القضیتین لان قولنا لیس اما ان یکون الانسان اسود وکاتبا یرجع الی قولنا لیس الانسان اما ان یکون اسود او کاتبا وھما قضیتان بلا شبہۃ غایۃ الامر ان الشارح تسامح فی الفاظ المثال ومطمح نظرہ ھو المآل ھذا وان المناقشۃ فی الامثلۃ لیس من دیدن ارباب الکمال وانما ھو شان اصحاب المقال ۱۲ مولوی انور علی ۶ **قولہ** لیس اما ان یکون الانسان اسود الخ قال الصادق رحمہ اللہ فی التمثیل تسامح لاعتبار التنافی بین القضیتین دون المفردین ۱۲

یسمی موضوعا لانه انما وضع لان یحکم علیه بشئ والجزء الثانی ای المحکوم به منها یسمی محمولا لانه انما وضع لان یحمل علی شئ والنسبة[1] التی یرتبط بها المحمول بالموضوع تسمی نسبة حکمیة ولم یذکر المصنف الجزء[2] الاخیر مع انه لابد منه فی القضیة لکونه جزءاً اخیراً منها والجزء الاول من الشرطیة یسمی مقدما لتقدمه فی الذکر والجزء الثانی تالیا لکونه تابعا له وهو من التلو بمعنی التبع قال والقضیة موجبة کقولنا زید کاتب واما سالبة کقولنا زید لیس بکاتب اقول القضیة تنقسم ثانیا[3] الی موجبة وسالبة لان تلک النسبة التی ذکرناها ان کانت حکما بان یقال الموضوع محمول فالقضیة[4] موجبة کقولنا زید کاتب وان کانت حکما بان یقال الموضوع لیس بمحمول فالقضیة سالبة کقولنا زید لیس بکاتب قال وکل واحد منهما اما مخصوصة کما ذکرنا واما کلیة مسورة کقولنا کل انسان کاتب ولا شئ من الانسان بکاتب واما جزئیة مسورة کقولنا بعض الانسان

(بین السطور: ای فی القضیة ۱۲ — الانسب والاظهر ان یقال لانه یحمل علی الشئ ۱۲ — هذا کنایة عن الوقوع ۱۲ — هذا کنایة عن اللاوقوع ۱۲ — من المثال زید کاتب ۱۲)

---

[1] قوله والنسبة التی الخ الرابطة بالذات هی النسبة الجزئیة اعنی الوقوع واللاوقوع وانما یکون النسبة بین بین والرابطة بالعرض وکل من المنتسبین تسمی نسبة حکمیة الا ان الشائع استعمال النسبة الحکمیة فی النسبتین بین بین فما یتبادر من صدر الکلام خلاف مایتبادر من عجزه واما قوله لم یذکر المصنف الجزء الاخیر نص فیما یتبادر من الصدر انما سمیت کل من النسبتین حکمیة لان الحکم یستعمل بمعنی ادراک الوقوع واللاوقوع وبمعنی الوقوع واللاوقوع وبمعنی المحمول وبمعنی القضیة وکل من النسبتین جزء من القضیة وناشیة من المحمول متعلق الوقوع واللاوقوع بالفتح اومتعلق الایقاع والانتزاع کذلک ۱۲ صادق رحمه الله

[2] یعنی النسبة التی یرتبط بها المحمول بالموضوع ۱۲

[3] قوله ثانیا الخ انما قال ثانیا لان هذا التقسیم ثان بالنسبة الی ما مر من تقسیمها الی الحملیة والشرطیة والاضبط فی وجه الحصر ان یقال ان النسبة الخبریة فی الحملیة الوقوع فحملیة موجبة وان کانت هی اللاوقوع فسالبة او یقال الحکم فیها ان کان بوقوع النسبة فموجبة وان کان بلاوقوعها فسالبة ۱۲ ملا صادق رحمه الله بتصرف فیه

[4] قوله فالقضیة موجبة الخ قد عرفت ان مقصود المصنف تعمیم هذا التقسیم بحیث یشمل الحملیة والشرطیة کلیهما واکتفی علی مثال الحملیة روما للاختصار فعلی هذا الاضبط فی وجه الحصر ان یقال ان کانت النسبة الخبریة فی القضیة الوقوع فموجبة حملیة اوشرطیة وان کانت هی اللاوقوع فسالبة وایاما کانت او یقال الحکم فیها ان کان بوقوع النسبة فموجبة وان کان بلاوقوعها فسالبة او یقال نحو هذا وما اورده الشارح فتخصیص بلا مخصص ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا تكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب **اقول** و كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا[1] معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية (تسمى الكل باسم الجزء ۱۲) لكون[2] موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بُيِّنَ فيها كمية افراد الموضوع من[3] الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر[4] افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي[5] هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ما يدل على كمية الافراد يحصر (شهرپناه ۱۲) افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على

---

[1] **قوله** شخصا معينا جزئيا آه قال مولانا الصادق رح المراد بالشخص ما لا يمكن للعقل بمجرد تصوره فرض صدقه على كثيرين مفردا كان او مركبا فلا ينتقض تعريف المخصوصة والشخصية بمثل زيد قائم قضية والشخص اعم من ان يكون خارجيا نحو زيد كاتب او ذهنيا نحو هذه الصورة صورة زيد انتهى اقول لا يخفى عليك ان لا حاجة الى التقييد بقوله معينا جزئيا لان الشخص يغني عنهما ۱۲

[2] **قوله** لكون موضوعها الخ فنسب الكل الى الجزء ولا يخفى انه لا دخل لقوله معينا في وجه التسمية ۱۲

[3] **قوله** من الكلية الخ هذا بيان للكمية والغرض منه دفع ايراد يرد على ظاهر كلامه من ان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد وهنا ليس كذلك لان ما من محصورة بين فيها عدد افراد موضوعها فاجاب الشارح بان المراد بالكمية في عرف هذا الفن الكلية والبعضية دون ما اشتهر

[4] **قوله** فلحصر افراد موضوعها الخ اي افراد موضوعها التي حكم عليها بمحمولها ايجابا او سلبا في الكل او البعض[2] صادقة

[5] **قوله** الذي هو اللفظ الخ قال مولانا الصادق رح هذا تفسير السور وهو منقوض بوقوع النكرة في سياق النفي فانه سور السالبة الكلية على ما صرحوا به مع انه ليس بلفظ والقول بان التفسير مبني على الاغلب ليس بشيء وايضا منقوض بالسور الداخل على المحمول كما في المنحرفة كقولنا زيد بعض الانسان والسور الداخل على الشخص للموضوع كما في المنحرفة الموضوع كقولنا كل زيد حيوان الا ان يخص المعرف بسور القضايا المتعارفة والمعتبرة في العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ۱۲

بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل[1] وفي السالبة الكلية نحو لا شئ ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اى ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس ان لم يكن كذا اى وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم[2] فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذن كانت القسمة[3] مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان[4] القضية الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم[5] والقضية الطبعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم

(حواشي بين السطور: الاستغراق اى لام الاستغراق والافرادي والاضافة — النكرة الواقعة في سياق النفي ۱۲ — اى قسمة القضية ۱۲ — ابو علی سینا ۱۲ — اى الحصر المقسم في الاقسام الثلثة ۱۲)

[1] قوله نحو كل الخ قال في الصادقية اى الكل الافرادي بمعنى كل واحد واحد دون المجموعي بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الرمان مأكول ولا الكل المخفف من الكلي نحو كل انسان اى كلي هو الانسان نوع والمراد بنحو كل ما يفيد ان الحكم الايجابي على كل الافراد باى لغة كان وكذا البيان في سائر الاسوار وكانه التزم ذكر الاسوار المشهورة في لغة العرب وادرج سائر الاسوار في النحو المضاف اليها ولذا اقتصر في البعض على ذكر واحد وفي البعض على ذكر اثنين وفي البعض على ذكر ثلثة انتهى اقول فيدخل فيه لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ۱۲

[2] قوله ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد الخ ملاحظة الافراد كلا بد منها في المهملة مع قطع النظر عن كونها كلا او بعضا ۱۲

[3] قوله مثلثة الخ من التثليث بمعنى جعل الشئ على ثلثة اركان وهي ههنا الشخصية والمحصورة والمهملة ۱۲ مولوی انور علی

[4] قوله ان القضية الطبعية الخ وهي قسم من القضية المنقسمة بحسب الموضوع وهي ما يكون موضوعها كليا وحكم عليه بشرط الوحدة الذهنية اى حكم عليه على نفس طبيعة الموضوع بحيث لا يتجاوز الى الفرد كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل قال مولانا الصادق سواء كان باتصاف طبيعة الموضوع بمفهوم المحمول كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل او باتحاد مفهوميهما والعينية بينهما كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق ومنهم من خص الطبعية بالثاني وسمى الاول عامة والحق احق بالاتباع انتهى ۱۲

[5] قوله في العلوم الخ اى العلوم الحكمية كما يتبادر من اطلاق العلوم في عرف هذا الفن وحاصل الجواب تخصيص المقسم بحيث تخرج عنه الطبعية ۱۲ صادقيه

انتاجها[1] فخروجها عن التقسيم لا یخل بالانحصار[2] قال والمتصلة اما لزومیة کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما اتفاقیة کقولنا ان کان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقیقیة کقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط کقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة الخلو فقط کقولنا زید اما ان یکون فی البحر او لا یغرق اقول لما فرغ عن تقسیم الحملیة شرع فی تقسیم الشرطیة سواء کانت متصلة او منفصلة اما الشرطیة المتصلة فتنقسم الی قسمین احدهما اللزومیة والاخر اتفاقیة لانه[3] ان کان صدق التالی فیها علی تقدیر وقوع صدق المقدم لعلاقة[4] بینهما توجب ذلک (الصدق) فالقضیة متصلة لزومیة والمراد[5] بالعلاقة ههنا شئ بسببه یستلزم المقدم التالی کالعلیة والمعلولیة والتضایف اما العلیة[6] فکقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولیة فکقولنا کلما کان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار معلول (لکونه مستلزما له ۱۲)

[1] قوله لعدم انتاجها الخ قال مولانا انور علی الا تری انک لو جعلت الطبیعة کبری الشکل الاول وقلت زید انسان والانسان نوع لا یصدق زید نوع بخلاف الشخصیة حیث تقوم مقام الکلیة فی کبراه نحو هذا زید وزید انسان فهذا انسان انتهی اقول الاستدلال بهذا الطریق علی عدم انتاج الطبیعة لیس بصحیح لان بطلان النتیجة لیس مبنیا علی جعل الطبیعة کبری الشکل بل هو من جهة ان الاوسط لو یتکرر لان الانسان الاوسط فی الصغری انما هو الانسان المقترن بالعوارض الشخصیة بخلاف الانسان الواقع فی الکبری لان المراد به الانسان الکلی ای نفس الطبیعة وایضا القول بخلاف الشخصیة لیس بصحیح لانهما مساویة البطلان اذا جعل کبراه الطبیعة فافهم ۱۲

[2] ای بانحصار المقسم فی الاقسام الثلثة ۱۲

[3] قوله ان کان صدق التالی الخ قد عرفت ان المراد بصدق المقدم والتالی تحقق مضمونهما فی الواقع وان صدق التالی علی تقدیر صدق المقدم کناية عن وقوع الاتصال بینهما ۱۲

[4] وهذه العلاقة تنشأ وتخرج عن ذات المقدم ۱۲

[5] قوله والمراد بالعلاقة الخ قال مولانا الصادق رح العلاقة بالفتح تستعمل فی المعانی وبالکسرة فی الاعیان وانما قال المراد ههنا اشارة الی ان التعریف المذکور تعریف للعلاقة الواقعة بین المقدم والتالی لا لمطلق العلاقة فان مطلق العلاقة ما بسببه یستلزم شئ شیئا سواء کانا مقدما وتالیا او غیرهما انتهی ۱۲

[6] قوله اما العلیة الخ العلة هی ما یتوقف علیه الشئ فان کان جمیع ما یتوقف الشئ علیه یسمی علة تامة وان کان بعض ما یتوقف علیه الشئ یسمی علة ناقصة وهی قد تستلزم المعلول وقد لا تستلزمه بخلاف التامة فانها تستلزم ثم ان العلیة اعم من ان تکون علیة المقدم للتالی کما فی المثال المذکور فی الشرح او علیة التالی للمقدم وهو المراد بقوله او المعلولیة کما فی قولنا ان کان النهار موجودا فالشمس طالعة او علیة ثالث لهما بان یکونا معلولی علة واحدة کما فی قولنا ان کان النهار موجودا فالارض مضیئة انتهی ۱۲ مولوی محمد صادق رحمه الله تعالی

لطلوع الشمس [۱] واما التضايف فكقولنا ان كان زيدٌ [۲] ابا لبكر فبكر ابنه وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بل انما توافق الطرفان (اى المقدم والتالى) على سبيل الصدق [۳] بينهما ههنا (اى فى هذا المثال) واما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافى (ايجابا او سلبا) بين جزئيها فى الصدق (متعلق بالتنافى) والكذب معا فالقضية [۴] منفصلة حقيقية (اى لا تحقق او لا انتفاء) كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد (معين) وبامتناع ارتفاعهما [۵] عنه وانما سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين جزئين فى القسمين الآخرين لانه يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقية الانفصال وان حكم فى (ايجابا او سلبا)

---

[۱] قوله واما التضايف الخ وهو كون الشيئين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتحقق شئ منهما الا مع الآخر ولا يمكن ان يتعقل شئ الا مع الآخر من غير تقدم وعلية بينهما قال مولانا الصادق رح وهو قد يكون حقيقيا وهو النسبة المتكررة كالعلية والمعلولية والكلية والجزئية والضاربية والمضروبية والوالدية والمولودية وقد يكون مشهوريا وهو الذات الماخوذة مع النسبة المتكررة كالعلة والمعلول والكل والجزء والضارب والمضروب والوالد والمولود والمراد بالتضايف اعم من تضايف المقدم والتالى وتضايف عليتهما وتضايف معلوليتهما وتضايف علة احدهما مع معلول الآخر وتضايف معلولية احدهما مع علية الآخر الى غير ذلك انتهى ۱۲

[۲] قوله ابا لبكر الخ فان تحقق كون زيد ابا لعمرو يتوقف على تحقق كون عمرو ابنه ۱۲ سيد شريف

[۳] بان اتفق كونهما صادقين فى نفس الامر ۱۲

[۴] قوله فالقضية منفصلة حقيقية الخ اى المنسوب الى الحقيقة بمعنى الحرى والجدير او بمعنى الكامل فى الانفصال لان التنافى بين اجزائها كامل بالنسبة الى اخويها فالياء على الاول للنسبة وعلى الثانى للمبالغة والتاء فى الصورتين للنقل من الوصفية الى الاسمية وقيل لتانيث موصوفها الذى هو المنفصلة ۱۲

[۵] لان تركيب الحقيقية من الشئ ونقيضه ومن الشئ وما يساوى النقيض وارتفاعهما محال ۱۲

القضية بالتنافی بین جزئیہا فی الصدق فقط[1] فالقضیۃ منفصلۃ
مانعۃ الجمع کقولنا ھذا الشیٔ اما شجر او حجر فانہ حکم فی ھذہ القضیۃ
بالتنافی بین الشجر والحجر فی الصدق فقط لا فی الکذب لجواز ان
یکون الشیٔ الواحد لا شجرًا ولا حجرًا وانما سمیت ھذہ مانعۃ الجمع
لاشتمالہا علی[2] منع الجمع بین جزئیہا فی الصدق[3] (بل انسانا او) وان حکم فی
القضیۃ بالتنافی بین جزئیہا فی الکذب فقط ای لا فی الصدق
فالقضیۃ مانعۃ الخلو کقولنا زید اما ان یکون فی البحر[4] واما ان لا یغرق
فانہ حکم فی ھذہ القضیۃ بالتنافی[5] بین ان لا یکون فی البحر وان یغرق
لا بین[6] ان یکون فی البحر وان لا یغرق لجواز ان یکون فی البحر وان
(ویکون سباحا ۱۲)
لا یغرق وانما سمیت ھذہ القضیۃ مانعۃ الخلو لاشتمالہا علی منع
الخلو بین جزئیہا فی الکذب **قال** وقد یکون المنفصلات ذات اجزاء
کقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات المذکورۃ
یترکب کل واحدۃ منہا عن جزئین غالبا کما مر وقد تترکب عن اکثر[8] من
جزئین اما المنفصلۃ الحقیقیۃ فکقولنا العدد[9] اما زائد او ناقص او مساو (المنطق ۱۲)

---

[1] قولہ فقط الخ قال مولانا الصادق المشہور ان قولہ فقط قید الصدق ولقصر المنافاۃ علیہ فیفید سلب الحکم بالمنافاۃ و صدقہا فی الکذب ویکون حاصل المعنی ان حکم فیہا بان بین جزئیہا تنافیا فی الصدق ولا یحکم بان بین جزئیہا تنافیا فی الصدق ولا یحکم بان بین جزئیہا تنافیا فی الکذب بل کان جانب الکذب مسکوتا عنہ ۱۲

[2] قولہ علی منع الجمع الخ ای بحسب الحکم لا فی الواقع وکذا الحال فی منع الخلو فلا یرد الاشکال بالکواذب علی ان اشتمال الصوادق علی منع الجمع ومنع الخلو یکفی فی التسمیۃ ۱۲

[3] قولہ فی الصدق الخ فی محل النصب علی انہ حال من الجمع او فی محل الجر علی انہ صفۃ لہ ۱۲ صادق

[4] قولہ فی البحر الخ کانہ اراد بالبحر الماء المغرق ای ما من شانہ ان یغرق لا ما یتعارف لجواز الخلو بین الکون فی البحر المتعارف وبین عدم الغرق واعلم انہ یوخذ فی الحقیقۃ مع الشیٔ نقیضہ او المساوی نقیضہ وفی مانعۃ الجمع یوخذ مع الشیٔ ما ھو الاخص من نقیضہ ککون الشیٔ حجرًا او شجرًا فان کونہ حجرًا اخص من عدم کونہ شجرًا وبالعکس وفی منع الخلو یوخذ مع الشیٔ ما ھو الاعم من نقیضہ ککون زید فی البحر وان لا یغرق فان کونہ فی البحر اعم من ان یغرق وکذا بالعکس لجواز کونہ فی البحر ولا یغرق ۱۲ صادق و حواشی السید السند

[5] ھو کذب وانتفاء لقولنا ان یکون فی البحر ۱۲

[6] ھو کذب وانتفاء لقولنا ان لا یغرق ۱۲

[7] ای لیس بینہما تناف فی الصدق ۱۲

[8] قولہ اکثر من جزئین الخ ھذا الترکیب علی قسمین اما متناہ کما ھو المذکور فی الشرح واما غیر متناہ کقولنا العدد اما ثلثۃ او اربعۃ او خمسۃ او ستۃ الی غیر ذلک فی جانب عدم التناھی ۱۲

[9] قولہ اما زائد او ناقص او مساو الخ اعلم ان العدد عند الحساب علی نوعین اما منطق واما اصم والمنطق ما لہ کسر من الکسور التسعۃ وھی النصف الی العشر کالستۃ والثمانیۃ واثنی عشر والاصم ما لیس لہ کسر کاحد عشر واثنا عشر وخمسۃ عشر والعدد المنطق ان بلغ ما لہ من الکسر مبلغا ساواہ فہو العدد المساوی والتام کالستۃ فان کسورہا نصف اعنی الثلثۃ وثلث اعنی الاثنین وسدس اعنی الواحد ومجموعہا ستۃ وان بلغ مبلغا کان ازید منہ فہو العدد الزائد کاثنی عشر فان کسورہ نصف اعنی الستۃ وثلث اعنی الاربعۃ وربع اعنی الثلثۃ وسدس اعنی الاثنین ومجموعہا خمسۃ عشر وھو ازید من اثنی عشر وان لم یبلغ احد المبلغین المذکورین بل کان انقص منہ فہو العدد الناقص کالثمانیۃ فان کسورہا نصف اعنی الاربعۃ وربع اعنی الاثنین وثمن اعنی الواحد ومجموعہا سبعۃ وھی انقص من الثمانیۃ فالمراد بالعدد فی ھذا القول العدد المنطق بقرینۃ انہ لا ینحصر فی ھذہ الاقسام الا العدد المنطق لا مطلق العدد ۱۲ من الصادقۃ مع تصرف

فانه حكم فيها بان هذا الجميع لايجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه[1] نظر لان عين احد[2] اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه[3] مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق[4] ان الحقيقية قد تتركب من حملية و منفصلة[5] كقولنا العدد اما ان يكون مساويا

[1] اى في تركيب المنفصلة الحقيقية عن اكثر من جزئين ١٢ [2] قوله احد اجزاء الحقيقية الخ اضافة الاحد الى الاجزاء للاستغراق كاللام في قوله نقيض الآخر فانها ايضا للاستغراق اى عين كل جزء من اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض كل جزء آخر ١٢ صادقية [3] قوله كونه مساويا الخ لامتناع الخلو قال مولانا الصادق رح لما تقرر ان نقيض احد اجزاء الحقيقية يستلزم عين الآخر فلا مجال لقول من منع الاستلزام مستندا بان كونه غير ناقص لا ينحصر في المساوى بل قد يكون زائدا الا ان هذا المنع من قلة التدبر وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقية وكون كل جزء من اجزاء الحقيقية مستلزما لنقيض الآخر وكون نقيض كل جزء من اجزائها مستلزما لعين الآخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمنع المذكور وكذا الحال في قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى ١٢ [4] قوله بل الحق الخ اى ما ثبت من الامثلة المركبة من اكثر من جزئين فهى الحقيقية احداهما حملية والاخرى منفصلة اقيمت مقام حملية اخرى هى نقيض تلك الحملية كما بينه الشارح رح فان قيل الجزء الثاني اعنى المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد زائدا عليه او ناقصا عنه لاشك انها مانعة الجمع لجواز الخلو بين جزئيها بان لا يكون زائدا عليه ولا ناقصا عنه بل يكون مساويا له وكذا انفصال حقيقيا بينها وبين الجزء الاول اعنى الحملية القائلة ان هذا العدد مساو لذلك العدد لجواز ارتفاعهما لصدق الحملية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق لو ارتفع جزآه لجواز الخلو بين جزئي المنفصلة المانعة الجمع كقولنا الانسان اما شجر او حجر فانه قضية صادقة مع كذب جزئيها قلنا لا نسلم ان الجزء الثاني منفصلة مانعة الجمع بل هى منفصلة مانعة الخلو كيف لا ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد مساويا لذلك العدد او لا يكون فان لم يكن فهو اما زائد عليه او ناقص عنه فهذه منفصلة مانعة الخلو متساوية لنقيض الحملية اقيمت مكانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل مركبة من حملية ومساو لنقيضها وفي المنفصلة مانعة الخلو لا تصدق عن كاذبين فان صدقت الحملية كذبت هذه المنفصلة لكذب جزئيها وان كذبت صدقت ضرورة صدق احد جزئيها ومنهم من ظن انها مركبة من منفصلتين وحاصلها اما ان يكون العدد مساويا او غير مساو واما ان يكون غير المساوى زائدا او ناقصا ولا يخفى على ذى لب فساده ١٢ محمد صادق رحمه الله تعالى [5] قوله ومنفصلة الخ قال مولانا انور تلك المنفصلة كانت في الاصل ايضا حملية وهى قولنا او غير مساو ولكن لما كانت هذه الحملية في قوة المنفصلة وهو قولنا (ص ٣٥ بر)

(بقيه صفحہ ۳۴) غير المساوي اما زائد او ناقص قال الشارح رحمة الله عليه انها منفصلة حاصل الكلام الذي تقرر من الشارح حقيقة هو ان القضية المنفصلة التي تركيبت بحسب الظاهر من ثلثة اجزاء في الاصل مركبة من حمليتين احدهما المقدم وهو قولنا العدد غير مساو والاخرى التالي وهو قولنا العدد غير مساو والحملية الثانية في قوة المنفصلة اذ العدد الغير المساوي في قوة قولنا العدد الغير المساوي اما زائد او ناقص فلما كانت الحملية التي وقعت تاليا في قوة المنفصلة اقيمت تلك المنفصلة مقامها وقيل العدد اما مساو او زائد او ناقص فظن لذلك انها مركبة من ثلثة اجزاء والا فهي مركبة من حمليتين ثانيتهما منفصلة بالقوة فلم تكن مركبة من اكثر من جزئين انتهى ۱۲ ۲ اقيمت مقام حملية اخرى هي نقيض تلك الحملية ۱۲

لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصله هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة[۲] في قوة تلك الحملية (وهي قولنا او غير مساو ۱۲) اقيمت مقامها فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة (القائمة مقامها حملية) كما عرفت فلا يتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا[۳] مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا و لبيانها[۴] طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات **قال** التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب و السلب بحيث يقتضي لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب **اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة (في كتابها ايضا ۱۲) التناقض[۵] وهو[۶] اختلاف القضيتين (حمليتين كانت او شرطيتين) بالايجاب والسلب بحيث

(صفحہ ۳۴) ۱ لان العدد الغير المساوي منحصر في الزائد والناقص ۱۲ ۲ القائلة بان العدد الغير المساوي زائد او ناقص ۱۲ ۳ **قوله** وكذا مانعة الخلو الخ اي انها ايضا لا تتركب اكثر من جزئين لكن الحق ما ذهب اليه البعض ومنهم صاحب السلم من جواز كل من مانعة الجمع والخلو من اجزاء فوق اثنين وهو المذكور في بعض النسخ لهذا الشرح فانه قد وقع في بعض النسخ بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو انهما قد تتركبان من ثلثة اجزاء انتهى قال السيد السند واما مانعة الجمع ومانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا واما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا ولا حيوانا فانهما تتركبان من جزئين او اكثر مطلقا سواء اعتبر بين كل جزئين انفصال اولا لان منشأ الفساد كما عرفت انما يتحقق بمنع الخلو والجمع بين كل جزئين ومتى انتفى انتفى هكذا قال مولانا انور في الحاشية ۱۲ سيد محمد حسين البخاري البجلاد هي ۴ **قوله** ولبيانها الخ اي لبيان مانعة الجمع جوازا ومانعة الخلو منعا في تركب كل منهما من ثلثة اجزاء فصاعدا طول الخ كما ذكرنا آنفا منها ۱۲ ۵ **قوله** التناقض الخ الظاهر ان ما هو من الاصطلاحات هو النقيض دون المعنى المصدري يدل على ذلك عدم كون سائر الاصطلاحات من المعاني المصدرية وكان التعرض للمعنى المصدري بناء على ان خفاء المشتقات انما هي لخفاء مبادي اشتقاقها وانما قدم التناقض على العكس لتوقف بعض بيانها على معرفته كبيانها بطريق الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج محالا وبيانها بطريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليلزم ما ينافي الاصل ۱۲ صادقيه ۶ **قوله** وهو اختلاف القضيتين الخ فان قيل قد يجري التناقض بين المفردات ايضا بناء على ان نقيض كل شيء رفعه فنقيض زيد لا زيد قطعا فلا يكون التعريف جامعا قلت ان المراد ههنا تناقض القضايا لان المقصود بيان احكامها والتعريف باعتبارها لا مطلقا وقيل في الجواب فرق بين النقيض والتناقض بان الصدق والحمل (صفحہ ۳۶ پر)

بقیہ مثے معتبر فی التناقض فیکون اخص من النقیض لانہ لا یعتبر فیہ الصدق والحمل فیکون اعم غایۃ ما فی الباب ان النقیض یجری فی المفردات والقضایا بخلاف التناقض لانہ لا یجری الا فی القضایا ۱۲

لہ قولہ لذاتہ الخ ای نفس ذلک الاختلاف من غیر مدخلیۃ واسطۃ وخصوصیۃ مادۃ ۱۲ لہ قولہ بین غیر قضیتین الخ لان الاختلاف الواقع بالایجاب والسلب بین غیر قضیتین کالانسان واللاانسان وان کان ایضا تناقضا ولذا قالوا فی مباحث النسب نقیضا المتساویین متساویان الی غیر ذلک الا ان المعتبر المستعمل فی العلوم هو التناقض بین القضیتین لانہ لا یتعلق غرض بعض به التناقض بین المفردین بل جل غرضهم هو التناقض بین القضایا حیث صار قیاس الخلف الموقوف علی معرفتہ عمدۃ فی اثبات المطالب فی النتائج الاتیۃ فلاجرم اختص نظرهم بهذا ونحوا فی تعریفهم ایاہ علی ذلک کذا فی شرح المطالع ۱۲ مولوی انور علی

یقتضی لذاتہ[1] ان یکون احدهما صادقۃ والاخری کاذبۃ کقولنا زید کاتب وزید لیس بکاتب فان هاتین القضیتین اختلفا بالایجاب والسلب اختلافاً یقتضی لذاتہ ان یکون احدهما صادقۃ والاخری کاذبۃ علی حسب الواقع وقولہ اختلاف جنس شامل (ای جنس بعید ۱۲) للاختلاف الواقع بین قضیتین ومفردین ومفرد وقضیۃ وقولہ قضیتین یخرج الاختلاف الواقع بین[2] غیر قضیتین (کالانسان واللاانسان ۱۲) وقولہ بالایجاب والسلب (هذا ایضا جنس لکنہ قریب ۱۲) یخرج الاختلاف الواقع بالاتصال[3] والانفصال والاختلاف بالکلیۃ[4] والجزئیۃ[5] والاختلاف بالحصر والاهمال[6] والاختلاف بالعدول[7] والتحصیل وغیر ذلک[8] وقولہ بحیث یقتضی الخ یخرج الاختلاف بالایجاب والسلب (نحو زید لا عالم ۱۲ — نحو زید عالم ۱۲) لکن لا بحیث یقتضی صدق احدهما کذب الاخری نحو زید ساکن وزید لیس بمتحرک لانهما صادقتان وقولہ لذاتہ[9] یخرج الاختلاف بالایجاب والسلب بحیث یقتضی

لہ قولہ بالاتصال والانفصال الخ بان یکون احدهما منفصلۃ والاخری متصلۃ اعم من ان یکونا موجبتین او سالبتین کقولنا اذا کان العدد زوجا لم یکن فردا والعدد اما زوج او فرد ۱۲ لہ قولہ بالکلیۃ والجزئیۃ الخ بان یکون احدهما کلیۃ والاخری جزئیۃ کقولنا کل انسان حیوان وبعض الانسان حیوان ۱۲ ھہ نحو کل انسان حیوان وبعض الانسان حیوان لہ قولہ بالحصر والاهمال الخ بان یکون احدهما محصورۃ والاخری مهملۃ کقولنا کل انسان کاتب والانسان کاتب ۱۲ لہ قولہ بالعدول والتحصیل الخ قال مولانا الصادق رح والمعدول کون حرف السلب جزءً من المحمول کقولنا الجماد لا عالم وتسمی معدولۃ المحمول او من الموضوع وتسمی معدولۃ الموضوع کقولنا اللاحی جماد او منهما وتسمی معدولۃ الطرفین کقولنا اللاحی لا عالم والتحصیل ان لا یکون حرف السلب جزءً من شیء من الطرفین کقولنا زید کاتب وزید لیس بکاتب ۱۲ ھہ قولہ وغیر ذلک الخ بان تکون احدهما حملیۃ والاخری شرطیۃ او احدهما لزومیۃ والاخری اتفاقیۃ او احدهما مانعۃ الجمع والاخری مانعۃ الخلو او احدهما عنادیۃ والاخری اتفاقیۃ ۱۲ لہ قولہ لذاتہ الخ قال مولانا تراب علی فی الحاشیۃ علی السلم خرج به الاختلاف الواقع بین القضیتین بحیث لا یقتضی صدق کل منهما لذاتہ کذب الاخری وبالعکس بل انما یقتضی ذلک بخصوص المادۃ کقولنا کل انسان متعجب ولا شیء من الانسان بضاحک او بواسطۃ استلزام کل واحد من النقیضین لنقیض الاخری لا بحسب نفس الصدق والکذب کقولنا زید انسان وزید لیس بناطق وقس علی ما بینا خروج الاختلاف فی الموجبۃ والسالبۃ الجزئیتین والکلیتین من ههنا علم ان الضمیر فی قولہ لذاتہ راجع الی الصدق لانہ صفۃ للاقتضاء فالضمیر انما یرجع الی المقتضی الذی هو الصدق واما ارجاعہ الی الاختلاف کما زعمہ بعض الشارحین حیث قال ای یقتضی لذات الاختلاف فاسد قطعا کیف والقول بکون المقتضی هو الصدق وثبوت الاقتضاء لذات الاختلاف ضعیف جدا انتهی ۱۲

صدق احدهما کذب الاخری لکن[1] لا لذات ذلک الاختلاف
نحو زید انسان وزید لیس بناطق فان الاختلاف بین هاتین
القضیتین انما یقتضی ان یکون احدهما صادقة والاخری کاذبة
لکن لا لذاته بل[2] بواسطة ان قولنا زید لیس بناطق فی قوة
قولنا زید لیس بانسان اولان قولنا زید انسان فی قوة قولنا زید
ناطق فیکون ذلک بواسطة لا لذاته قال ولا یتحقق ذلک
فی المخصوصتین الا بعد اتفاقهما فی الموضوع والمحمول والزمان و
(ای الاختلاف المذکور ۱۲)
المکان والاضافة والقوة والفعل والجزء والکل والشرط ق
نقیض الموجبة الکلیة انما هی السالبة الجزئیة کقولنا کل انسان
حیوان وبعض الانسان لیس بحیوان ونقیض السالبة الکلیة انما
هی الموجبة الجزئیة کقولنا لا شیء من الانسان بحیوان و بعض
الانسان حیوان اقول القضیتان اللتان بینهما یقع التناقض لا یخلو
من ان تکونا مخصوصتین او محصورتین او مهملتین فان کانتا مخصوصتین
فلا یتحقق التناقض بینهما الا بعد اتفاقهما فی ثمانی[3] وحدات

---

[1] قوله لا لذات ذلک الخ بل بواسطة کایجاب قضیة وسلب لازمها المساوی کما فی المثال المذکور فی الشرح ۱۲ [2] قوله بل بواسطة الخ قال مولانا انور علی وتلک الواسطة اما هی کون الثانیة مساویة لنقیض الاولی کما بینه بقوله لان قولنا زید لیس بناطق الخ فان قولنا زید لیس بناطق مساو لنقیض قولنا زید انسان لان نقیضه زید لیس بانسان وهو یساوی قولنا زید لیس بناطق واما کون الثانیة نقیضا لما یساوی الاول فان زید انسان یساویه زید ناطق وزید لیس بناطق نقیض زید ناطق وقد کان مساویا لزید انسان فیجب الاختلاف بتلک الواسطة لا لذاته انتهی ۱۲ [3] قوله فی ثمانی وحدات الخ یعنی شرط تحقق التناقض فی المخصوصتین ثمانی وحدات قال الشیخ فی الحکمة العلائیة وشرطهائے صورت این خلاف آنست که باید که معنے موضوع ومحمول و مقدم وتالی یکی بود والا هردو امر یکدیگر را نقیض نبود انتهی ومن ههنا علم ان الموضوع والمحمول مثلا ان اتحدا لفظا واختلفا معنی لا یتحقق التناقض فمدار اتحاد الوحدات لیست علی اتحاد اللفظ فقط بل علی اتحاد المعنی ایضا قال مولانا الصادق رح فی شرح قوله فی ثمانی وحدات الخ ان کل ما یمکن ان یتحقق من الوحدات الثمانیة یجب ان یتحقق التناقض لا بمعنی انه لا بد من تحقق فی کل مادة ولا بمعنی انها کافیة فی تحقق التناقض کیف ولا بد فی تحققه من اختلاف الجهة ایضا ولا یذهب علیک ان عبارة المصنف رح وهی قوله فلا یتحقق فی المخصوصتین الا بعد اتفاقهما فی الوحدات الثمانیة فلا وجه لتخصیص الشارح هذا الشرط ههنا بالمخصوصتین ومما ینبغی ان یعلم ان ما ذکره المصنف من اشتراط الوحدات الثمانی انما هو مذهب القدماء واعترض علیه المتاخرون بان المقصود ان کان هو التفصیل فلا ینحصر الوحدات فی الثمانیة بل لا بد من وحدات اخر کوحدة المفعول به والمفعول له والمفعول معه و الآلة والتمیز والحال الی غیر ذلک من المتعلقات وان کان هو الاختصار یرد الباقی الی هذه الثمانیة فرد الجمیع الی الوحدتین اولیهما وحدة الموضوع والمحمول فان وحدة الشرط والکل والجزء مندرج تحت وحدة الموضوع والباقی تحت وحدة المحمول کذا قیل والاولی عدم التعیین بان یقال باقی الوحدات مندرج تحت هاتین الوحدتین کما لا یخفی ومنهم من ردها الی ثلث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وادرج الباقی فی وحدة الموضوع والمحمول علی قیاس ما مر ونقل هذا فی شرح القسطاس وشرح المطالع عن الفارابی والنقل الصحیح ما مر فی شرح الشمسیة من رد الوحدات کلها الی وحدة النسبة انتهی ۱۲

الاولى وحدة[1] الموضوع لانهما لو اختلفتا فى هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول (لجواز صدقهما وكذبهما معا ۱۲) اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر و الثالثة وحدة[2] الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم فى الدار وزيد ليس بقائم فى السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة[3] القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيها بان يكون النسبة فى احدهما بالقوة وفى الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو[4] الخمر فى الدن مسكر اى[5] بالقوة والخمر فى الدن ليس بمسكر اى بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا[6] فى الكل والجزء[7] لم يتحقق التناقض نحو الزنجى اسود[8] اى بعضه والزنجى ليس باسود اى كله[9] والثامنة وحدة[10] الشرط لعدم تحقق التناقض بين القضيتين عند اختلاف[11] الشرط كقولنا

---

[1] قوله وحدة الموضوع الخ قال مولانا عبد الحكيم السيالكوتى فى حاشية على شرح الشمسية قال وحدة الموضوع لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصنف رح سيبين تناقض الشرطيات على حدة انتهى ۱۲ [2] قوله وحدة الزمان الخ اى زمان النسبة لا زمان صدور الحكم عن الحاكم بالوقوع او اللاوقوع فان قولنا زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم ليلا متناقضان سواء كان الحكم بهما فى زمان واحد او فى زمانين وكذا الحال فى وحدة المكان ۱۲ صادق رح [3] اى كون النسبة فيهما مقيدة بالقوة والفعل ۱۲ [4] قوله نحو الخمر فى الدن الخ قال مولانا الصادق رح لابد من حمل اللام على العهد حتى تكون القضية مخصوصة ولا تخرج عما نحن فيه وكذا الحال فى مثال الاختلاف فى الكل والجزء و الاختلاف فى الشرط ولا يبعد ان يقال المقصود تمثيل مجرد الاختلاف فيهما وان كان الاولى التمثيل بالمخصوصات انتهى ۱۲ [5] قوله اى بالقوة الخ قال مولانا عبد الحكيم اراد بالقوة عدم الحصول فى الزمان الحال مع امكانه له وبالفعل الحصول فى الحال انتهى ۱۲ [6] قوله لو اختلفتا الخ وكذا لو اختلفتا فى الجزء بان يكون الحكم فى احدهما على الجزء والاخرى على جزء آخر نحو الزنجى اسود اى بعضه و الزنجى ليس باسود اى بعضه ۱۲ [7] قوله والجزء الخ لا يخفى عليك انه لا يكفى فى تحقق التناقض مجرد الاتحاد فى الجزء بل لابد من الاتحاد فى خصوص الجزء بان يكون الموضوع فى الايجاب هو الجزء الذى كان موضوعا فى السلب بعينه و بيان الشارح قاصر عنه والبيان الوافى ان يقال لانهما اذا اختلفتا فى الكل والجزء او فى الجزء لم يتحقق التناقض بينهما ۱۲ صادقيه [8] قوله اى بعضه الخ وهو جلده وشعره ۱۲ السيد محمد حسين [9] قوله اى كله الخ فان عظامه واسنانه واظفاره و عينيه فليس باسود ۱۲ [10] قوله وحدة الشرط الخ معناه اذا اعتبر من احدهما قيد لابد ان يعتبر ذلك فى الاخرى كذا افاد مولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى [11] قوله اختلاف الشرط الخ اعم من ان يكون الشرط مذكورا فى كليهما كما فى المثال المذكور فى الشرح او فى احدهما دون الاخرى نحو الانسان كاتب بشرط آلات الكتابة والانسان ليس بكاتب اعنى بدونها ۱۲

له قوله بشرط كونه ابيض الخ فان البياض لكونه ساطعا يفرق الروح الباصرة فلابد له ان يجتمع اجزائه بتكاثف

الجسم مفرق للبصر اى بشرط[1] كونه ابيض والجسم ليس بمفرق
للبصر اى بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فنقول ان القضيتين
اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة
جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى موجبة
جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما[2] هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من
الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان وبقية هذا
وكيفيته سياتى فى المحصورات والحق ان ايراد المصنف
هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس فى
موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات **قال**
المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل
انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان
كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

كما يكون له فى لون اسود واخضر بل من شان البياض وسطوعه بل من شان كل نور وضياء تفريق الروح الباصرة وتبديدها ولذا يضعف البصر برؤية الاشياء البيض الصافية والاضواء والانوار ١٢ مولوى انور علي

له قوله انما هي الموجبة الجزئية الخ قال مولانا انور وقد اورد على الحصر المذكور فى القاعدة الاولى وهي قوله فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية بان نقيض الموجبة التى انحصر موضوعها فى فرد واحد مثل كل واجب بالذات قديم بالذات وكل مورد القسمة الى التصور والتصديق علم سالبة مهملة لا سالبة جزئية وهي قولنا ليس الواجب بالذات بقديم بالذات وليس مورد القسمة الى التصور والتصديق بعلم فكيف يستقيم الحصر وعلى الحصر فى القاعدة الثانية وهي قوله نقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية بان نقيض السالبة التى انحصر موضوعها فى فرد واحد موجبة مهملة لا جزئية فان نقيض قولنا لا شئ من الواجب بالذات بقديم بالذات هو قولنا الواجب بالذات قديم بالذات وقد يجاب تارة بان المقصود بيان تناقض القضايا
المتعارفة المستعملة فى العلوم وامر النقض ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقية وما فى حكمها من المهملة وحق الجواب ان لفظة بعض لا تقتضى الافراد المحققة ولا المتعددة بل تحقق الافراد فى الجملة وحينئذ تساوق المهملة ١٢

[1] قوله قد تكذبان الخ ای حیث کان الموضوع اعم من المحمول نحو کل حیوان انسان ولا شیٔ من الحیوان بانسان فان ثبوت الانسانیة لکل فرد من افراد الحیوان ممنوع والا لصار الانسان مساویا للحیوان او اعم منه وسلبها منه ایضا کذلک والا لم یبق الحیوان اعم بل مباینا وقس علیه صدق الجزئیتین فی الصورة المذکورة فی مثل قولنا بعض الحیوان انسان و بعضه لیس انسانا محمد الیاس

اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضاً لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكليه والجزئية لان الكليتين قد تكذبان[1] نحو كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية و ان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما[2] حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة[3] الجزئيات قال العكس هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس[4] وهو عبارة عن ان يصير[5] الموضوع في القضية محمولا و

[2] قوله فحکمهما حکم المحصورتین الخ یعنی ان کل ما هو شرط التناقض بین المحصورتین من الاتفاق فی الوحدات الثمانی والاختلاف فی الکمیة هو شرط التناقض بین المهملتین بان تاول احدهما بالکلیة والاخری بالجزئیة واما بدون التاویل فلا تناقض بینهما ولا یبعد ان یکون المعنی کما ان نقیض المحصورة الجزئیة المحصورة الکلیة کذلک نقیض المهملة المحصورة الکلیة من حیث انها فی قوة الجزئیة ۱۲ من الصادق رحمه الله

[3] قوله فی قوة الجزئیات الخ من حیث ان الحکم فی کل منهما علی الافراد بلا تعیین غیر ان الجزئیة ذکر فیها سور بخلاف المهملة لانها لم یذکر فیها سور ۱۲

[4] قوله العکس الخ وهو العکس المستوی والعکس المستقیم قال مولانا عبد الحکیم وانما سمی مستویا لاستوائه و موافقته مع الاصل فی الطرفین بخلاف عکس النقیض یقال استوی الماء والخشبة ۱۲ السید محمد حسین البخاری

[5] قوله ان یصیر الموضوع الخ قال المحقق الدوانی فی حاشیة علی حاشیة السید السند علی شرح الشمسیة للعکس المستوی معنیان احدهما المعنی المصدری وهو تبدیل الطرفین ای الموضوع و المحمول فی الحملیة والمقدم والتالی فی الشرطیة وثانیهما القضیة الحاصلة بعد هذا التبدیل وکل من هذین المعنیین اصطلاحی انتهی ۱۲

المحمول موضوعا مع بقاء الکیف ای الایجاب والسلب ای ان کان الاصل موجبا کان العکس موجبا وان کان سالبا کان العکس ایضا کذلک و مع بقاء الصدق والکذب ای ان کان الاصل صادقا بای وجه کان العکس ایضا کذلک وان کان کاذبا کان العکس ایضا کذلک کما اذا اردنا ان نعکس قولنا کل انسان حیوان جعلنا الجزء الاول ثانیا والثانی اولا وقلنا بعض الحیوان انسان واذا اردنا ان نعکس قولنا لا شیء من الحجر بانسان قلنا لا شیء من الانسان بحجر ولو قال المصنف العکس هو جعل الجزء الاول من القضیة ثانیا والجزء الثانی اولا لکان اصوب لان[1] ما هو الموضوع لا یصیر محمولا وما هو المحمول لا یصیر موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلک لکن یخرج عن التعریف عکس[2] الشرطیات وانما اعتبر بقاء السلب و الایجاب لانهم[3] تتبعوا القضایا فلم یجدوها فی الاکثر بعد الجعل المذکور صادقة لازمة للاصل الا موافقة لها فی السلب والایجاب وانما اعتبر

(interlinear glosses: او مقدما ۱۲ — ای فی الواقع او عند المتکلم ۱۲ — ای مع بقاء الکیف والصدق ۱۲ — المذکور ۱۲ — ای جعل الموضوع محمولا ۱۲)

[1] قوله لان ما هو الموضوع الخ وذلک ان الموضوع ذات والمحمول وصف والعکس لا یصیر الامر بالعکس بل محمول العکس وصف الموضوع و موضوعه ذات المحمول بخلاف ما لو قیل العکس هو جعل الجزء الاول الخ فانه لا یرد علیه هذا السوال کما لا یخفی ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی غفر الله له ولوالدیه [2] قوله عکس الشرطیات الخ لان طرفیها لا یسمیان بالموضوع والمحمول الا ان یقال ان خروج عکس الشرطیات لا یضر لان المصنف انما بین فی کتابه عکس الحملیات لا الشرطیات فیکون المراد عکس الحملیات ۱۲ [3] قوله لانهم الخ ای تتبعوا القضایا المستعملة فی العلوم فلم یجدوا اکثرها بعد التبدیل المذکور صادقة لازمة للاصل الا موافقة له فی الایجاب والسلب و انما قال فی الاکثر لانهم قد وجدوا القضایا القلیلة صادقة لازمة للاصل مع کونها مخالفة له ایضا کما فی قولنا کل انسان حیوان فانه کما یصدق بعد التبدیل بعض الحیوان انسان یصدق بعض الحیوان لیس بانسان ایضا الا انه لما کان الموافقة للاصل امرا مطردا اعتبروه ۱۲

له قوله بقاء الصدق الخ ای یکون الصدق فی الاصل والعکس باقیا کما کان ولا یتبدلان فی الصدق یعنی انه لو فرض الاصل صادقا یلزم منه صدق عکسه لذاته مع قطع النظر عن خصوصیۃ المواد ولا یجب ان یکونا صادقین فی الواقع ۱۲ له قوله مستحیل الخ قال مولانا الصادق رح وذلک لاستلزامه انفکاک اللازم عن الملزوم فیلزم ان لا یکون اللازم لازما والملزوم ملزوما بناء علی ما عرفت من ان لازم الشئ ما یمتنع انفکاکه والقول اللازم اما مساو للملزوم او اعم منه مطلقا وصدق احد المتساویین بدون الآخر وکذا صدق الاخص بدون الاعم محال انتهی ۱۲ سه قوله خطأ فاحشا الخ هکذا قال السید المحریر لکن العلامة التفتازانی اول هذه العبارة فی شرحه و قال معناه ان یکون مجموع التصدیق والتکذیب بحاله لان کلا منهما یکون بحاله والمراد یکون المجموع بحاله کون التصدیق بحاله اطلاقا للفظ علی احد محتملاته علی التعیین انتهی ۱۲ سه قوله لا یلزم ان تنعکس کلیة الخ وکون کل ناطق انسان عکسا لقولنا کل انسان ناطق ممنوع لان العکس ما یکون لازما بالنظر الی نفس التبدیل ومصداق قیام الدلیل مع قطع النظر عن خصوصیة المادة ۱۲ بدیع المیزان بزیادة من الحاشیة المنهیة ۱۲ هه قوله یلزم ان تنعکس جزئیة الخ قال مولانا الصادق رح و نقض ذلک بمثل کل واجب بالذات قدیم بالذات وکل واجب بالذات

بقاء الصدق لان العکس لازم للقضیۃ فلو فرض صدقها بدون صدق العکس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحیل ولم یعتبر بقاء الکذب لانه لا یلزم من کذب الملزوم کذب اللازم فان قولنا کل حیوان انسان کاذب مع صدق عکسه وهو قولنا بعض الانسان حیوان فعلی هذا قول المصنف والتکذیب لا یکون الا خطأ فاحشا (متجاوزا عن الحد ۱۲) قال الموجبة الکلیة لا تنعکس کلیة اذ تصدق کل انسان حیوان ولا یصدق کل حیوان انسان بل تنعکس جزئیة لانا اذا قلنا کل انسان حیوان یصدق قولنا بعض الحیوان انسان فانا نجد الموضوع شیئا موصوفا بالانسان والحیوان فیکون بعض الحیوان انسانا اقول القضیة التی تکون موجبة کلیة لا یلزم ان تنعکس کلیة (ای موجبة ۱۲) بل یلزم ان تنعکس جزئیة (ای موجبة ۱۲) اما عدم انعکاسها کلیة فلانها ینتقض بمادة یکون المحمول فیها اعم من الموضوع وعند الانعکاس یلزم صدق الاخص علی کل افراد الاعم وهو محال مثلا یصدق قولنا

هو الله تعالی وکل مورد القسمة الی التصور والتصدیق علم وبعض النوع انسان فان الاول ینعکس الی الموجبة المهملة والثانی الی الشخصیة والثالث الی الموجبة الطبیعیة والرابع الی السالبة الکلیة والجواب بعد صحة الحمل ای حمل الجزئی الحقیقی وصدق الاصل فی البعض وکذب العکس فی البعض ان الکلام فی القضایا المتعارفة فی العلوم انتهی ۱۲

كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان الذى هو الاخص على كل من الحيوان الذى هو الاعم وهو محال[1] واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون[2] بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف فى تعليل انعكاسها جزئية والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان[3] فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان فيصدق لا شئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم[5] ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال[6] هكذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شئ من الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس[7] موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا

[1] قوله محال الخ لانه لو صدق الاخص على جميع افراد الاعم وقد كان الاعم صادقا على جميع افراده يلزم ان يكون الاعم والاخص متساويين هذا خلف ۱۲ [2] قوله فيكون بعض الحيوان انسانا الخ قال مولانا انور على وذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان فلا يخلو احدهما اما ان يصدق كل حيوان انسان او بعض الحيوان انسان فان منع الاول فلا مجال لمنع الثانى وهو المطلوب [3] لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة الكلية ۱۲ [4] لان السلب الكلى لا يتحقق الا بين المتباينين ۱۲ [5] قوله او يضم ذلك النقيض الخ عطف على قوله فيلزم المنافاة الخ وهذا الطريق يسمى طريق الخلف وتقريرها ان يقال العكس صادق على تقدير صدق الاصل والا لصدق نقيضه وهو مع الاصل ينتج محالا فيكون العكس صادقا اعلم ان طريق الافتراض انما يجرى فى الموجبات والسوالب المركبة دون السوالب البسيطة لتوقفه على وجود الموضوع وعدم استدعاء السالبة البسيطة وجوده بخلاف طريق العكس والخلف فانهما يجريان فى الجميع فلهذا كانا اولى من الاول ۱۲ [6] قوله وهو محال الخ لانه سلب الشئ عن نفسه فان قيل لا نم استحالته عند عدم الموضوع قلنا الاصل موجبة فيقتضى وجود الموضوع وسلب الشئ عن نفسه عند وجوده بالضرورة محال ۱۲ ص [7] قوله تنعكس موجبة جزئية لتحقق ذلك بمثل بعض الموجود قديم بالذات وبعض الواجب بالذات هو الله تعالى و بعض مورد القسمة الى التصور والتصديق علم و بعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المهملة والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبعية والجواب ما مر ۱۲ كو كو كو

كالحجة التى ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان (اشارة الى دليل الافتراض ۱۲)
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نأخذ ههنا شيئا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا او نقول على تقدير (ايماء الى طريق العكس ۱۲)
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان بحيوان يلزم
عكسه وهو لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض
الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم (اوما الى طريق الخلف ۱۲)
سلب الشئ عن نفسه كما مر **قال** والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر
يصدق لا شئ من الحجر بانسان **اقول** السالبة الكلية [1] يلزم ان تنعكس
سالبة كلية وذلك اى انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه [2]
اذا صدق لا شئ من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان (هذا طريق العكس ۱۲)
بحجر والا [3] لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا (والا يلزم ارتفاع النقيضين ۱۲)
بعض الحجر انسان وقد كان [4] الاصل لا شئ من الحجر بانسان هذا خلف
او نضمه اعنى النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج (هذا طريق الخلف ۱۲)

---

[1] قوله يلزم الخ قال مولانا الصادق رح ونقض ذلك بمثل لا شئ من الحجر بزيد ولا شئ من من مورد القسمة الى التصور والتصديق بعلم ولا شئ من الجزئى الحقيقى بانسان ولا شئ من الانسان بنوع فان الاول ينعكس الى السالبة الشخصية والثانى والثالث الى السالبة الطبعية والجواب ما مر انتهى ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الجيلادهنى

[2] قوله لانه اذا صدق الخ وبوجه آخر وهو ان يقال اذا صدق سلب المحمول عن كل افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو ثبت لشئ من افراد المحمول حصل الملاقاة بين المحمول والموضوع فى ذلك الفرد وقد مر ان الملاقات تصحح الموجبة الجزئية عن الطرفين وصدق الموجبة الجزئية عن الطرفين ينافى السلب الكلى عن احدهما انتهى ۱۲ من يكروزى

[3] قوله والا لصدق نقيضه الخ انما اقتصر على طريق العكس والخلف ولم يذكر الافتراض لان الافتراض لا يجرى فى السالبة الجزئية ۱۲

[4] قوله وقد كان الخ واذا بطل العكس بطل الاصل لان عكس القضية لازم للقضية ومن البين ان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم والا يلزم ان يكون الملزوم موجودا بدون وجود اللازم وهو يستدعى انفكاك اللازم عن الملزوم فلم يكن اللازم لازما والملزوم ملزوما هذا خلف ۱۲ ع ع ع ع ع

سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان و
هو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو[1] انسان بالضرورة[2]
وكل[3] ما هو حجر فهو حجر دائما **قال** والسالبة[4] الجزئية لا عكس
لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه[5] **اقول** السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا
والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض
الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان
ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق[6] عكسه وهو
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما
قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس في بعض[7] المواد
مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا و
هو بعض الحجر ليس بانسان **قال** القياس[8] هو قول مؤلف من

---

[1] **قوله** فهو انسان بالضرورة الخ هذه قضية كلية ضرورية صادقة لانه حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فيكذب السالبة الجزئية التي هي نقيضها وان كانت ممكنة وهو المطلوب ۱۲ مولوی انور علی

[2] **قوله** وكل ما هو حجر فهو حجر دائما الخ اعلم ان هذه القضية دائمة كلية لكون الحكم فيها بدوام النسبة مادام ثبوت الانسانية لبعض افراد الحجر فيكذب نقيض العكس اعني قولنا بعض الانسان حجر حاصله انه يلزم حينئذ سلب الشئ عن نفسه من جعل نقيض العكس الذي هو المنافي للدائمة الكلية وهو قولنا ما هو حجر فهو حجر دائما صغرى القياس وهي قولنا بعض الانسان حجر فيكون الصغرى باطلة اعني نقيض العكس ۱۲

[3] هذا المثال قد يوجد في بعض النسخ ۱۲

[4] **قوله** والسالبة الجزئية الخ قال مولانا الصادق رح اعلم ان عدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فذهبوا الى ان انعكاس السالبة الجزئية المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة او دائما ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فانه ينعكس عندهم الى قولنا دائما ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والحق ان المعتبر في عقد الوضع ان كان هو الامكان فالقول قول المتقدمين وان كان هو الفعل كما هو ظاهر مذهب شيخ الرئيس فالقول قول المتاخرين والتفصيل لا يناسب هذا المختصر ۱۲

[5] وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان ۱۲

[6] **قوله** ولا يصدق عكسه الخ واذا لم يصدق الجزئية لم يصدق الكلية لان السالبة الجزئية اعم من السالبة الكلية وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص ۱۲

[7] **قوله** في بعض المواد الخ وهي مادة التباين كما في المثال المذكور في الشرح او العموم من وجه نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان ۱۲

[8] انما سمي القياس قياسا لانه جعل فيه النتيجة المجهولة مساوية المتقدمتين في المعلومية ۱۲ بديع الميزان

١ه قوله المطلب الاعلى الخ قال المحقق الدوانى وحاصله ان المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لابد له من التصور احتيج الى التصور ايضا لكن البحث عنه انما هو لكونه مبدأ له لا من حيث انه مقصود بالذات فالمقصود بالذات ليس الا التصديق والمنطق لا يبحث عن التصديق ايضا الا من حيث الايصال وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتمثيل لكن العمدة منها القياس فكان القياس اعلى المطالب واقصى المآرب انتهى ١٢ ٢ه قوله قول مؤلف الخ قال مولانا الصادق رح قيل القول هو المؤلف فذكر احدهما يغنى عن ذكر الآخر واجيب بان الاقتصار على احدهما يوهم ان القول والتركيب من قبيل فرد من الافراد على ان يكون من للتبعيض انتهى ١٢ هكذا قال مولانا بحر العلوم ناقلا عن المصنف رح

اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر۔ اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار

٣ه قوله لزم عنها الخ المراد من اللزوم ههنا اللزوم بطريق الكسب والنظر اعم من ان يكون بينا او غير بين فخرج المنبهات عن التعريف ودخل الاشكال البينة الانتاج فيه قال الصادق رح لو قال عنه لكان اولى ليكون الضمير راجعا الى القول فان تانيث الضمير ولو جاء له الى الاقوال يوهم خروج الصورة من القياس واستقلال المادة فى الانتاج ١٢ ٤ه قوله قول اخر قال المحقق الدوانى فى حاشيته على حاشيه شرح الشمسيه ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق فى الخارج واما بحسب العلم اى التحقق فى الذهن فاللزوم اللازم ههنا انما هو بحسب العلم اى التحقق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا تحققهما تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفى القضية فكيف تحققهما وتحقق النتيجة لكن لا يخفى عليك انه قال فى تعريف القياس متى سلمت الخ باداة الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق فى نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتى القياس يعنى لو سلم تحقق تلك القضايا فى نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم فتامل انتهى ١٢ ٥ه قوله اذا سلمتا الخ هكذا فى النسخ ولعل التانيث لكون القولين عبارة عن القضيتين ولك ان تقول بصيغة المتكلم ١٢ ٦ه وكذا كل جمع يستعمل فى تعريفات هذا الفن ١٢ ٧ه قوله فالقول الواحد الخ قال مولانا الورد واما القياس الذى يطوى احدى مقدمتيه كان يقال فلان يطوف بالليل فهو سارق فداخل فى التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الازدواج سواء كانت الاخرى فى الخارج او فى الذهن انتهى ١٢ السيد محمد حسين البخارى الحاذ رحمه الله علیہ ١٢

فان هذين القولين وان كذبا فی نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما کل انسان حمار وقوله لزم عنهما احترز به[1] عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لکن[2] لا يلزم عنهما شیٔ آخر لامکان التخلف فی مدلوليهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز به عن القياس الذی[3] يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة[4] اجنبية کما فی[5] قياس المساواة وهو ما يترکب من قولين بحيث يکون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر کقولنا ا مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ا مساو لج لکن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهی ان کل مساو لمساوی الشیٔ مساو لذلک الشیٔ وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت[6] جزء القياس فاخذ القياس فی تعريفها ولو اخذت هی ايضاً فی تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقترانی مثلاً کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث ينتج کل جسم محدث واما استثنائی کقولنا ان

ای قضية ۱۲ کذا فی الشفاء ۱۲

---

[1] قوله عن الاستقراء الخ ای کالاستقراء الناقص والتمثيل الظنی واما الاستقراء التام والتمثيل القطعی فهما من افراد القياس لکونهما مستلزمين النتيجة کالاقيسة ۱۲

[2] قوله لکن لا يلزم عنهما الخ قيل انهما من اقسام الحجة والدليل واذا لم يلزم عنهما شیٔ آخر فلا يکون تعريف الدليل والحجة بما يلزم به شیٔ آخر صحيحاً واجيب عنه بان المراد باللزوم فی تعريف الدليل هو العلاقة المصححة للمناسبة وفی القياس هو امتناع الانفکاک ۱۲ مصادقيه

[3] قوله الاولی عن الحجة لکونها اعم من القياس ۱۲

[4] قوله مقدمة اجنبية الخ هذا هو المشهور وحاصله ان المقدمتين المذکورتين تنتجان ا مساو لمساوی ج فاذا ضممناها الی الواسطة المذکورة انتجتا ا مساو لج ومنهم من قال المقدمة الاجنبية هی قولنا کل مساو لب مساو لکل ما يساويه ج وفی کل من هذه الاقوال نظر والاقرب هو الاخير ۱۲

[5] قوله کما فی قياس المساواة الخ قال مولانا الصادق رحمه الله القياس ههنا ليس بالمعنی الذی نحن فيه بل قد وضع مجموع المضاف والمضاف اليه للمعنی الذی ذکره الشارح رحمه الله ههنا قيل انما سمی بقياس المساواة لمساواة موضوع مقدمتيه فی المحمول وقيل لاعتبار المساواة فی محمول مقدمتيه فی بعض افراده کالمثال المذکور فی الشرح وقيل لوجوب تساوی موضوع المقدمة الاجنبية ومحمولها فيه وهو الاقرب انتهی ۱۲

[6] قوله جعلت جزء القياس الخ فی الاشارات المقدمة جزء القياس او الحجة کانه اراد بالحجة فی هذا التعريف ما عدا القياس کما يستفاد من سياق کلامه کذا افاد مولانا نور علی رحمه الله تعالی ۱۲

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث فكل جسم محدث و[1]ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمى الاول اقترانيا لكون[2] الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى استثنائيا لاشتمال على اداة الاستثناء و هو[3] لكن والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل فى القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط و موضوع المطلوب يسمى حد[4] اصغر و محمول المطلوب يسمى حد اكبر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى

[1] **قوله** وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل الخ المراد بكون النتيجة مذكورة بالفعل فى القياس انها باجزائها المادية وهيأتها التاليفية مذكورة فى القياس وان عرض عليها ما يخرجها عن كونه قضية وعن احتمال لزمها وهذا يحل ما اوردوا ان الاشتمال ينافى وجوب المغايرة وان النتيجة لو كانت بعينها مذكورة فى القياس لكان العلم بالنتيجة مقدما على القياس وان نقيضها لو كان بعينها مذكورا فى القياس لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس فلا يتصور التصديق بها ۱۲ بديع الميزان

[2] **قوله** لكون الحدود الخ اراد بالحدود الحد الاوسط والحد الاكبر والحد الاصغر وباقترانها عدم استثناء شئ منها ولذا عقبه بقوله غير مستثناة وقد يقال فى وجه التسمية ان تاليف هذا القياس لا يكون الا بحرف العطف الموضوع للاقتران ۱۲ مولوى صادق رحمه الله تعالى

[3] **قوله** و هو لكن الخ واعترض عليه بانه ليس معدودا فى علم النحو من ادوات الاستثناء فكيف يصح كونه منها واجيب عنه بانه وان لم تعد من ادوات الاستثناء فى علم النحو الا انه تستعمل فى الاستثناء المنقطع بمعناه ولما كان نظر المنطقى فى المعنى عدوه من ادوات الاستثناء ۱۲ السيد محمد حسين البخارى الجيلادهى

[4] **قوله** حد اوسطا الخ وانما سمى حدا لكونه طرفا للنسبة وكذا الحال فى اخويه ۱۲

والتی فیہا الاکبر تسمی الکبری اقول اعلم[1] ان المشترک المکرر بین مقدمتی القیاس فصاعدا یسمی حدا اوسط لتوسطه بین طرفی المطلوب سواء کان موضوعا او محمولا او مقدما وتالیا وقد مر مثالہما[2] انفا وموضوع المطلوب یسمی حد اصغر لانه اخص فی الاغلب[3] الاخص اقل افرادا فیکون اصغر ومحمول المطلوب یسمی حدا اکبر لانه اعم فی الاغلب والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر والمقدمة من مقدمات القیاس التی فیہا الاصغر تسمی الصغری لاشتمالہا علی الاصغر فتکون[4] ذات الاصغر وهذا لیس الا معنی الصغری والمقدمة التی فیہا الاکبر تسمی الکبری لاشتمالہا علی الاکبر فتکون ذات الاکبر وهذا لیس الا معنی الکبری واقتران الصغری بالکبری فی الایجاب والسلب والکلیة والجزئیة یسمی قرینة[5] وضربا ولم یذکر المص هذا قال وهیأة التالیف من الصغری والکبری یسمی شکلا والاشکال اربعة لان الحد الاوسط ان کان محمولا فی

[1] قوله اعلم ان المشترک الخ اعلم انہم قالوا لابد فی کل قیاس حملی بسیط من مقدمتین تشترکان فی حد لان نسبة محمول المطلوب الی موضوعه لما کانت مجہولة فلابد من امر ثالث موجب العلم بتلک النسبة والا لکفی تصور الطرفین فی العلم بالنسبة فلا یکون نظریا ۱۲ صادق [2] قوله وقد مر مثالہما الخ ای مثال المتوسط بین الموضوع والمحمول قوله کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث وکذا مثال المتوسط بین المقدم والتالی وهو قولنا ان کانت الشمس طالعة فالنہار موجود ولکن الشمس طالعة او لکن النہار لیس بموجود ۱۲ [3] قوله فی الاغلب الخ ای اکثر الاحوال ای اشرف المحصورات المستعملة فی العلوم علی ما دل علیه الاستقراء فلا یرد ان الحکم بالاخصیة فی الاغلب فرع امکان الاستقراء جمیع القضایا وتتبعها و من البین انه غیر ممکن وقس علیه الحکم بالاعمیة للمحمول فی الاغلب وانما قال فی الاغلب فی کلا الموضعین لان الموضوع قد یکون مساویا للمحمول فی الموجبة الکلیة ۱۲ [4] قوله فتکون ذات الاصغر الخ قال فی الحاشیة اشارة الی ان الصغری ہہنا لیس مؤنث اصغر صیغة اسم التفضیل حتی یرد علیه ان معنی التفضیل لا یستقیم ہہنا بل هذه صیغة صفة بمعنی ذی کذا کلابن بمعنی ذی لبن وتامر بمعنی ذی تمر ولیس هذا المعنی مختصا بوزن الفاعل بل یعمه و فعیلا صرح به الفاضل عصمت الله فی حاشیة علی شرح تشریح الافلاک انتہی [5] قوله قرینة وضربا الخ قال مولانا الصادق رح اما قرینة فلانہا عبارة عما یدل علی المرام وتنصب فی الکلام ادفی المقام ولا یخفی ان اقتران الصغری بالکبری یدل علی المطلوب واما ضربا فلان الضرب النوع یحصل بالاقتران المذکور النوع من الاشکال انتہی ۱۲

الصغرى وموضوعا فی الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثانی فهذه الاشكال الاربعة مذكورة فی المنطق **اقول** الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرىٰ والكبرىٰ تسمى شكلا[1] والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فی الصغرى وموضوعا فی الكبرى فهو[2] الشكل الاول كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس ای ان كان موضوعا فی الصغرىٰ ومحمولا فی الكبرىٰ فهو[3] الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما ای فی الصغرىٰ والكبرى نحو كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا فهو[4] الشكل الثالث وان كان محمولا[5] فی الصغرىٰ والكبرى نحو كل ج د ولا شیٔ من ب د فلا شیٔ من ج ب فهو[6] الشكل الثانی فهذه هی الاشكال الاربعة المذكورة فی المنطق **قال** والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا ومن له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى الثانی

[1] قوله شكلا الخ الشكل فی اللغة الهيأة وقد يطلق فی الضرب والشكل على نفس القياس ۱۲ [2] قوله فهو الشكل الاول الخ لانه بديهی الانتاج ولانه اقرب الى الاشكال الى الطبع لكونه واراداعلى النظم الطبعی والمراد بالنظم الطبعی الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان الانتقال فيه من العالم الى المتغير ثم منه الى الحادث فيلزم من هذا الانتقال الانتقال من العالم الى الحادث فيحصل النتيجة وهذا لا يوجد فی غير هذا الشكل كما لا يخفى على الذكی الماهر ۱۲ [3] قوله فهو الشكل الرابع الخ وسبب كونه فی مرتبة الرابعة انه ابعد الاشكال من الطبع واخفاها انتاجا ويخالف الاولى فی المتقدمتين جميعا قال فی الجديدة شرح ميرايساغوجی ولذا اسقطه الفارابی والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الطبع جدا وغموض الاستنتاج منه بل اسقط البعض عن القسمة وثلث القسمة كذا فی شرح المطالع انتهى ۱۲ [4] قوله فهو الشكل الثالث الخ وانما جعل ثالثا لموافقته الاولى فی الكبرى التی هی اخس المقدمتين لكونه مشتملا على الاكبر الذی هو غير المطلوب لذاته هكذا يفهم من كلام العلامة التفتازانی ۱۲ [5] قوله محمولا الخ هذا يختص بالقياس الاقترانی الحملی والمناسب لسوق الكلام السابق ان يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه ليتناول البيان القياس الاقترانی الشرطی ايضا ۱۲ [6] قوله فهو الشكل الثانی الخ وانما جعل فی المرتبة الثانية لموافقته الاولى فی الصغرى التی هی اشرف المقدمتين لكونه مشتملا على الموضوع الذی لاجله يطلب المحمول ۱۲

الی الاول وانما ینتج الثانی عند اختلاف مقدمتیه بالایجاب والسلب **اقول** من هذه الاشکال الاربعة المذکورة الشکل الرابع وهو بعید عن الطبع جدًا لانه لا یستحصل المطلوب منه الا بالتعسر[1] وانما یستحصل بالاشکال الباقیة بالتیسر[2] ومن هذه الباقیة ما هو اقرب الی الطبع هو الشکل الاول والباقیة اعنی الثانی والثالث والرابع ترتد[3] عند الانتاج الی الاول ومن له طبع سلیم وعقل مستقیم لا یحتاج الی رد الشکل الثانی الی الاول لانه اقرب الباقین الیه لمشارکته ایاه فی الصغری وهی اشرف المقدمتین لاشتمالها علی موضوع المطلوب الذی هو اشرف من المحمول لان[4] المحمول انما یطلب لاجله **واعلم** ان الشکل الثانی انما ینتج اذا کانت مقدمتاه ای الصغری والکبری فیه مختلفتین بالایجاب والسلب ای اذا کانت احدهما موجبة فالاخری سالبة والا لکانتا اما موجبتین او سالبتین وایا ما کان یتحقق[5] الاختلاف فی النتیجة اما اذا کانتا موجبتین فلانه یصدق کل انسان

[1] قوله الا بالتعسر الخ لان النتیجة انما تستحصل منه اما بعکس الترتیب ثم عکس النتیجة واما بعکس المقدمتین لیرتد الی الاول وقد یرد الی الثانی بعکس الصغری وقد یرد الی الثالث بعکس الکبری ۱۲ مولوی انور علی رحمه الله تعالی

[2] قوله بالتیسر الخ ای بالقیاس الی الاستحصال بالشکل الرابع سواء لم یکن هناک تعسر اصلًا کما فی الشکل الاول او کان لکن لا کتعسر الرابع کما فی الثانی والثالث ۱۲

[3] قوله ترتد عند الانتاج الی الاول الخ قال فی الجدیدة اکتفی علی طریق ردها الیه بالعکس مع ان الحجج فی اثباتها ثلثة الافتراض والخلف والعکس علی ما ذکر فی المطولات لانه الاقوی من بینها والمدار للانتاج کما عرفت آنفا ولانه اسهل الطرق بالنظر الی المتعلم انتهی ۱۲

[4] قوله لان المحمول الخ ای المحمول انما هو مذکور مطلوب فی القضایا حتی یرتبط به الایجاب والسلب وقیل لان المحمول فی الاغلب یکون خارجًا تابعًا و المتبوع المعروض اشرف ویدل علی کون الموضوع اشرف عدهم الموضوعات من اجزاء العلوم دون المحمولات وحصرهم بالتمایز به العلوم فی الموضوعات ۱۲

[5] قوله یتحقق الاختلاف الخ بمعنی انه ینتج الایجاب فی بعض المواد والسلب فی بعضها والغرض من القیاس اما ان یحصل الایجاب علی التعیین واما السلب علی التعیین واما ثبوت احدهما لا علی التعیین فلا یحتاج الی قیاس فی نفس الامر ۱۲ من الصادقیه عند حیث وقع موضوع المط و موضوعا فی صغری کلیهما ۱۲

حیوان وکل ناطق حیوان والایجاب فاذا بدلنا الکبری
(کقولنا کل انسان ناطق)
بقولنا وکل فرس حیوان کان الحق السلب واما اذا کانتا
(کقولنا لا شیٔ من الانسان بفرس)
سالبتین فلانه یصدق لا شیٔ من الانسان بحجر ولا شیٔ من
الفرس بحجر کان الحقُ السلب ولو بدلنا الکبریٰ بقولنا لا شیٔ
(وهو لا شیٔ من الانسان بفرس)
من الناطق بحجر کان الحق الایجاب بخلاف ما اذا وجد
(کل انسان ناطق)
الاختلاف بین المقدمتین بالایجاب والسلب و[2]مع هذا
الشرط یلزم کلیة الکبری فی هذا الشکل والا لاختلف النتیجة
کقولنا لا شیٔ من الانسان بفرس وبعض الحیوان فرس والحق
(بعض الحیوان انسان)
الایجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس کان الحقُ السلب
(هذا تبدیل الکبری)　(بعض الصاهل لیس بانسان)
هذا علی تقدیر ایجاب الکبری واما علی تقدیر سلبها
(الجزئیة)
فلانه یصدق قولنا کل انسان حیوان وبعض الجسم
لیس بحیوان والحق الایجاب واذا قلنا بعض الحجر لیس
(الانسان جسم)
بحیوان کان الحق السلب ولم یذکر المصنف رحمه الله هذا
(الانسان لیس بحجر)
الشرط قال[3] والشکل الاول هو الذی جعل معیار العلوم فنورده
(ای الکلیة الکبری)　(میزانا)
ههنا لنجعل دستورا و میزانا ینتج منه المطالب کلها وضروبه المنتجة

له قوله کان الحق السلب الخ قال فی الحاشیة هذا حکم الموجبتین الکلیتین وقس علیه حکم الموجبة الجزئیة مع الکبری الموجبة الکلیة نحو بعض الانسان حیوان وکل ناطق حیوان کان الحق بعض الانسان ناطق ولو بدلنا الکبری بقولنا کل فرس حیوان کان الحق بعض الانسان لیس بفرس انتہی ۔ ٢ه قوله ومع هذا الشرط الخ قد علم من اشتراط هذین الشرطین ان ضروب هذا الشکل اربعة لان الصغری الموجبة الکلیة والجزئیة مع الکبری السالبة الکلیة ضربان آخران ونتیجة الضرب المذکورة لیست الا سالبة اما کلیة او جزئیة لما عرفت ان النتیجة تابعة لاخس المقدمتین ۱۲ ۔ ٣ه قوله قال والشکل الاول الخ قال فی الجدیدة واغا ابتدأ المصنف رح ببیان شرائط الثانی مع ان المناسب تاخیره عن الاول لانه لما اراد بیانه وکان یحصل لسهولة بینه اولا ثم اشتغل ببیان ما هو المقصود الاعظم اعنی شرائط الاول وضروبه انتہی ۱۲ ۔ ٤ه قوله دستورا الخ قال العلامة ابو البقاء فی الکلیات الدستور بالضم معرب الوزیر الکبیر الذی یرجع فی احوال الناس الی ما رسمه و فی الاصل الدفتر المجتمع فیه قوانین المملکة والتغیر لغة فیه انتہی ۱۲

اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الثانى كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا والباقية مرتدة اليه ولهذا اما جعل معيارا للعلوم الا ذات (اى ميزانا من الاشكال الاربعة ١٢) اورده المصنف ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره (اى تمهيدا ١٢) ليجعل (جواب لما ١٢) دستورا اى قانونا ذينتج منه المطلوب وتوطئة (معطوف على قوله دستورا ١٢) ليفهم منه المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضى ان تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين فى المطولات[١] وبقى اربعة اضرب الضرب الاول هو ان يكون من[٢] موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثانى هو ان يكون

١ه قوله فى المطولات الخ قال فى شرح المطالع الضروب الممكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة فى المحصورات والمخصوصات والمهملات والمخصوصات غير معتبرة فى الانتاج اذ لم يبرهن عليها ولانها لم تعتبر فى العلوم لكونها فى معرض التغير والزوال والمهملات فى قوة الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت فى الصغرى والكبرى يحصل ستة عشر ضروبا وهى الحاصلة من ضرب الاربع فى نفسها هكذا افاد مولانا الصادق رحمه الله تعالى ١٢

٢ه قوله من موجبتين كليتين الخ اقول لو كان هذا الضرب منتجا لكان قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص وكل لا ممكن خاص اما واجب او ممتنع انتجا لقولنا كل لا ممكن عام اما واجب او ممتنع والنتيجة باطلة مع صدق المقدمتين لان الممكن العام اعم من الواجب و الممتنع وهكذا الكلام فى الضرب الثانى ١٢

من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة[1] سالبة كلية[2] كقولنا
كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم
بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين الصغرى
موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية
كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم
حادث والضرب[3] الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن[4] هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في
الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق
الايجاب (الانسان حيوان) واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال
كان الحق السلب اما[5] الثاني فلانه يصدق كل انسان (الانسان ليس بصهال ١٢)
حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا (الانسان ليس بفرس ١٢)
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب (الانسان ضاحك)

---

[1] قوله والنتيجة سالبة كلية الخ قال مولانا الصادق رح يرد عليه ان ينتج قولنا كل لا ممكن عام لا ممكن خاص ولا شئ من اللاممكن الخاص بلا ممكن عام انه لا شئ من اللاممكن العام بلا ممكن عام مع صدق المقدمتين انتهى ١٢ [2] لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ١٢ [3] قوله والضرب الرابع الخ انما رتبت ضروب الشكل الاول على هذا الترتيب لان المقصود من الاقيسة نتائجها فرتبت ضروبها باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فقدم المنتج الاشرف على غيره ١٢ [4] قوله ومن هذا يعرف الخ اورد الامام الرازي على اشتراط كلية الكبرى في هذا الشكل انه يوجب كون الاستدلال بهذا الشكل دوريا فاسدا فضلا عن ان تكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر للاصغر او سلبه عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور واجيب بان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف ومجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك وههنا كذلك لان ايجاب الاكبر اي الحدوث مثلا للاصغر اي الجسم وكذا سلب القديم عنه معلوم اذا عبر عنه بالمؤلف وغير معلوم اذا عبر عنه بالجسم وبعبارة اخرى المطلوب هو العلم بثبوت الاكبر لجميع افراد الاوسط او سلبه عن جميع افراده وهو متضمن الحكم بثبوت الاكبر للاصغر او سلبه عنه اجمالا لا بخصوصية فالعلم بالكبرى الكلية لا يتوقف على العلم بما هو المطـ من حيث هو مطلوب هكذا قال مولانا الصادق في حاشية ذلك الكتاب ١٢ [5] قوله واما الثاني الخ واما الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه الخ هذا دليل اختلاف النتيجة على فقدان الشرط الثاني كما مر في الاول ١٢

قال والقياس الاقترانی اما من الحملیتین کما مر [1] واما من المتصلتین کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان کان النهار موجودا فالارض مضیئة ینتج ان کانت الشمس طالعة فالارض مضیئة واما من المنفصلتین کقولنا کل عددا اما فردا وزوج وکل زوج فهو [2] اما زوج الزوج اوزوج الفرد ینتج کل عددا ما فردا وزوج الزوج اوزوج الفرد واما من الحملیة والمتصلة کقولنا کلما کان هذا انسانا فهو حیوان وکل حیوان فهو جسم ینتج کلما کان هذا انسانا فهو جسم واما من حملیة ومنفصلة کقولنا کل عدد اما زوج او فرد وکل زوج فهو منقسم بمتساویین ینتج کل عدد فهو اما فردا ومنقسم بمتساویین اومن متصلة ومنفصلة کقولنا ان کان هذا انسانا فهو حیوان وکل حیوان فهو اما ابیض اواسود ینتج ان کان هذا انسانا فهو اما ابیض اواسود **اقول** لما قسم المصنف القیاس من قبل الی اقترانی واستثنائی اراد ان یبین ان کل واحد منهما من ای شئ یترکب فقال القیاس الاقترانی اما

[1] **قوله** واما من المتصلتین اه ای اللزومیتین کما سیصرح بذلک الشارح العلام قال السید السند فی شرح ذلک المختصر وقد یورد علی الشکل الاول من اللزومیتین ایضا بانه یصدق قولنا کلما کان الاثنان فردا کان عددا وکلما کان الاثنان عددا کان زوجا مع کذب النتیجة وهی قولنا کلما کان الاثنان فردا کان زوجا ویجاب عنه بانه ان اعتبر فی اللزومیة الصدق بحسب نفس الامر فلانم صدق الصغری لان استلزام فردیة الاثنین العددیة بسبب ان کل فرد عدد لکنه لیس بصادق علی ذلک الوضع لانه یصدق لاشئ من العدد بالاثنین الفرد وینعکس الی لاشئ من الاثنین الفرد بعدد فلیس کل فرد عددا لان سلب الشئ عن جمیع افراد الاخص یستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جمیع الافراد الاخص یکون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فیها الصدق بحسب الالتزام علی قول من یقول بان کل فرد عدد فلانسلم کذب النتیجة فان من یری ان الاثنین فرد فلابد من ان یری انه زوج کذا ذکره الشیخ فی الشفاء انتهی کلامه ۱۲

[2] **قوله** اما زوج اه العدد المنقسم بمتساویین ان قبل التنصیف مرة واحدة فهو زوج الفرد کالعشرة وان قبل ذلک اکثر من مرة واحدة فان انتهی تنصیفه الی الواحد فهو زوج الزوج کالاربعة وان لم ینته الیه فهو زوج الزوج والفرد کاثنی عشر هکذا فی حواشی شرح المطالع ومنه علم ان حصر الزوج فی القسمین لا یستقیم الا بتکلف وهو ان یقال العبرة انما هو للتنصیف الاولی فان کان کل من التنصیفین الاولیین لذلک العدد فردا یقال له زوج الفرد وان کان کل منهما زوجا یقال له زوج الزوج ۱۲ والله اعلم بالصواب

ان يتركب من مقدمتين حمليتين[1] كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية (ويسمى قياسا اقترانيا حمليا ۱۲) (فكل جسم محدث ۱۲) واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض (ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ۱۲) مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان[2] لا الاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين[3] نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين (ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ۱۲) المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية و مقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا[4] الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين ولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو

[1] قوله حمليتين الخ تقديم الحملي على الشرطي بساطة الحملية بالنسبة الى الشرطية وتركب الشرطية منها وتقديم المركب من الشرطيتين المتصلتين على سائر اقسام الشرطي اظهر لظهور حرف الشرط واداته في كل من جزئيه وتقديم المركب من المنفصلتين على ما بعده لكون جزئيه من جنس واحد كالمركب من المتصلتين وتقديم المركب من الحملية والمتصلة على ما بعده لتركبه من احد جزئي الحملي واحد جزئي المتصلة وبساطة الحملية وظهور معنى الشرط في المتصلة وتقديم المركب من الحملية والمنفصلة على ما بعده لمناسبة في احد جزئيه وبساطة الحملية وبيان هذا مختص بالقياس البسيط ۱۲

[2] قوله اللزوميتان الخ قال شريف الجرجاني قد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شيء من العدد بالاثنين الفرد وتنعكس الى لا شيء من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص يكون عن بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلابد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى ۱۲

[3] قوله منفصلتين الخ هذا القسم ايضا على ثلثة اقسام لان الشركة بين مقدمتيه اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام هو القسم الثاني ۱۲

[4] مثال العكس مثال الاصل كل انسان حيوان وكلما كان حيوانا فهو جسم فينتج كل انسان جسم ۱۲

[1] قوله واما ان يتركب الخ هذا هو القسم الرابع من الشرطي وهو على قسمين لانه اما منتج لحملية واحدة وهو القياس المقسم اولا وهو غيره وعدد الحمليات في القياس المقسم لابد ان يساوي عدد اجزاء الانفصال وفي غيره يساوي عدد اجزاء الانفصال وقد يكون اكثر منها وقد يكون اقل منها والحصر في الاقل والمساوي على ما وقع من بعض ليس على ما ينبغي والمنفصلة المستعملة في القياس المقسم يجب ان تكون موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو والتاليفات فيه لاينتج الا حملية واحدة وللمنفصلة المستعملة في غيره يجوز ان يكون مانعة الجمع وسالبة ايضا والتاليفات فيه ينتج نتائج متعددة كل منها مغايرة للاخرى علما ولايكون كل منها مغايرة للاخرى ونتيجته اما مانعة الجمع او مانعة الخلو علما بينوا في محل يليق به والاشكال الاربعة تنعقد في كل من هذين القسمين ايضا ١٢ صادق رح [2] قوله كقولنا كل عدد الخ مثال العكس واما مثال كون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى فقولنا كل زوج منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ١٢ [3] قوله او بالعكس الخ بان يكون المتصلة صغرى القياس والمنفصلة كبرى القياس ١٢ [4] قوله كقولنا كلما كان الخ قال في الحاشية هذا مثال لكون المتصلة صغرى واما مثال كونها كبرى فكقولنا هذا الشئ اما جماد او متحرك وكلما كان هذا الشئ متحركا كان حيوانا فهذا الشئ اما جماد او حيوان وانما اقتصر الشارح رح على امثلة العكس وترك امثلة الاصول في جميع اقسام الشرطي لان العكوس مطبوعة عن تلك الاقسام بالنسبة الى الاصول انتهى ١٢ [5] قوله القياس الاستثنائي الخ وهو ما يشمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة والنقيض لايجوز ان يكون نفس احد المقدمتين والا لم تكن النتيجة اللازمة من القياس مغاير الكل واحد من مقدمتيه وهو باطل بل جزءها هكذا قال السيد في شرحه نقل في الجديد ومثل هذا ١٢

جسم واما[1] ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس[2] كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس[3] كقولنا[4] كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس[5] فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الأخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الأخر اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احدٰها[1] شرطية والأخرىٰ[2] وضع احد جزئيها اى اثباته اورفعه ليلزم وضع الجزء الاخرى اثباته او رفعه[3] سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت[4] متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة فے القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين

ثم مرتب على ترتيب اللف ۱۲

اوليس بفرد ينتج انه زوج ۱۲

[1] قوله احدٰهما شرطية الخ قال شريف المحققين فى شرحه والمقدمة التى يكون النتيجة جزء منها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائى يكون مركبا من مقدمتين انتهى اقول وجه كون المقدمة التى يكون النتيجة جزء منها شرطية ان الضرورة شاهدة بان النتيجة قضية بالفعل وهى انما تصلح جزء من الشرطية لكون طرفيها قضية بالقوة القريبة من الفعل لا جزء من الحملية لانها تتركب من مفردين بالفعل او بما لقوة هكذا حقق صاحب الجديدة فى كتابه ۱۲

[2] قوله والاخرى وضع احد جزئيها الخ وتسمى هذه المقدمة وضعية او رفعية ۱۲

[3] وتسمى هذه مقدمة وضعية اورفعية ۱۲

[4] قوله اما ان كانت متصلة الخ يعنى ان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم عين التالى لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالى لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم ففى قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان لانه لا يلزم من كونه حيوانا ان يكون انسانا بل يجوز ان يكون فرسا او غيره ولا رفع الانسان رفع الحيوان لجواز ان لا يوجد انسان ويوجد الحيوان فى ضمن الفرس وغيره كذا فى شرح السيد السند رحمه الله تعالى ۱۲

المقدم ينتج عين التالي والا[۲] لزم[۱] انفكاك اللازم عن الملزوم (وهو التالي ۱۲ وهو المقدم ۱۲) فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رأيته في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة (وهي التالي ۱۲ وهو المقدم) في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما في استثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رأيته في المثال فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا[۳] اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة[۴] قال البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اما اليقينيات فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات

---

[۱] قوله والا الخ اي وان لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ۱۲ [۲] قوله والا لزم الخ قال مولانا الصادق رح اشارة الى ان الاستدلال في الاتصالي استدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدم اللازم على عدم الملزوم كما ان الاستدلال في الانفصالي كذلك بل يمكن ارجاع الاستثنائي الى الاقتراني فان حاصل الاتصالي مثلا ان وجود النهار واقع لانه قد وقع ملزومه وهو طلوع الشمس وكل ما وقع ملزومه فهو واقع فوجود النهار واقع وان طلوع الشمس ليس بواقع لانه لم يقع لازمه وهو وجود النهار وكل ما يقع لازمه فهو ليس بواقع فطلوع الشمس ليس بواقع وحاصل الانفصالي مثلا ان زوجية العدد واقعة لانه لم يقع ما بينه وبينها منع الخلو وهو الفردية وكل ما يقع بينه وبينها منع الخلو فهو واقع فزوجية العدد واقعة وان فردية العدد ليس بواقع لانه قد وقع بينه وبينها منع الجمع وهو الزوجية وكل ما وقع بينه وبينها منع الجمع فهو ليس بواقع ففردية العدد ليس بواقع انتهى ۱۲ [۳] قوله هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية الخ قال شريف الجرجاني تغمده الله بالغفران وقد عرفت من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيها عين الآخر لجواز الخلو وكقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الآخر لجواز الجمع انتهى ۱۲ [۴] قوله كمنطق الشفاء ومنطق الاشارات وشروحه وشرح المطالع ۱۲

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا
محمد عليه الصلوٰة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات
على يده[1] وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاضر في الذهن هو الانقسام بمتساويين
اقول من[2] الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب
استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو
يرسم[3] بانه قياس مؤلف من[4] مقدمات يقينية لانتاج
اليقين كما مر من الامثلة[5] واليقين[6] هو اعتقاد الشيء بانه
لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا[7] مطابقا للواقع غير[8] ممكن
الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو[9]
اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب
فانه وان كان (وصلية) اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا لكن
ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال
يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن

---

[1] وهو نتيجة ان محمدا صلى الله عليه وسلم نبي ١٢ [2] قوله من الاصطلاحات الخ اعلم ان القياس على قسمين احدهما القياس من حيث الصورة وثانيهما القياس من حيث المادة لما فرغ المصنف عن بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني ويسمى بالصناعات الخمس ايضا وانما قدم مباحث الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناء على ان النظر اولا انما يقع على صورة الشيء ثم على مادته هكذا حقق صاحب الجديدة في كتابه ١٢ [3] قوله وهو يرسم بانه قياس الخ انما كان هذا التعريف رسما لانه تعريف بالغاية وهو انتاج اليقين وغاية الشيء خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم ١٢ [4] قوله من مقدمات الخ قال مولانا الصادق رحمه الله المقدمة اليقينية ما كان التصديق المتعلق بها يقينيا واعلم ان البرهان لا يختص بقياس الاقتراني بل قد يكون استثنائيا لكن تقسيمهم اياه الى اللمي والاني وتفسيرهم اللمي بما يكون الحد الاوسط فيه علة موجبة للنسبة المذكورة في الذهن فقط يدل على اختصاصه بالاقتراني الا ان يراد بالحد الاوسط والاصغر والاكبر في تعريفهما ما يعمها وما يجري مجراها فتامل انتهى ١٢ [5] للقياس الاقتراني والاستثنائي الاتصالي والانفصالي ١٢ [6] قوله واليقين هو الاعتقاد الخ قال صاحب الجديدة هذا هو حقيقة اليقين لكونه اعتقادا بسيطا الا انه اذا لوحظ مفصلا يرجع الى اعتقادين كما قالوا هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان الجزم عبارة عن الاعتقاد الثاني اي عدم تجويز العقل نقيض ما اعتقده كما اشار اليه بقوله الخالي عن تجويز النقيض انتهى ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلاني وهي [7] قوله اعتقادا مطابقا الخ والمراد من الواقع اما نفس الامر والامور الواقعة فيها وانما قيد به ليخرج الجهل المركب لانه ايضا عبارة عن الاعتقاد الجازم لكنه غير مطابق للواقع وبعض التقليد هو الاعتقاد الجازم بالغير الثابت مطابقا كان للواقع اولا لكن الحصر في المطابق للواقع غير مطابق للواقع هكذا حقق مولانا الصادق رح ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلاني وهي [8] قوله غير ممكن الزوال الخ هذا الاخراج ما بقي من التقليد وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ صادق رح [9] قوله وهو اعتقاد الراجح الخ اي وهو الاعتقاد بنسبة مع تجويز جانب نقيضها تجويزا مرجوحا فلا يصدق عليه انه لا يمكن ان يكون الا كذا لامكان وقوع طرف آخر وهو الطرف المرجوح امكانا واقعيا ١٢

زوال وأما اليقينيات[1] فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد[2] تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة[3] او الباطنة[4] كقولنا النار محرقة[5] والشمس مشرقة وقولنا ان لنا غضبا[6] وخوفا ومنها مجربات[7] وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات الكثيرة ومنها حدسيات[8] وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف[9] تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع (وتسمى بديهيات) (الاخبار عن الجماعة الكثيرة)

---

[1] قوله واما اليقينيات الخ قال صاحب الجديدة يريد ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادي الاول للنظريات واصولها اقسام كثيرة والا فاليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات والقياس المركب منها برهان كالمؤلف من الاقسام المذكورة وانما لم يقل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فصاحب المواقف ضم الى المذكورات قسما سابعا وهو الوهميات في المحسوسات فان احكام الوهم في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في المعقولات الصرفة والمجردات فانه يقيس الغائب على الشاهد فيقع في الغلط نحو كل موجود لا بد ان يكون في مكان وجهة و منهم من ثلث القسمة وحصر الضروريات في الاوليات والحسيات والوجدانيات بل في الاولين ادراجا للباقي فيهما الفطريات في الاوليات بقربها منها كما ستعرف والبواقي في الحسيات لان للحس الظاهر او الباطن مدخلا في كل منها كما سيجيء انتهى ١٢ السيد محمد حسين البخاري البيلاوي

[2] قوله بمجرد تصور الطرفين الخ اي من حيث انهما طرفان فيشمل تصور النسبة والمراد بتصور الطرفين ما هو مناط الحكم اعم من ان يكون بطريق البداهة او بطريق الكسب النظري والحاصل ان الحكم فيه لا يتوقف بعد حصول تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم على شيء آخر الا بشرط سلامة الغريزة وعدم دنس الفطرة بما يضاده ١٢

[3] من البصر والسمع والشم والذوق واللمس و تسمى حسيات ١٢ صادق

[4] قوله او الباطنة الخ من الحس المشترك و الخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وتسمى وجدانيات ١٢ صادق

[5] قوله النار محرقة الخ هذان مثالان للحسيات والحكم في الاول بمدخلية الباصرة وفي الثاني بمدخلية اللامسة ١٢ صادق

[6] قوله لنا غضبا و خوفا الخ هذان مثالان من الوجدانيات والحكم فيهما بمدخلية الواهمة لان كلا من الغضب والخوف من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات ومدركها ليس الا الواهمة فلو بدل احد المثالين الاخيرين بما يكون الحكم فيهما بمدخلية الحس الاخر من الحواس لكان اولى ١٢ صادق

[7] قوله ومنها مجربات الخ قال في شرح الاشارات ان التجربة قد تكون كلية وذلك عند ما يكون تكرر الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع وقد تكون اكثرية وذلك عند ما يكون ترجح طرف الوقوع بمعنى تجويز اللاوقوع واعلم ان منهم من قال ان المجربات والحدسيات لا تقوم حجة على الغير ومنهم من قال ان المتواترات ايضا كذلك وظني ان المشاهدات ايضا كذلك لان احتمال عدم حصول الجزم للغير مشترك بين الكل ١٢

[8] قوله ومنها حدسيات الخ قال في تعريف المحققين في شرحه والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب بحيث يحصل المبادي مع المطالب دفعة واحدة انتهى ١٢

[9] كالهلالية الى البدرية (صـ ٦٢ بر)

من[1] جمع کثیرا ستحال العقل توافقہم علی الکذب کالحکم بان النبی علیہ السلام ادعی النبوۃ واظہر المعجزۃ علی یدہ ومنہا قضایا قیاساتہا[2] معہا وہی مایحکم العقل فیہ بواسطۃ امر حاضر لایغیب[3] عن الذہن عند تصور الطرفین کقولنا الاربعۃ زوج بسبب وسط حاضر فی الذہن وہو[4] الانقسام بمتساویین والوسط مایقترن بقولنا لانہ حین یقال لانہ کذا وکذا قال والجدل قیاس مؤلف من مقدمات مشہورۃ والخطابۃ قیاس مؤلف من مقدمات مقبولۃ من شخص معتقد فیہ او مظنونۃ والشعر قیاس مؤلف من مقدمات متخیلۃ تنبسط منہا النفس نحو الخمر یاقوتیۃ سیالۃ او تنقبض نحو العسل مرۃ مہوعۃ والمغالطۃ قیاس مؤلف من مقدمات کاذبۃ شبیہۃ بالحق او مقدمات وہمیۃ کاذبۃ والعمدۃ ہو البرہان لاغیر ولیکن ہذا اٰخر الرسالۃ اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ الجدل وہو قیاس مؤلف من[5] مقدمات مشہورۃ کالمقدمات التی ذکرناہا فی الیقینیات والغرض من ترتیبہا الزام[6] الخصم وہو ظ ومنہا الخطابۃ[7] وہو

(ای ظنی فی القضیۃ) (ظرف یقترن ۱۲) (فی کتاب ایساغوجی ۱۲) (وہی الثالث من الصناعات الخمس ۱۲)

(بقیہ ص۶۱) ثم الی التناقص منہا الی المحاق ۱۲ ؁ قولہ قربا وبعدا الخ قال مولانا نور علی فی حاشیۃ ذلک الکتاب وذلک لان القمر کرۃ یضیٔ احد وجہیہا بالغیر ویظلم وجہہا الآخر بالذات واظہر وجہہا المظلم تارۃ کما عند الاجتماع ای اجتماع القمر مع الشمس فی دقیقۃ واحدۃ من درجۃ برج لانہ کلما استضی بعدہ علی الشمس اضمحل ضیاؤہ او انتقص نورہ حتی اذا قرب جدا بحیث اجتمع معہا وہو المحاق لم یراصلا وکلما بعد منہا ازداد نورہ حتی اذا بلغ الاستقبال وہو کونہ فی البرج السابع من البرج الذی فیہ الشمس مساویا لہا فی الدرجۃ والدقیقۃ کمل ضیاؤہ وہو البدر فعلم بہذا ان نورہ مستفاد من نورہا انتہی ۱۲

[1] قولہ من جمع کثیر الخ قال فی الصادقیۃ واختلفوا فی عدد ہؤلاء علی اقوال والحق انہ لایشترط تعیین العدد فی المخبر علی ماظن بل مصداق التواتر حصول الیقین بخبر من اخبروا ۱۲ انتہی السید محمد حسین البخاری الجیلانی وہی

[2] قولہ قیاساتہا معہا الخ وتسمی قضایا فطریات القیاس والمراد بالمعیۃ المعیۃ الزمانیۃ فلاینافی التقدم الذاتی والمراد بالقیاسات القیاسات الخفیۃ وانما سمیت القیاسات الخفیۃ قیاسا لان من شانہا ان تصیر قیاسات اذا لوحظت تفصیلا تامل ۱۲ صادق رحمۃ اللہ علیہ

[3] قولہ لایغیب عن الذہن الخ قال السید السند ولذا لو قیل لو قلت ان الاربعۃ زوج تقول علی الفور لانہ منقسم بمتساویین ۱۲ السید محمد حسین البخاری الجیلانی وہی

[4] قولہ وہو الانقسام بمتساویین الخ فان الذہن یرتب فی الحال ان الاربعۃ منقسمۃ بمتساویین وکل ما کان کذلک فانہ زوج فالاربعۃ زوج ۱۲ یکروزی

[5] قولہ مفید للتصدیق لایعتبر فیہ الحقیۃ وعدمہا بل عموم الاعتراف ۱۲

[6] قولہ الزام الخصم الخ ولذا قد یترکب الجدل من مقدمات مسلمۃ فیما بین الخصمین سواء کانت مشہورۃ او غیر مشہورۃ وتعریف الشارح لایشملہ والاولی ادخال ہذا القسم ایضا لکونہ عمدۃ الاقسام الجدل ۱۲

[7] قولہ الخطابۃ الخ بفتح الخاء لغۃ خطیبی کردن سمی ہذا القیاس بہا لان اکثر مایستعملہا الخطباء والوعاظ ۱۲

قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت من اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس

اعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا اخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي

(مفيد التصديق الغير الجازم ١٢ — كالانبياء والصلحاء ١٢ — كلمة او لمنع الخلو ١٢ — مفيد التخييل المشابه للتصديق ١٢ — هذا شكل ثالث ١٢ — عطف تفسيري بمعنى الاعتماد ١٢)

ل قوله من مقدمات مقبولة لا المقبولات هي القضايا التي توخذ من يعتقد فيه ويوثق به اما لامر سماوي كالمعجزات والكرامات من الانبياء عليهم السلام والاولياء الكرام واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كالعلماء والصلحاء والزهاد او كاذبة مشهورة او غير مشهورة مسلمة او غير مسلمة وقد يعد منها ما اعتقد العقل بسبب اشتهارة بين الناس كالمثل السائر ١٢ ٢ وهو الرابع من الصناعات الخمس ١٢ ٣ مخيلة مؤثرة في النفس بسطا وقبضا ١٢ ٤ قوله والعسل مرة الخ اعلم ان لفظ العسل مؤنث سماعي ويذكر كما يلوح من الرسالة لابن كمال پاشا استاد الشيخ ابن الحاجب وغيرها فخبره حينئذ بالتاء على الاول وقد ورد في التنزيل عسل مصفى على الثاني ١٢ ٥ وهي الخامس من الصناعات الخمس ١٢ ٦ مفيد للتصديق الجازم الغير الحق ١٢ ٧ قوله شبيهة بالحق اي شبيهة بالمقدمات الحقة كالاوليات او بالمشهورات اي يحكم العقل بها على ظن انها منها للاشتراك بينهما اما بحسب اللفظ كقولك هذا زوج مشيرا الى زوج وكل زوج منقسم بمتساويين فهذا منقسم بمتساويين واما بحسب اخذ ما بالعرض مقام بالذات كما يقال جالس السفينة متحرك وكل متحرك منتقل من مكان الى مكان آخر فجالس السفينة منتقل الى مكان آخر ١٢ ٨ قوله اما من جهة الصورة الخ قال في الحاشية وهو ان لا يكون على هيئة منتجة لاختلاف شرط بحسب الكيفية والكمية ككون صغرى الشكل الاول سالبة او الكبرى جزئية ١٢ منه السيد محمد حسين البخاري الجيلاوهي ٩ ويسمى الفساد من جهة المادة ١٢ ١٠ قوله اما ما يكون من جهة الصورة الخ وهو ان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو اما مصادرة على المطلوب او تستعمل فيه المقدمات الكاذبة على انها صادقة لتشابهها اياها من حيث اللفظ والمعنى وانما كان الفساد في هذا المثال من جهة الصورة لانه اريد بالفرس في الصغرى صورة الفرس وفي الكبرى الفرس الحي فلم يتكرر الاوسط ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلاوهي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه منه ١١ قوله من المقدمات اليقينية الخ قال في الصادقية المراد بكون البرهان مركبا من مقدمات يقينية ان تكون احدى مقدماته يقينية سواء كانت الاخرى ايضا يقينية اولا هكذا في كل صناعة انتهى ١٢

صورة ما قرظه البحر الزخار زينة الدهور ثمال الاعصار محي رسوم الاقدمين بعد ما انطمس مجدد آثار الاسلاف بعد ما اندرس لولا انتصب نفسه الشريفة لتعليم العلوم والمعارف لما وقف احد على تحريرات الحواشي والمواقف حبر العلوم العقلية والنقلية بحر الفنون الحكمية والتعليمية صدر المدرسين مولانا المولوي محمد ماجد علی ادام الله اظلال فيوضهم على رؤس المستفيدين

نحمدك حمدا لا يحد ولا يرسم ونشكرك شكرا لا يقاس ولا يرسم هو المنعم الذي لا يتصور عد آلائه والمكرم الذي نصدق بنعمائه ونصلي ونسلم على من ارسله حجة وبرهانا وعلى آله واصحابه الذين جعلهم ظهيرا وعوانا وبعد فاني رأيت هذه الحاشية على بعض الاقوال فوجدتها تروي الغليل من الطالبين وتبري العليل من الراغبين تزيل ظلمة الحجب والغواشي وتغني الناظرين عن الاطراف والحواشي فرائدها شريفة وفوائدها لطيفة ولطائفها عجيبة ومطالبها غريبة فيها تقرير قواعد الفن وتحرير معاقده وتفسير مقاصد الكتاب وتكثير فوائده كيف وقد الفها الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم الفاضل الجليل والعالم النبيل السيد محمد حسين البخاري البيلاوي وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين ۱۲ راقم الحروف ماجد علی۔

صورة ما قرظه من هو مرجع علماء الزمان اكمل كملاء الدوران الحبر العلامة النحرير الفهامة مولانا المولوی شاه محمد سلمه الله الصمد اني كوثى داماني باى لسان ونذرع احمدك يا من اعيت عقول الفحول في ادراك كنهك واعجزت اللسان في حمدك انت الذي ابدعتنا من كتم الليس الى الايس باى بال وجنان اشكرك يا من اغرقتنا بنعمائك الشاملة وآلائك الكاملة اللهم انا نستغفرك من نقل الخطوات الى خطط الخطيئات ونسئلك منك توفيقا قائدا الى الرشد وقلبا متقلبا مع الحق وسمعا متقلبا من الباطل الى الحق ولسانا متحليا بالصدق ونطقا مؤيدا بالحجة واصابة ذائدة عن الزيغ وبصرا ينصر بها حق المعرفة وبصيرة ندرك بها عرفان المعرفة ونميز ونفلذ بها الهداية اللهم حقق لنا هذه المنية وانلنا هذه البغية ونصلي على رسولك الكريم الذي هو خير البشر الشفيع في يوم الحشر محييا ومصليا عليه وعلى آله واصحابه الذين ورد في حقهم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وبعد فيقول العبد المفتقر الى عفو غني الصمد المدعو بشاه محمد صانه الصمد عن شر حاسد اذا حسد اني كوثي مولدا او داماني وطنا لما رأيت هذه الحاشية المسماة بالقول المعقول لحل ما في حاشية قال اقول فوجدتها تروي الصدى وتطفي الطوى التي اصلها ثابت وفرعها في السماء لا يخفى شانها ووثاقة برهانها واشتمالها على تحقيقات مضبوطة والطوائها على تدقيقات ونكات موضوعة وتعليقات رشيقة وتقريرات شريفة كيف لا وقد الفها العالم النحرير والماهر النحرير الفائق في عصره على اقرانه المتوطن بالانسان للانسان والحب مقلتي ومهجتي والمركز ذرعي اعني الصديق المولوي السيد محمد حسين البخاري البيلاوي وهي صين عن الحين والشين والمين في الملوين والحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين